



قانون الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبو حنيفة
المعمول به في المحافظات الجنوبية

الباب الاول

الاحوال الشخصية

على مذهب الامام ابى حنيفة النعمان

القسم الاول

النكاح وشروطه

- مادة ١ - تجوز خطبة المرأة الخالية عن نكاح وعدة
- مادة ٢ - تحرم خطبة المعتدة تصريحاً سواء كانت معتدة لطلاق رجعي او بائن او وفاة ويصح اظهار الرغبة تعريضاً لمعتدة الوفاة دون غيرها من المعتدات ولا يجوز العتد على واحدة منهن قبل انقضاء عدتها
- مادة ٣ - يجوز للخاطب ان يبصر المخطوبة وينظر الى وجهها وكفها
- مادة ٤ - الوعد بالنكاح في المستقبل ويجرد قراءة الفاتمة بدون اجراء عقد شرعي بايجاب وقبول لا يكون كل منها نكاحاً وللخاطب العدول عن خطبتها وللمخطوبة ايضاً رد الخاطب الموعود بتزويجها منه ولو بعد قبولها او قبول وليها ان كانت قاصرة هدية الخاطب ودفعه المهر كله او بعضه
- مادة ٥ - ينعقد النكاح بايجاب من احد العاقدين وقبول من الآخر ولا فرق بين ان يكون الموجب هو الزوج او وليه او وكيله والقابل هو الزوجة او وليها او وكيلها ان كانت مكلفة او بالعكس
- مادة ٦ - يشترط لعقد النكاح اتحاد مجلس الايجاب والقبول اذا كان العاقدان حاضرين وان طال من غير اشتغال بما يدل على الاعراض وسماع كل منهما كلام الآخر وان لم يفهما معناه مع علمهما انه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة القبول للايجاب .
- مادة ٧ - لا يصح عقد النكاح إلا بحضور شاهدين حرين او حر وحرتين

عاقلين بالغين مسلمين لنكاح مسلم ومسلمة سامعين قول العاقدين معاً فاهمين انه عقد نكاح ولو كان اعميين او فاسقين او ابني الزوجين او ابني احدهما والاصم لا يصلح شاهداً في النكاح ولا النائم ولا السكران الذي لا يعي ما يسمع ولا يذكره فلا يتعقد النكاح صحيحاً بحضورهم .

مادة ٨ - اذا زوج الاب بنته البالغة العاقلة بامرها ورضاها وكانت حاضرة بنفسها في مجلس العقد صحح النكاح بحضور شلهد واحد رجل او امرأتين وكذلك اذا امر الاب غيره ان يزوج بنته الصغيره فزوجها بحضور رجل او امرأتين والاب حاضر بالمجلس صحح النكاح

مادة ٩ - لا يتعقد النكاح بالكتابة اذا كان العاقدان حاضرين ويتعقد بكتابة الغائب لمن يريد ان يتزوجها بشرط ان تقرئ او تقرأ الكتاب على الشاهدين وتسمعهما عبارته او تقول لهما فلان بعث إلي بخطبتي وتشهدهما في المجلس انها زوجت نفسها منه

مادة ١٠ - يتعقد نكاح الاخرس باشارته اذا كانت معلومه مؤديه الى فهم مقصوده

مادة ١١ - يتعقد النكاح صحيحا بدون تسمية المهر ومع نفيه اصلا وبالعقد يجب مهر المثل للمرأة

مادة ١٢ - لا يتعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن او حادثة غير محققة الحصول ولا يبطل النكاح المقرون بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونه كما اذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح

مادة ١٣ لا يتعقد النكاح الموقت على الصحيح كنكاح المتعة

مادة ١٤ - نكاح المتعه هو ان يعقد الرجل عقداً على امرأة بلفظ المتعة وهو باطل لا يتعقد اصلا وان حضره الشهود ولا يتوارث به الزوجان

مادة ١٥ - نكاح الشغار وهو ان يجعل بضع كل المرأتين مهراً للآخرى يتعقد صحيحا ويجب بالعقد مهر المثل لكل منهما

مادة ١٦ - لا يثبت في النكاح خيار روية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سواء جعل الخيار للزوج او الزوجة فاذا اشترط الزوج في العقد شفاهاً أو بالكتابة جمال المرأة أو بكارتها أو سلامتها من العيوب أو اشترطت المرأة سلامته من الامراض والعاهاات فالعقد صحيح والشرط باطل حتى اذا وجد احدهما صاحبه بخلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ النكاح وانما يكون الخيار بشروطه للمرأة اذا وجدت زوجها عينا او نحوه

مادة ١٧ - متى انعقد النكاح صحيحاً ثبتت الزوجية ولزم الزوج والزوجة احكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة فيجب عليه بمجرد العقد مهر مثلها ان لم يكن سعى لها مهرا وتلزمه نفقتها بانواعها ما لم تكن ناشزه او صغيرة لانطبق الوطاء ولا يستانس بها في بيته ويحل استمتاع كل منهما بالآخر ويثبت له ولاية التاديب عليها وتجب عليها طاعته فيما كان مباحاً شرعاً وتنفيد بملازمة بيته ولا تخرج بغير حق شرعي الا باذنه ولا تسنعه من الاستمتاع بها بلا عذر شرعي بعد بعد ايفائها معجل مهرا وتثبت حرمة المصاهرة ويثبت الارث من الجانبين الى غير ذلك من احكام النكاح

مادة ١٨ كل عقد نكاح لم تحضره الشهود او فقد شرطاً اخر من شروط الصحة فهو فاسد لا تترتب عليه احكام النكاح ويجب التفريق بين الزوجين ان لم يفترقا ولا تثبت به حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق او ائساركة قبل الوطاء او ما يقوم مقامه ولا يتوارث فيه الزوجان واذا لم يسم الزوج مهراً للمرأة وقت العقد فلا يلزمه مهر مثلها الا بعد اتيانها في القبل او فاض بكارتها ان كانت بكرأ

التسم الثاني

موانع النكاح الشرعية

مادة ١٩ - يجوز للحر ان يتزوج اربع نسوة في عقد واحد او في عقود متفرقة

مادة ٢٠ - يشترط لصحة النكاح ان تكون المرأة حيا له غير محرمة على من يريد التزوج بها

مادة ٢١ - اسباب التحريم قسما مرئده وموقتة فالمرأة هي القرابة والمصاهرة

والرضاع والموقفة هي الجمع بين المحرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على اربع وعدم الدين السماوي والتطليق ثلاثاً وتعلق حق الغير بنكاح او عدة

مادة ٢٢ - يحرم على الرجل ان يتزوج من النسب امه وجدته وان علت وبنته وبنت بنته وبنت ابنة وان سفلت واخوته وبنت اخته وبنت اخيه وان سفلت وعمته وعممة أصوله وخالاته وخالة اصوله وتحل له بنات العمات والاعمام وبنات الخالات والاخوال وكما يحرم على الرجل ان يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيرة من الرجال ويحل للمرأة ابناء الاعمام والعمات وابناء الاخوال والخالات

مادة ٢٣ - يحرم على الرجل ان يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهي وهي مشتته سراء كان في نكاح صحيح او فاسداً ان دخل بها وهو غير مشتهي او هي غير مشتته او ماتت قبل الدخول او طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليه بنتها وتحرم عليه ام زوجته بمجرد العقد الصحيح عليها وان لم يدخل بها وزوجه فرعه وان سفل واصله وان علا ولو لم يدخل بها في النكاح الصحيح

مادة ٢٤ - يحرم على الرجل ان يتزوج اصل مزنيته وفرعها وتحرم المزني بها على اصوله وفروعه ولا تحرم عليهم اصولها وفروعها

مادة ٢٥ - كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا ما استثنى من ذلك في باب الرضاع

مادة ٢٦ - لا يحل للرجل ان يتزوج اخت امراته التي في عصمته ولا اخت معتدته ولا عمه احد منهما ولا خالتها ولا بنت اخيها ولا بنت اختها فاذا ماتت المرأة المانعة او وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بطلاق او خلع او فسخ زال المانع وجاز له بعد انقضاء عدتها ان يتزوج اختها او غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن

مادة ٢٧ - يحرم نكاح زوجة الغير ومعتدته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معتدة لطلاق او وفاة او فرقة من نكاح فاسد او وطء بشبه

مادة ٢٨ - يحرم على الرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها او يموت عنها وتنقضي عدتها

- مادة ٢٩ - يحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها ويصح نكاح الحامل من الزنا ولا يواقعها الزوج حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه
- مادة ٣٠ - من له اربع نسوة بنكاح صحيح فلا يجوز له ان ينكح خامسة حتى يطلق احدى الاربع ويتربص حتى تنقضي عدتها
- مادة ٣١ - يحل نكاح الكنايات المؤمنات بكتاب منزل سواء كن ذميات او غير ذميات مستأمنات او غير مستأمنات مع الكراهة
- مادة ٣٢ - لا يحل نكاح الوثنيات ولا المجوسيات ولا الصابئات اللاتي يعبدن الكواكب ولا يؤمن بكتاب منزل

القسم الثالث

الولي وشروطه

- مادة ٣٣ - يجب ان يكون الولي حراً عاقلاً بالغاً مسلماً في حق مسلم ومسلمة ولو فاسقاً
- مادة ٣٤ - الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من الكبار غير المكلفين وليس الولي شرطاً لصحة نكاح الحر والحررة العاقلين البالغين بل ينفذ نكاحهما بلا ولي
- مادة ٣٥ - الولي في النكاح العصبة بنفسه على ترتيب الارث والحجب فيقدم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لاب ثم ولاة العتاقة فولي المجنونة في النكاح ابنها وان سفل دون ابيها عند الاجتماع
- مادة ٣٦ - اذا لم يكن عصبة تنتقل ولاية النكاح للام ثم لام الأب ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد الفاسد ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لاولادهم ثم لباقي ذوى الارحام العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم اولادهم بهذا الترتيب

مادة ٣٧ - السلطان ولي في النكاح لمن لا ولي له ثم القاضي الذي كتب له بذلك في منشوره

مادة ٣٨ - ليس للوصي ان يزوج اليتيم واليتيمة مطلقاً وان اوصى اليه الأب بذلك ما لم يكن قريباً لهما او حاكماً يملك التزويج ولم يكن ثمة من هو اولى منه
مادة ٣٩ - لا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي الا اذا كان سلطاناً نائباً عنه وللذمي الولاية في النكاح والمال على ذمي مثله

مادة ٤٠ - لا ولاية للولي الأبعد مع وجود الولي الاقرب المتوفرة فيه شروط الأهلية فاذا غاب الاقرب بحيث لا ينتظر الحاطب الكفاءة استطلاع رابة جاز لمن يليه في القرب ان يزوج الصغيرة ولا يبطل تزويجه بعود الاقرب وكذا اذا كان الاقرب غير اهل للولاية جاز للابعد ان يتولى تزويج الصغيرة

مادة ٤١ - اذا عضل الاقرب وامتنع من تزويج الصغيرة فليس للابعد ولاية تزويجها بل يزوجها القاضي او نائبه بطريق النيابة عن العاضل ولو كان ابا الصغيرة اذا تحقق القاضي ان امتناعه ثان بغير سبب مقبول وان الزوج كفاء لها والمهر مهر مثلها وليس لاحد نقد النكاح الذي عقده القاضي أو نائبه ولو لم يكن التزويج منصوفاً عليه في منشوره فان كان امتنع الاقرب من تزويجها لكون الزوج غير كفاء لها او لكون المهر دون مهر المثل فلا يعد عاضلاً ولا يجوز للقاضي ان يزوجها

مادة ٤٢ - اذا استوى وليان في القرب فايهما تولي النكاح بشروطه جاز سواء اجازته لآخر او لم يجزه

مادة ٤٣ - لا يجوز للحاكم الذي له ولاية الأنكاح ان يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من اصوله وفروعه

(القسم الرابع)

نكاح الصغير والمكلف

مادة ٤٤ - للاب والجد وغيرهما من الاولياء ولاية انكاح الصغير والصغيره بشروطه جبراً ولو كانت ثيباً وحكم المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة شهراً كاملاً كالصغير والصغيرة

مادة ٤٥ - اذا ولي الاب او الجد بنفسه نكاح الصغير والصغيره ومن يلحق

بهما في غير المكلفين وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقاً لزم
النكاح بلا خيار لهما بعد البلوغ ولو كان النكاح بغين فاحش زيادة في المهر الذي دفعه
الصغير ونقصاً في مهر الصغيرة او كان الزوج غير كفء لها والمجنونة اذا زوجها
ابنها الذي هو وليها بغين فاحش في المهر او بغير كفء لزمها النكاح ولا خيارها بعد
اذا فاقتها.

مادة ٤٦ - لو كان الاب او الجدة مشهوراً قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقاً
وزوج صغيرة او صغيرته بغين فاحش في المهر او بغير كفء فلا يصح النكاح اصلاً

مادة ٤٧ - اذا كان الزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجدة ولو القاضي
فلا يصح النكاح اصلاً بغير كفء او بغين فاحش في المهر ويصح بالكفء وبمهر المثل ولكل
منهما اذا لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخة بالبلوغ او العلم به بعده

مادة ٤٨ - اذا بلغ الصغير والصغيرة واختارا فسخ النكاح الذي باشره غير الاب
والجدة لزمهما أن يرفعا الامر الى الحاكم لينسخ النكاح اذا لم يوجد مستقط للخيار فاذا مات
أحد الزوجين قبل أن يفسخ الحاكم النكاح يرثه الاخر ويلزم كل المهر للمرأة أولورثتها .

مادة ٤٩ - الزوجة التي لها خيار الفسخ بالبلوغ اذا بلغت وهي بكر واختارت فسخ
النكاح ينبغي لها أن تبادر باختيار نفسها وتشهد على ذلك فوراً حال البلوغ ان كانت
عالة بالنكاح قبله أو عنده أو حال علمها أن لم تكن عالة به وقت البلوغ فان سكنت عن
اختيار نفسها مختارة عالة باصل النكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل عذرها اذا
اعتذرت بجعلها الخيار أو الوقت الذي يكون لها الخيار فيه ومضى اشهدت على اختيارها
نفسها بنفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع امرها الى
الحاكم بل تبقى على خيارها وان طال الزمن ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا

مادة ٥٠ - اذا بلغت الزوجة التي لها الخيار وهي ثيب وسكنت عن اختيار
نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح أن كانت غير عالة به قبل البلوغ فلا يبطل
خيارها بالسكوت وإنما يبطل بالرضا صراحة أو دلالة وكذلك الغلام لا يبطل خياره
بسكوته بل بافصاحه بالرضا أو بوقوع ما يدل عليه

مادة ٥١ - للحر البالغ العاقل التزوج ولو كان سفيهها بلا توسط ولي وللحرة

المكلفة ايضاً أن تزوج نفسها بلا ولي بكر كانت أو ثيباً وينفذ نكاحها ويلزم
اذا كان الزوج الذي تزوجت به كفوياً لها وكان المهر مهر مثلها

مادة ٥٢ - اذا تزوجت الحرة المكلفة بلا رضا وليها باقل من مهر المثل صح
العقد وللولي اذا كان عصبية حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل ان
رضي ان يفسخ الحاكم النكاح

واذا تزوجت بغير كفء لها بلا رضا وليها العاصب صراحة قبل العقد فالنكاح
غير جائز اصلاً ولا ينفع رضا الولي بعد العقد واذا لم يكن لها ولي عاصب
وتزوجت نفسها من غير كفء او كان لها ولي ورضي بزواجها بغير الكفء فالنكاح صحيح

مادة ٥٣ - لا تجبر الحرة البالغة على النكاح بكرراً كانت أو ثيباً بل لا بد من
استئذانها واستئذانها فان كانت بكرراً واستأذنها الولي القريب أو وكيلة أو رسوله
قبل تزويجها او زوجها الولي واخبرها هو او وكيله او رسوله او فضولي عدل وعلمت
بالزوج وبالمهر فسكتت عن رده مختارة لا مكروهة او تبست او ضحكت غير مستهزة
او بكت بلا صوت فذلك اذن في صورة استئذانها قبل العقد واجازة بعده وان
استئذنها غير القريب من الاولياء وعين لها الزوج والمهر فسكتت او تبست
او ضحكت او بكت فلا يعد ذلك منها رضا بل لا بد من الافصاح بالرضا او من
موقع ما يدل عليه منها

مادة ٥٤ - البالغ الثيب اذا استئذنها الولي بعيداً كان او قريباً فسكتت فلا يكون
سكوتها رضا بل لا بد ان تعرب عن نفسها فعصمه برضاها او يقع منها ما يدل عليه

مادة ٥٥ - من زالت بكارتها بعارض او تعيس فهي بكر حقيقة كمن فرق
بينها وبين زوجها بعنة او فسخ او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطء ومن زالت
بكارتها بزنا فهي بكر حكماً ما لم يتكرر منها او تحدد فان تكررت منها او لم يتكرر
وحدت فهي ثيب كالموطوءة بشبهة او بنكاح فاسد

مادة ٥٦ - لا تسلم الزوجة الصغيرة للزوج حتى تطيق الوطء ولا يجبر الاب
على تسليمها وله طلب ما استحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها
تطيقه وانكر الاب ذلك فعلى الحاكم ان يأمر من يثق بهن من النساء بالكشف عليها
فان قلن بصلاحيتهن للرجال يأمر اباهن بتسليمها والا فلا ولا عبرة بالسن

مادة ٦٤ - يعتبر الاسلام بالنظر للزوج وابيه وجده لا غير فمسلم بنفسه ليس كفواً لمسلمة ابوها مسلم ومن له اب واحد مسلم ليس كفواً لمن طاب اباوان مسلمان ومن له اباوان في الاسلام كفت لمن طاب آباء

مادة ٦٥ - شرف العلم فوق شرف النسب فغير العربي العالم كفت للعربي ولو كانت قرشية والعالم الفقير كفت لبنت الغني الجاهل

مادة ٦٦ - لا عبرة بكثرة المال في التكلح فمن قدر على المهر المتعارف تعجيله ونفقه شهر ان كان غير محترف او قدر على كفاية المرأة بنكسبة كل يوم ان كان محترفاً فهو كفت لها ولو كانت ذات اموال جسيمة وثروة عظيمة

مادة ٦٧ - لا يكون الفاسق كفواً لصاحبة بنت صالح وانما يكون كفواً لفاسقة بنت فاسق او بنت صالح

مادة ٦٨ - تعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يحترف بنفسه من العرب فاذا تقاربت الحرف فلا يعتبر التفاوت فيها وتثبت الكفاءة واذا تباعدت فصاحب الحرفة اللدنية لا يكون كفواً لبنت صاحب الحرفة الشريفة والعبرة في ذلك بعرف اهل البلد في شرف الحرف وخستها

مادة ٦٩ - اذا زوج الولي موليته الكبيرة برضاها جاهلاً قبل العقد كفاءة الزوج لها ثم علم بعده انه غير كفت لها فليس له خيار فسخ النكاح ولا طالم يكن اشترط الكفاءة على الزوج او أخيره الزوج انه كفت فاذا هو غير كفت فلها ولوليها الخيار في الصورتين X

القسم السابع

المهر ووجوبه

الفصل الاول في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهراً وما لا يصلح

مادة ٧٠ - اقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة او غير مضروبة ولا حد لأكثره بل للزوج ان يسمي لزوجته مهراً أكثر من ذلك على حسب ميسرته

مادة ٧١ - كل ما كان مقوماً بمال من العقارات والعروض والمجوهرات والانتعاش والمكيات والموزونات ومنافع الاعيان التي تستحق بمقابلتها المال يصلح تسميته مهراً

مادة ٧٢ - كل مال ليس مقوماً بمال في ذاته او في حق المسلم لا يصلح تسميته مهراً وان سمي فالعقد صحيح والتسمية فاسدة

مادة ٧٣ - يصح تعجيل المهر كله وتأجيله كله الى اجل قريب او بعيد وتعجيل بعضه وتأجيل البعض الاخر على حسب عرف اهل البلد

مادة ٧٤ - يجب لزوجة المهر شرعاً بمجرد العقد الصحيح عليها سواء سمي الزوج او الولي مهراً عند العقد او لم يسم او نفاه اصلاً

مادة ٧٥ - اذا سمي الزوج عشرة دراهم او دونها مهراً لامرأته وجبت لها العشرة بتمامها وان سمي اكثر منها وجب لها ما سمي بالغاً قدره ما بلغ

مادة ٧٦ - اذا لم يسم الزوج او وليه مهراً وقت العقد وجب عليه مهر المثل وكذا لو سمي تسمية فاسدة او حيواناً مجهول النوع او مكيلاً او موزوناً كذلك او نفى المهر اصلاً ويجب ايضاً مهر المثل في الشغار وفي تعليم القرآن للامهار

مادة ٧٧ - مهر المثل للحره هو مهر امرأة تماثلها من قوم ابيها كاختها وعمتها او بنت عمها او عمتها ولا تمثل بامها او خالتها اذا لم تكونا من قوم ابيها وتعتبر المائلة وقت العقد سنّاً وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وصلاحاً وعفةً وبكارةً وثبوتاً وعلماً وادباً وعدم ولد ويعتبر ايضاً حال الزوج فان لم يوجد من يماثلها من قبيلة ابيها في هذه الاوصاف كلها او بعضها فمن قبيلة اخرى تماثل قبيلة ابيها ويشترط في ثبوت مهر المثل اخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول ولفظ الشهادة فان لم يوجد ذلك فالقول للزوج بيمينه

مادة ٧٨ - المفوضة التي زوجت بلا مهر اذا طلبت من الزوج ان يفرض لها مهر بعد العقد وقبل الدخول فلها ذلك ويجب عليه ان يفرض لها فاذا امتنع ورفعت المرأة امرها الى الحاكم يأمره بالفرض فان لم يفعل ناب منابه وفرض لها مهر مثلها مثلها بالنظر الى من يماثلها من قوم ابيها بناء على شهادة الشهود ويلزم الزوج ما فرض لها سواء كان بالتراضي او بأمر القاضي

مادة ٧٩ - يجوز للزوج وابه او جده الزيادة في المهر بعد العقد وتلزمة الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة او وليها في المجلس وبقاء الزوجية
مادة ٨٠ - كما يجوز للزوج الزيادة في المهر يجوز للمرأة البالغة ان تحط برضاها في حال صحتها كل المهر او بعضه عن زوجها ان كان من المتقدين ولا يجوز لها حط شيء من الاعيان وليس لابي الصغيرة ان يحط شيئاً من مهرها ولا من مهر بنته الكبيرة الا برضاها .

القسم الثامن

حتى يلزم المهر كله او نصفه ومتى لا يلزم

مادة ٨١ - بالوطء في نكاح صحيح او فاسداً وبشبهة وبالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح ونجوت احد الزوجين ولو قبل الدخول يتأكد لزوم كل المهر المسمى والزيادة التي زيدت فيه بعد العقد في النكاح الصحيح وكل مهر ائتمل في الفاسد والوطء بشبهة وعدم صحة التسمية وما فرض المنقوضة بعد العقد بالتراضي او بفرض القاضي ولا يسقط المهر بعد تأكد لزومه بأحد هذه المعاني الثلاثة ولو كانت الفرقة من قبل الزوجة مالم تبتة
مادة ٨٢ - الخلوة الصحيحة التي تقوم مقام الوطاء وتؤكد لزوم كل المهر هي أن يجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير اذنيهما وان يكون الزوج بحيث يتمكن من الوطاء بلا مانع حسي او عيني او شرعي
مادة ٨٣ - حكم الخلوة الصحيحة كحكم الوطاء في تأكد لزوم المهر كله في النكاح الصحيح واو كان الزوج عتيباً وفي ثبوت النسب والنسبة والسكنى وحرمة نكاح أخت الزوجة واربع سواها في عدتها .

ولا تكون الخلوة الصحيحة كالوطء في الاحصان وحرمة البنات وحل المرأة للزوج الاول والرجعة والميراث من الزوج اذا ماتت والمرأة في عدة الخلوة

مادة ٨٤ - اذا طلق الزوج امرأته قبل الوطاء والخلوة الصحيحة من نكاح صحيح وكان قد سبى لها مهراً وقت العقد فلا يجب عليه الا نصفه وان لم يكن سلمه اليها عاد النصف الاخر الى ملكه بالطلاق مجرداً عن القضاء أو الرضى وان كانت حصلت زيادة في المهر قبل قبضه وكانت متولدة من الاصل تنصف بين الزوجين سواء كان حصولها قبل الطلاق او بعده فإن كان قد سلم المهر كله اليها فلا يعود النصف الى

ملكه بالطلاق بل يتوقف عودة الى ملكه على الرضى أو القضاء فلا ينفذ تصرفه فيه قبلهما وينفذ تصرفها في الكل قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية واذا تراضيا على النصف أو قضي للزوج به وكانت قد حصلت زيادة في المهر قبل الطلاق أو بعده وقبل القضاء بنصفه للزوج فلا يلزمها الا نصف قيمة الاصل يوم قبضه والزيادة التي زيدت فيه متصله كانت او منفصلة متولدة او غير متولدة تكون لها خاصة ولا يتنصف ما يزيد بعد العقد على المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول

مادة ٨٥ - الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطاء حقيقة أو حكمية هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقاً أو فسخاً كالفرقة بالايلاء واللعان والعنه والردة وابائه الاسلام اذا اسلمت زوجته وفعله ما يوجب حرمة المساهر باصولها وفروعها فان جاءت الفرقة من قبلها كردتها وآبائها الاسلام اذا اسلم زوجها وكانت غير كتابية وفعلها ما يوجب حرمة المصاهرة بفرع زوجها أو باصله فلا يجب لها نصف المسمى بل يسقط وان كانت قبضت شيئا منه ترد ما قبضت

مادة ٨٦ - مهر المثل وما فرض للمفوضة بعد العقد بالقضاء او الرضا لا يتنصف بالطلاق قبل الوطاء والخلوة الصحيحة فمن طلق زوجته قبلهما ولم يكن سمي لها مهراً وقت العقد او سمي تسمية فاسدة من كل الوجوه حتى وجب لها مهر المثل او فرض لها فرضاً بعد العقد سقط عنه مهر المثل كله وما فرضه بعد العقد ووجب لها عليه المتعة ان لم تكن الفرقة من قبلها

مادة ٨٧ - الخلوّة الصحيحة لا تقوم مقام الوطاء في النكاح الفاسد فان كان النكاح فاسداً ووقع التفريق او المتاركة بين الزوجين قبل الدخول حقيقة فلا مهر للمرأة ولو خلا بها الزوج خلوة صحيحة وان تفرقا بعد الدخول وكان قد سمي لها الزوج مهراً فلها الاقل من المسمى ومهر المثل وان لم يكن سمي لها مهراً او سمي ما لا يصلح مهراً فلها مهر المثل بالغاً قدره ما بلغ

مادة ٨٨ - اذا تزوج صبي محجور عليه امرأة بلاذن وليه ودخل بها فرد الولي نكاحها فلا مهر لها عليه ولا متعة

مادة ٨٩ - اذا بلغت الصبية التي زوجها غير الأب والجد من الاولياء زوجاً كفواً لها وبمهر المثل واختارت نفسها بالبلوغ قبل الدخول بها حقيقة أو حكماً فلا مهر لها على زوجها ولا متعة كما تقدم في المادة الخامسة والثمانين

مادة ٩٠ - المعتبر في المتعة عرف كل بلدة لاهلها فيما تكنسي به المرأة عند الخروج واعتبارها على حسي حال الزوجين ويجوز دفع بدل المتعة نقداً ولا تزيد على نصف مهر المثل ان كان الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة دراهم ان كان فقيراً ولا تجب المتعة لمن طلقت قبل الدخول ولها مهر مسمى ولا للمتوفي عنها زوجها وتستحب للمطلقة بعد الدخول سواء سمي لها مهراً ام لا

القسم التاسع

شروط المهر ولمن حق التصرف فيه

مادة ٩١ - اذا سمي الزوج للمرأة مهراً اقل من مهر مثلها واشترط في نظير ذلك منفعة فان كانت مباحة الانتفاع ووفي بالشرط فلها المسمى وان لم يوف به وجب عليه تكميل مهر المثل وان كانت المنفعة التي شرطها غير مباحة الانتفاع بطل الشرط ووجب المسمى ولا يكمل مهر لمثل

مادة ٩٢ - اذا تزوج الرجل امرأة باكثر من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب وجب عليه مهر المثل لا الزيادة

مادة ٩٣ - اذا تردد الزوج في المهر كثرة وقلة بين صباحة المرأة وقباحتها صح الشرطان ووجب المسمى في اى شرط وجد

مادة ٩٤ - اذا اشترط الزوج بكارة المرأة فوجدها ثيباً يلزمه كل المهر المسمى وان لم يكن مسمى يلزمه مهر المثل ولا ينتص لثيوبتها

مادة ٩٥ - للاب والجد والوصي والقاضي ولاية قبض المهر للقاصرة بكرأ كانت او ثيباً وقبضهم معتبر ببرأ به الزوج فلا تطالبه المرأة بعد بلوغها والمرأة البالغة تقبض مهرها بنفسها فلا يجوز لاحد من هولاء قبض مهر الثيب البالغة الا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالغة اذا نهت عن قبضة فلو لم تنه فلهم قبضه
مادة ٩٦ - ليس لاحد من الاولياء غير من الذكر في المادة السابقة ولا للام قبض صداق القاصرة الا اذا كان وصياً عليها فاذا كانت الام وصية ابنتها وقبضت

مادة ١٠٢ - إذا زوج الأب ابنه الصغير الفقير امرأة فلا يطالب بمهرها إلا
إذا ضمنه فان ضمنه واداه عنه فلا يرجع به عليه إلا إذا شهد على نفسه عند التأدية
انه اداه ليرجع به ولومات ابن الصغير الفقير قبل اداء المهر الذي ضمنه عنه فللمرأة
اخذه من تركته ولباقي الورثة حتى الرجوع به في نصيبه من ميراث ابيه ولو كان للصغير
مال يطالب ابوه ولو لم يضمن المهر عنه يدفعه من مال ابنه لا من ماله نفسه لما له
من ولاية التصرف في مال اولاده الصغار

مادة ١٠٣ - إذا كان المهر معيناً فهلك في يد الزوج أو استهلك قبل التسليم
أو استحق بعده فللمرأة الرجوع عليه بمثله ان كان من ذوات الامثال او بقيمته أن
كان قيماً ولو استحق نصف العين المجعولة مهراً فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت
الباقي ونصف القيمة وان شاءت ردتها واخذت كل القيمة فان طلقها زوجها قبل
الدخول بها فلها النصف الباقي

مادة ١٠٤ - بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لا تقبل دعواها عليه بعدم قبضها
كل معجل مهرها الا اذا كان التعجيل غير متعارف عند اهل البلد فان ادعت ببعض
المعجل تسمع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى يمنع ورثتها

مادة ١٠٥ - إذا اختلف الزوجان في اصل تسمية المهر فادعى احدهما تسمية
قدر معلوم وانكر الآخر التسمية بالكلية وليس للمدعى بيته يحلف منكر التسمية فان
نكل ثبت ما ادعاه الآخر وان حلف يقضى بمهر المثل بشرط ان لا يزيد على ما
ادعته المرأة ان كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج ان كان هو المدعى
لها واذا وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق قبل الدخول حقيقة او حكماً تجب
لها المتعة

مادة ١٠٦ - إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح قبل الدخول او بعد
الطلاق والدخول يجعل مهر المثل حكماً بينهما فان شهد لها بان كان كما قالت
او أكثر يقبل قولها بيمينها ما لم يقر الزوج بيته دعواه وان شهد له بان كان كما ادعى او اقل
يصدق بيمينه ما لم تقم عليه البينة وان كان مهر المثل مشتركاً بينهما لاشهادها له ولالها
تحالفاً فان حلفا او اقاما البينة وتهاوت البيتان يقضى بمهر المثل ومن نكل منهما عن

اليمين في صورتين حكم عليه بما ادعاه صاحبه ومن اقام البينة مهما قبالت بيته وقضى له
بها وان اختلفا في قدره بعد الطلاق قبل الدخول تحكم متعه المثل على التفصيل المتقدم

مادة ١٠٧ - موت احد الزوجين كحياتهما في الحكم اصلا وقدرأ فاذا مات
احدهما ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الحى في اصل المهر او في قدره يحكم على
الوجه المتقدم في المادة السالفة فاذا مات الزوجان واختلف ورثتهما في قدر المهر
المسمى فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وان اختلفوا في اصل التسمية
يقضى بمهر المثل على ورثة الزوج ان جحدوا التسمية ونكلوا عن اليمين وكذلك اذا اتفقوا
على عدم التسمية في العقد

مادة ١٠٨ - انما يقضى بجميع مهر المثل للمرأة في الصور المتقدمة اذا وقع
الاختلاف قبل تسليمها نفسها فان وقع الاختلاف بعد التسليم سواء كان وقعه في حياتهما
او بعد موتها او احدهما وادعى الزوج او ورثته ابصال شئ من المهر اليها وقد جرت
عادة اهل البلد بأن المرأة لاتسلم نفسها الا بعد قبض شئ من مهرها تقرر بما وصلها معجلا
فان لم تقرر به يقضى عليها باسقاط قدر ما يتعارف تعجيله لمثلها ويعطي لها الباقي منه
ان حصل اتفاق على قدر المسمى والا فان انكر ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية
مهر المثل وان انكروا القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتها القول
في قدره لورثة الزوج

مادة ١٠٩ - اذا اتفق الخاطب على معتدة الغير وابت ان تزوجه بعد انقضاء
عدتها فان اشترط عليها التزوج بها فله حق الرجوع بمادفعه اليها من النقدين للانفاق
على نفسها وان لم يشترط التزوج بها فلا رجوع له بشئ وكذلك اذا تزوجته واما
الاطعمة التي اطعمها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزويج نفسها منه

مادة ١١٠ - اذا خطب احد امرأة وبعث اليها بهدية او دفع اليها المهر كاه
او بعضه ولم يتزوجها او لم يزوجه وليها منها فان مات او عدل هو عنها قبل عقد
النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عينا ان كان قائما ولو تغير ونقصت قيمته
بالاستعمال او عوضه ان كان قد هلك او استهلك واما الهدايا فله استردادها ان
كانت قائمة اعيانها فان كانت هلكت او استهلكت فليس له استرداد قيمتها
مادة ١١١ - اذا بعث الزوج الى امرأته شيئا من النقدين او العروض او بما يؤكل

قبل الزفاف او بعد البناء بها ولم يذكر وقت بعته انه من المهر ولا غيره ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هدية فالقول له يمينه فيما لم يجز عرف اهل البلد بارساله هدية للمرأة ولها فيما جرى به فان حلف الزوج والمبعوث قائم فهي بالخيار ان شاءت ابقتة محسوباً من مهرها وان شاءت ردتته ورجعت بياقي المهر لو كلفه ان لم يكن دفع لها شيئاً منه وان هلك او استهلك تحتسب قيمته من المهر وان بقي لاحدهما بعد ذلك شيء يرجع به على الاخر وان اقاما البينة فيبنتها مقدمه

القسم الحادي عشر

المنازعات في الجهار ومتاع البيت

مادة ١١٢ - ليس المال بمقصود في النكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله فلوزفت بجهاز قليل لا يلبق بالمهر الذي دفعه الزوج او بلا جهاز اصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة بيها بشئ منه ولا تنقيص شئ من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وان بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهار

مادة ١١٣ - اذا تبرع الاب وجهاز بنته البالغة من ماله فان سلمها الجهار في حال صحته ملكته بالقبض وليس لابيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شئ منه وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه ولو سلمه اليها في مرض موته فلا تملكه إلا باجازة الورثة

مادة ١١٤ - اذا اشترى الاب من ماله في حال صحته جهازاً لابنته القاصرة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي مميزة في حال صحته او في مرض موته او لم تقبضه في حياته وليس له ولا لورثته اخذ شئ منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع البائع على تركته ولا سبيل للورثة على القاصرة

مادة ١١٥ - اذا جهز الاب بنته من مهرها وقد بقي عنده شئ منه فاضلا عن تجهيزها فلها مطالبة به

مادة ١١٦ - الجهار ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شئ منه وليس له ان يجبرها على فرش امتعتها له ولا ضيافته وانما له الانتفاع بها باذنها ورضاها ولو اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية او بعدها فلها مطالبة به او بقيمته ان هلك او استهلك عنده

مادة ١١٧ - اذا جهز الاب بنته وسلمها الى الزوج بجهازها ثم ادعى هو أو ورثته ان ما سلمه اليها او بعضه عارية وادعت هي او زوجها بعد موتها انه تمليك لها فان غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازاً لا عارية فالقول لها ولزوجها ما لم يقم الاب او ورثته البيهه على ما ادعوه وان كان العرف مشتركاً بين ذلك او كان الجهاز اكثر مما يجهز به مثلها فالقول قول الاب وورثته والام في ذلك كلاب

مادة ١١٨ - اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح او بعد الفتره في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج او الزوجه فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البيهه وما يصلح للرجال او يكون صالحاً لهما فهو للزوج ما لم تقم المرأة البيهه وايهما اقامها قبلت منه وقضى له بها ولو كان المتاع المتنازع فيه مما يصلح لصاحبه وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعاطى التجارة منهما

مادة ١١٩ - اذا مات احد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحي وورثته الميت فالمشكل الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للحي منهما عند عدم البيهه

القسم الثاني عشر

نكاح المسلم الكتابيات

مادة ١٢٠ - يصح للمسلم ان يتزوج كتابية نصرانية كانت او يهودية ذمية او غير ذمية وان كره يصح عقد نكاحها بمباشرة وليها الكتابي وشهادة كتابيين ولو كانا مخالفين لدينها ولا يثبت النكاح بشهادتهما اذا جحدته المسلم ويثبت بها اذا انكرته الكتابية

مادة ١٢١ - يصح نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سيات

مادة ١٢٢ - لا تتزوج المسلمة الا مسلماً فلا يجوز تزوجها مشركاً ولا كتابياً يهودياً كان او نصرانياً ولا ينقذ النكاح اصلاً

مادة ١٢٣ - اذا تزوج المسلم نصرانية فتهودت او يهودية فتنصرت فلا يفسد النكاح

مادة ١٢٤ - الاولاد الذين يولدون للمسلم من الكتابية ذكورا كانوا او اناثا يتبعون دينه

مادة ١٢٥ - اختلاف الدين من موانع الميراث فلا يرث المسلم زوجته الكتابية

اذا ماتت قبل ان تسلم وهي لا ترثه اذا ماتت وهي على دينها

مادة ١٢٦ - اذا كان الزوجان غير مسلمين فاسلمت المرأة يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم يقران على نكاحهما ما لم تكن المرأة محرماً له وان ابي الاسلام او اسلم وهي محرم له يفرق الحاكم بينهما في الحال ولو كان صغيراً مميزاً او معتوهاً فان كان غير مميز ينتظر تمييزه وان كان مجنوناً فلا ينتظر شفاؤه بل يعرض الاسلام على ابوية لا بطريق الالتزام فان اسلم احدهما تبعه الولد وبقي النكاح على حاله وان اباه كل منهما يفرق بينه وبين زوجته وان لم يكن له اب ولا ام يقيم القاضي عليه وصياً ليقضي عليه بالفرقة وتفريق القاضي لالباء الصبي المميز واحد ابوي المجنون طلاق لا فسخ وما لم يفرق القاضي بينهما فالزوجية باقية

مادة ١٢٧ - اذا اسلم الزوج وكانت امراته كتابية فالنكاح باق على حاله وان كانت غير كتابية يعرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي زوجته وان ابت الاسلام او اسلمت وكانت محرماً له يفرق بينهما والتفريق بابائها فسخ لا طلاق وما لم يفرق الحاكم فالزوجية باقية حتى يحصل التفريق

مادة ١٢٨ - اذا اسلم الزوجان معاً بقي النكاح على حاله ما لم تكن المرأة محرماً له فان كانت كذلك يفرق الحاكم بينهما وليس له ان يفرق بين الزوجين المحرمين غير المسلمين الا اذا ترافعا اليه معاً وله ان يفرق من غير مرافعة بين الزوجين اذا كانت كتابية معتدة لمسلم وتزوجت قبل انقضاء عدتها

مادة ١٢٩ - اذا اسلم احد الزوجين وكان بينهما ولد صغير او ولد لهما ولد قبل عرض الاسلام على الاخر او بعده فانه يتبع من اسلم منهما ان كان الولد مقيماً في دار الاسلام سواء كان من اسلم من ابويه مقيماً بها او في غيرها فان لم يكن الولد مقيماً بدار الاسلام فلا يتبع من اسلم من ابويه

مادة ١٣٠ - لا يتبع الولد جده ولا يصير مسلماً باسلامه ولو كان ابوه ميتاً وتستمر تبعية الولد لمن اسلم من ابويه مدة صغره سواء كان عاقلاً او غير عاقل

ولا تنقطع الا ببلوغه عاقلاً فلو بلغ مجنوناً او معتوهاً فلا تزال تبعيته مستمرة

القسم الثالث عشر

النكاح الغير الصحيح

مادة ١٣١ - اذا تزوج احد احدي محارمه نسباً او رضاعاً او صهرية فالنكاح لا يصح اصلاً ويفرق بينهما ان لم يفترقا ويعاقب الزوج باشد العقوبات التعزيرية سياسة ان فعل ذلك عالماً بالحرمة او بعقوبة تليق بحاله ان فعله جاهلاً بها

مادة ١٣٢ - اذا تزوج احد امرأة الغير او معتدته فلا يصح النكاح اصلاً ويوجع عقوبة ان دخل بها عالماً بالحرمة ويعاقب بما يليق به ان فعله غير عالم بها وفي صورة العلم لا عدة على المرأة بعد التفريق فلا يحرم وقاعها على الزوج الاول ولو متروجة وفي صورة عدم العلم تجب عليها العدة ويحرم على زوجها الاول وقاعها قبل انقضائها

مادة ١٣٣ - اذا تزوج الرجل اختين خاليتين عن نكاح وعدة في عقد واحد فنكاحهما غير صحيح ويجب التفريق بينه وبينهما ان لم يفارقهما ولا مهر لهما ان وقع التفريق قبل الدخول فان كانت احدهما متروجة او معتدة فنكاحها غير صحيح ونكاح الحالية صحيح فان تزوجهما في عقدين متعاقبين وعلم الاسبق منهما وكان صحيحاً فنكاح الثانية غير صحيح ويفرق بينهما عند عدم المشاركة وان كان واقعا يحرم عليه قبل مضي عدتها وقاع الاولى فان لم يعلم الاسبق منهما او علم ونسى بطل العقدان معاً ما لم يكن احدهما بعينه غير صحيح من الاصل فيصح الاخر وان وقع التفريق بينه وبينهما قبل الدخول بهما فله ان يتزوج ايتهما شاء في الحال ويكون لهما معاً نصف المهر في حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهرهما مسميين في العقد ومتساويين جنساً وقدرأ وادعت كل منهما انها الاولى ولا يثبت لهما ولو اقامت احدهما بينة على اسبقية عقدها فنكاحها هو الصحيح ولها نصف المهر دون التي بطل نكاحها فان اختلف مهرهما جنساً او قدرأ فلهما معاً الاقل من نصفي المهرين المسميين وان لم يكن لهما مهر مسمى فالواجب لهما متعة واحدة وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل منهما مهر كامل

مادة ١٣٤ - اذا تزوج الرجل مطلقة ثلاثاً قبل ان يصيبها زوج غيره ويحلها له

او تزوج مجوسية او خامسة قبل تطبيق الرابعة وانقضاء عدتها او تزوج امرأة بلا شهود
فالنكاح غير صحيح ايضاً والتفريق بينهما واجب ولكل منهما فسخة وترك صاحبه واخباره
بذلك بلا توقف على القضاء قبل الدخول او بعده

مادة ١٣٥ - كل نكاح وقع غير صحيح لا يوجب حرمة المصاهرة اذا وقع
التفريق قبل الوطء ودواعيه ولا يرث احد منهما الاخر ولا يثبت فيه النسب كما تقدم في
المادة الثامنة عشرة

مادة ١٣٦ - اذا استوى وليان في القرب وزوج كل منهما الصبية من رجل
اخر صح السابق من العقدين وبطل الاخر فان جهل السابق منهما او وقعا معاً فهما باطلان

مادة ١٣٧ - اذا زوج الولي نفسه موليته البالغة التي تحل له بغير اذنها قبل
العقد فالنكاح غير صحيح ولو سكنت حين بلوغها النكاح او افصحت بالرضاء

مادة ١٣٨ - اذا تزوج الصغير او الصغيرة المميزان غير الماذونين او الكبير
او الكبيرة المعتوهان بدون اذن وليهما توقف نفوذ العقد على اجازته فان اجازته وكان
بغير غبن فاحش نقصاً في مهر الصغيرة وزيادة في مهر الصغير نفذ وان لم يجزه بطل
وكذلك ان كان بغير غبن فاحش في المهر وان اجازته الولي

مادة ١٣٩ - اذا زوج الولي الا بعد الصغيرة مع وجود الولي الاقرب المتوفرة
فيه شروط الاهلية توقف نفاذ النكاح على اجازته الاقرب فان اجازته نفذ وان نقضه انتقض
وبطل

مادة ١٤٠ - اذا امر الموكل الوكيل بتزويجه امرأة غير معينة فزوجة امرأة
لو بها عيب او عاهة من العاهات جاز عليه النكاح وليس له رده فان زوجة بنته
الصغيرة او موليته القاصرة فلا يلزمه النكاح الا اذا اجازته صراحة او دلالة ولو امره
ان يزوجه امرأة فخالف امره وزوجه امراتين في عقد واحد فلا يلزمه المرأتان ولا واحده
منهما الا اذا اجازهما او اجاز احدهما فلو زوجة اياهما في عقدين لزمه الاول وتوقف
الثاني على اجازته

مادة ١٤١ - اذا امر الموكل وكيله ان يزوجه امرأة معينه فخالف وزوجه غيرها فلا يلزمه النكاح وان امره ان يزوجه امرأة وعين له مقدار المهر فزوجه بأكثر مما عينه فلا ينفذ عليه النكاح ايضاً ما لم ينفذه ولا يستطخياره بدخوله بالمرأة غير عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهر وليس للوكيل ان يلزمه بالنكاح ولو التزم بدفع الزيادة من ماله

مادة ١٤٢ - اذا امرت المرأة وكيلها ان يزوجهها ولم تعين احداً فزوجها من نفسه او من ابيه فلا يجوز عليها النكاح ولها رده فان زوجها باجنبي منه وبغين فاحش في المهر فلها ولوليها فسخ النكاح اذا لم يتم الزوج لها مهر المثل وان زوجها بغير كف لم يجز النكاح اصلاً ولو زوجها بكف وبمهر المثل لزمها النكاح ولو كان بالزوج عيب او مرض

مادة ١٤٣ - اذا غر الزوج المرأة بانتسابه لها نسباً غير نسبه الحقيقي ثم ظهر لها بعد العقد باطلاع الولي انه دونها في الكفاءة فلها او لوليها حق الخيار في اجازة النكاح ونقضه

مادة ١٤٤ - التمسولي الذي يوجب النكاح او يقبله بلا توكيل ولا ولاية ينعقد نكاحاً موقوفاً على اجازة من له الاجازة فان اجازته نفذ وان ابطله بطل

القسم الرابع عشر

الاقرار بالنكاح واثباته

مادة ١٤٥ - اذا وقع نزاع بين الزوجين في امر النكاح يثبت بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول فاذا ادعى احد على امرأة انها زوجته او ادعت هي انه زوجها وجحد المدعي عليه وعجز المدعي عن البينة فله ان يستحلف بالجاحد فان حلف سقطت الدعوى وان نكل قضى عليه بنكوله

مادة ١٤٦ - لا يثبت النكاح بشهادة ابني الزوجين لمن ادعاه منهما وكذا لو كان احد الشاهدين ابناً للزوج والآخر ابناً للزوجة فان كان ابني الزوج وحده او ابني الزوجة وحدها فادعى احدهما النكاح وانكره الآخر تقبل شهادتهما على اصلهما اذا استشهد بهما الآخر

مادة ١٤٧ - لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنكاح الا ان يشهد الشهود على النكاح او يبلغ الصغير والصغيرة ويصدقانه

مادة ١٤٨ - اذا اقر احد لامرأة انها زوجته ولم يكن تحته محرم لها ولا اربع سواها وصدقته وكانت خالية عن زوج وعدة تثبت زواجها له باقراره وتلزمه نفقتها ويتوارثان .

مادة ١٤٩ - اذا اقرت المرأة في حال صحتها او في مرضها انها تزوجت فلاناً فان صدقها في حياتها ثبت النكاح وورثها وان صدقها بعد موتها فلا يثبت النكاح ولا يرثها

القسم الخامس عشر

ما يجب على الزوج للزوجة

مادة ١٥٠ - يجب على الزوج ان يعامل زوجته بالمعروف ويحسن عشرتها ويقوم بنفقتها وهي تشمل الطعام والكسوة والسكنى

مادة ١٥١ - يجب قضاء على الزوج ان يواقع زوجته مرة واحدة في مدة الزوجية

مادة ١٥٢ - اذا تعددت الزوجات وكن احراراً كلهن يجب عليه ان يعدل بينهن فيما يقدر عليه من التسوية في البيوتة للموانسة وعدم الجور في النفقة

مادة ١٥٣ - البكر الثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتائية سواء في وجوب العدل والتسوية فلا تميز احداهن على الاخرى

ولا فرق في القسم بين ان تكون المرأة صحيحة او مريضة او حائضاً او نقساء او رتقاء او قرناء فلا يقبل عذر الزوج ان قصر في العدل معتذراً بمرض او حيضها او نقساءها او بعيب في اعضاء تناسلها

مادة ١٥٤ - يقيم عند كل واحد منهن يوماً وليلة او ثلاثة ايام وان شاء جعل لكل واحدة منهن سبعة ايام والرأي له في تعيين مقدار الدور وفي البداية في القسم وانما تجب التسوية ليلاً بان يعاشر فيه احداهن بقدر ما يعاشر الاخرى ولا يلزمه ذلك نهائياً ما لم يكن عمله ليلاً فيقسم نهائياً

مادة ١٥٥ - لا ينبغي له ان يقيم عند احداهن أكثر من الدور الذي قدره إلا بإذن الأخرى ولا يدخل عليها إلا لعيادتها ان كانت مريضة فان اشتد بها المرض فلا بأس باقامته عندها حتى يحصل لها الشفاء

مادة ١٥٦ - اذا تركت احداهن نوبتها الى غيرها من ضرائرها صح تركها ولها الرجوع في المستقبل ان طلبت ذلك

مادة ١٥٧ - لا قسم في السفر بل له ان يسافر بمن شاء منهن والقرعة احب وليس للتي لم تسافر معه ان تطلب منه بعد عودة الاقامة عندها قدر ما اقام في السفر مع التي سافرت بها

مادة ١٥٨ - اذا مرض الزوج في بيت له نخال عن ازواجه فله ان يدعو كل واحدة منهن عنده في نوبتها ولو مرض في بيت احدى زوجتيه ولم يقدر على التحول الى بيت الاخرى فله ان يقيم به حتى يشفى بشرط ان يقيم عند الاخرى بعد الصحة بقدر ما اقام مريضا عند ضربتها

مادة ١٥٩ - اذا اقام الزوج قبل تعيين مقدار الدور وترتيبه عند احدى زوجتيه مدة كسهر في غير السفر فخاصته الاخرى يأمره الحاكم بالعدل بينهما في المستقبل وينهاه عن الجور فان عاد عليه بعد ذلك يعزر ويوجع عقوبة بغير الحيس

القسم السادس عشر

النفقة ومن تستحق من الزوجات

مادة ١٦٠ - تجب النفقة من حين العقد الصحيح على الزوج ولو فقيراً او مريضاً او عنيماً او صغيراً لا يقدر على المباشرة للزوجة غنية كانت او فقيرة مسلمة او غير مسلمة كبيرة او صغيرة تطيق الوقاع او تستهي له

مادة ١٦١ - تجب النفقة للزوجة على زوجها ولو هي مقيمة في بيت ابيها ما لم يطالبها الزوج بالنقلة وتمتنع بغير حق

مادة ١٦٢ - تجب النفقة للزوجة لو ابت ان تسافر مع زوجها فيما هو مسافة قصر او

فوقها او منعت نفسها لاستيفاء ما تعورف تعجيله من المهر سواء كان قبل الدخول
بها او بعده

مادة ١٦٣ - اذا مرضت المرأة مرضاً يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنقله
الى منزل زوجها او قبلها ثم انتقلت اليه وهى مريضة او لم تنتقل ولم تمنع نفسها
بغير حق فلها النفقة عليه فلو مرضت في بيت الزوج ثم انتقلت الى بيت اهله
فان طالبها الزوج بالنقله ولم يمكنها الانتقال بمحفة او نحوها فلها النفقة وان امتنعت
بغير حق مع قدرتها على الانتقال بنحوها ذكر فلا نفقة لها

مادة ١٦٤ - اذا كان الزوج محبوسا ولو بدين عليه لزوجته فلا تسقط نفقتها
وان كان غير قادر على ادائه

مادة ١٦٥ - اذا كان الزوج موسراً وكان لامرأته خادمه تجب عليه نفقتها
بقدر ما يكتمها على حسب العرف بشرط ان تكون الخادمة مملوكة لها ملكا تاماً ومترغمة
لخدمتها لاشغل لها غيرها واذا زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع عليه ان
كان ذا يسار واذا رزق اولادا لا يكتمهم خادم واحد يفرض عليه نفقة خادمين
او اكثر على قدر حاجة اولاده

القسم السابع عشر

من لا نفقة لهن

مادة ١٦٦ - اذا كانت الزوجة صغيرة لا تصلح للرجال ولا تشتهى للوقاع
ولو فيما دون الفرج فلا نفقة لها على زوجها الا اذا امسكها في بيته للاستئناس
بها

مادة ١٦٧ - المريضة التي لم تزف الى زوجها ولم يمكنها الانتقال اصلا لانفقة لها

مادة ١٦٨ - الزوجة التي تسافر الى الحج ولو لاداء فريضة بدون ان يكون معها
زوجها لانفقة لها عليه مدة غيابها وان سافرت مع محرم لها فان سافر زوجها
واخذها معه فلها عليه نفقة الحضر ونفقة السفر ولو ازمه وان سافرت هى واخذت
زوجها معها فلها عليه نفقة الحضر لانفقة السفر

مادة ١٦٩ - الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا
منعها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها ما دامت خارجة

مادة ١٧٠ - اذا حبست المرأة ولو في دين لا تقدر على ايفائه فلا يلزم زوجها نفقتها مدة حبسها الا اذا كان هو الذي حبسها في دين له

مادة ١٧١ - الناشزة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذنه بغير وجه شرعى يسقط حقها في النفقة مدة نشوزها وان كانت لها نفقة مفروضة متجمدة تسقط ايضا بنشوزها وكذا المستدانة بغير امر الحاكم وامر الزوج وتكون ناشزة ايضا اذا كان البيت المقيمان به ملكا لها ومنعته من الدخول عليها ما لم تكن سألته النقلة منه فلم ينقلها فان عادت الناشزة الى بيت زوجها ولو بعد سفره او دعته يدخل عليها اذا كان المنزل لها عاد حقها في النفقة ولا يعود ما سقط منها بنشوزها وان منعته من الاستمتاع بها وهي في بيته فلا تكون ناشزة نشوزاً موجباً لسقوط النفقة

مادة ١٧٢ - المنكوحه نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة لانفقة لهما إلا المنكوحه بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحدهما نفقة قبل ظهور فساد النكاح وفرق بينهما فللزواج الرجوع عليها بما اخذته منه بامر الحاكم لا بما اخذته بلا امره

القسم الثامن عشر

نفقة الطعام

مادة ١٧٣ - تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يساراً واعساراً فان كانا موسرين فنفقة اليسار وان كانا معسرين فنفقة الاعسار وان كان مختلفين حالاً فنفقة الوسط فلو كان الزوج هو الفقير لا يخاطب إلا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة

مادة ١٧٤ - تفرض النفقة اصنافاً او تقوم الاصناف بدراهم على حسب اختلاف اسعار المأكولات في البلدة غلاء ورخصاً رعاية للجانيين فاذا غلا السعر تزداد النفقة المقدرة للمرأة واذا رخص تنقص عن الزوج ولو بعد القضاء بها

مادة ١٧٥ - يعتبر في فرض النفقة واعطائها للمرأة الاصلاح واليسر فان كان الزوج محترفاً يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوماً بيوم ويعطيه نفقة كل كل يوم معجلاً عند مساء اليوم الذي قبله .

وان كان من الصنائع الذين لا يتقاضى عملهم الا بمقتضى الاسبوع تقدر عليه كل اسبوع وان كان تاجراً او من ارباب الماهيات تفرض عليه كل شهر وان كان مزارعاً تفرض عليه كل ستة فان ماطلها الزوج في دفع النفقة في مواعيدها المقرر فليها أن تطلب نفقة كل يوم

مادة ١٧٠ - اذا حبست المرأة ولو في دين لا تقدر على ايفائه فلا يلزم زوجها نفقتها مدة حبسها الا اذا كان هو الذي حبسها في دين له

مادة ١٧١ - الناشزة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذنه بغير وجه شرعى يسقط حقها في النفقة مدة نشوزها وان كانت لها نفقة مفروضة متجملة تسقط ايضا بنشوزها وكذا المستدانة بغير امر الحاكم وامر الزوج وتكون ناشزة ايضا اذا كان البيت المقيم به ملكا لها ومنعته من الدخول عليها ما لم تكن سألته النقلة منه فلم يتلقها فان عادت الناشزة الى بيت زوجها ولو بعد سفره او دعته يدخل عليها اذا كان المنزل لها عاد حقها في النفقة ولا يعود ما سقط منها بنشوزها وان منعته من الاستمتاع بها وهي في بيته فلا تكون ناشزة نشوزاً موجباً لسقوط النفقة

مادة ١٧٢ - المنكوحه نكاحاً فاسداً والموطوءة بشبهة لا نفقة لهما إلا المنكوحه بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحدهما نفقة قبل ظهور فساد النكاح وفرق بينهما فللزوج الرجوع عليها بما اخذته منه بامر الحاكم لا بما اخذته بلا امره

القسم الثامن عشر

نفقة الطعام

مادة ١٧٣ - تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يساراً واعساراً فان كانا موسرين فنفقة اليسار وان كانا معسرين فنفقة الاعسار وان كان مختلفين حالاً فنفقة الوسط فلو كان الزوج هو الفقير لا يخاطب إلا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة

مادة ١٧٤ - تفرض النفقة اصنافاً او تقوم الاصناف بدراهم على حسب اختلاف اسعار المأكولات في البلدة غلاء ورخصاً رعاية للجانيين فاذا غلا السعر تزداد النفقة المقدرة للمرأة واذا رخص تنقص عن الزوج ولو بعد القضاء بها

مادة ١٧٥ - يعتبر في فرض النفقة واعطائها للمرأة الاصلح والايسر فان كان الزوج محترفاً يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوماً بيوم ويعطى نفقة كل كل يوم معجلاً عند مساء اليوم الذي قبله .

وان كان من الصناع الذين لا ينقض عملهم الا بمقتضى الاسبوع تقدر عليه كل اسبوع وان كان تاجراً او من ارباب الماهيات تفرض عليه كل شهر وان كان مزارعاً تفرض عليه كل سنة فان ماطلها الزوج في دفع النفقة في مواعيدها المقرر فلها أن تطلب نفقة كل يوم

مادة ١٧٦ - للزوج ان يلي الاتفاق بنفسه على زوجته حال قيام النكاح فاذا اشكت مظهره في الاتفاق عليها وثبت ذلك عند الحاكم ولم يكن الزوج صاحب مائده وطعام كثير بحيث يمكنها ان تتناول منه مقدار كفايتها يحضره الحاكم ويقدر النفقة بحضوره على الوجه المتقدم في المادة السالفة وبأمر باعطائها لياها لتنفق على نفسها فاذا امتنع مع اليسر من اعطائها بعد امر الحاكم وطلبت المرأة حبه له ان يحسه الا انه لا ينبغي ان يحسه في اول مره بل يؤخر الحس الى مجلسين او ثلاثة يخطه في كل مجلس فان لم يدفع حبه حينئذ وللحاكم ان يبيع عليه من امواله ما ليس من اصول حوائجه ويصرف ثمنه في نفقتها

مادة ١٧٧ - اذا ثبت اعسار الزوج وعجزه عن القيام بنفقة زوجته فلا يحسه الحاكم ولا يفرق بينهما بسبب عجزه بل يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستئانة عليه وتجب الادائه على من تجب عليه نفقتها من اقاربها عند عدم الزوج وان كان لها اولاد صغار تجب الادائه لأجلهم على من تجب عليه نفقتهم لولا وجود الاب ويحس من تجب عليه الادائه اذا امتنع .

مادة ١٧٨ - اذا فرض الحاكم النفقة او تراضا الزوجان على شئ معين فللمرأة اذا علمت او خافت غيبة زوجها ان تأخذ عليه كفيلا جبراً يضمن لها نفقة شهر او أكثر على قدر المدة التي يمكن ان يغيبها الزوج .

مادة ١٧٩ - النفقة المقدرة لا تبقى بحال واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغير احوال الزوجين بحيث لو قضى بنفقة الاعسار او بنفقة اليسار فایسر احدهما او أعسر تقدر نفقة الوسط وان ايسر بعد اعسارهما تتم نفقة اليسار للمستقبل

مادة ١٨٠ - لا يجوز للمرأة اخذ اجرة من زوجها على ما نهته من الطعام لاكلهما وان كان لا يجب عليها ذلك قضاء وانما يجوز لها اخذ الاجرة على ما تساه من الطعام بامرہ للبيع .

القسم التاسع عشر

الكسوة والسكنى

مادة ١٨١ - كسوة المرأة واجبة على الزوج من حين العقد الصحيح عليها

ويقضى لها كسوتان في السنة كسوة للشتاء وكسوة للصيف
ويعتبر في تقديرها حال الزوجين يسارا واعسارا وعرف البلد
مادة ١٨٢ - تفرض الكسوة ثيابا او تقدر الثياب بدراهم ويقضي بقيمتها
وتعطي لها معجلة

مادة ١٨٣ - لا يقضى للمرأة بكسوة جديدة قبل تمام المدة إلا اذا
تخرقت كسوتها بالاستعمال المعتاد واذا ضاعت الكسوة عندها فهي المسؤولة
عنها ولا يجب لها على الزوج غيرها قبل حلول المدة

مادة ١٨٤ - تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حداثها ان كانا
موسرين وإلا فعليه اسكانها في بيت من دار على حدته به المرافق الشرعي وله
جيران بحسب حال الزوجين .

مادة ١٨٥ - ليس للزوج ان يجبر المرأة على اسكان احد معها من اهله
ولامن اولاده الذين من غيرها سوى ولده الصغير الغير المميز وله اسكان امته
وام ولده معها وليس لها ان تسكن معها في بيت الزوج احد من اهلها
ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك الى بالرضا .

مادة ١٨٦ - اذا اسكن الزوج امرأته في مسكن على حداثها من دار فيها احد
من اقاربه فليس لها طلب مسكن غيره إلا اذا كانوا يؤذونها فعلا او قولا ولها طلب
ذلك مع الضرر فان كان في نفس المسكن المقيم هي به ضرر لها او احدى
اقارب زوجها فلها طلب مسكن غيره ولو لم يؤذوها فعلا او قولا

مادة ١٨٧ - اذا كانت المرأة تستوحش من المسكن الذي اسكنها فيه
زوجها بان كان كبيرا كالدار الخاليه من السكان المرتفعة الجدران او كان الزوج
يخرج ليلا ليبيت عند ضررتها ولم يكن لها ولد او خادمة تستأنس بهما فعليه ان
يأتيها بمؤنسة او ينقلها الى حيث لا تستوحش

مادة ١٨٨ - يفرض للمرأة ما تنام عليه من فراش ولحفاف وما تفتشره
للتعود على قدر حالهما ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها امتعه من فراش ونحوه

عليه ايضاً ما يلزم من سائر ادوات البيت وما تنتظف وتتطيب به المرأة على عادة اهل البلد

القسم العشرون

نفقه زوجة الغائب

مادة ١٨٩- تفرض النفقة لزوجة الغائب في ماله ان كان له مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالغلال ونحوها من اصناف الماكولات والذهب والفضة المضروبين وغير المضروبين او كان له مال من ذلك مودع عند احد او دين عليه واقرا المودع او المديون بالمال وبالزوجه او لم يقر او كان الحاكم يعلم بهما او اقامت المرأة بينة على الوديعه او الدين وعلى النكاح وان كان لا يقضى به لها على الغائب ويبدأ الحاكم في فرض النفقة بمال الوديعه ثم بالدين فلو كان للغائب مال حاضر في بيته من جنسها فرضها فيه وياخذ الحاكم عليها كفيلاً بالمال الذي تقبضه ويحلفها ان زوجها الغائب لم يترك لها نفقه وانها ام تكن ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها

مادة ١٩٠- اذا لم يخلف الغائب مالا واقامت المرأة بينة على النكاح يقضى لها الحاكم بالنفقة دونه ويأمرها بالاستدانه على زوجها ويكفلها ويحلفها كما تقدم وان طلبت فسخ النكاح فلا يفسخه

مادة ١٩١- اذا حضر الزوج الغائب وادعى انه عجل لها النفقه قبل سفره اقام البينه على ذلك او لم يقر واستحلفها فنكلت فهو بالخيار ان شاء استرد النفقه من المرأة وان شاء رجع بها على الكفيل وان اقرت المرأة انه عجل لها النفقة يرجع بها عليها لا عليه

مادة ١٩٢- اذا رجع الغائب وانكر النكاح ولا بينة للمرأة في القبول قوله مع حلفه فاذا حلف وكان المال الذي قبضته وديعه فله ان يرجع به على المرأة او على المودع وان كان ديناً فله الرجوع على الغريم وهو يرجع على المرأة

مادة ١٩٣- اذا رجع الزوج الغائب واقام البينه على الطلاق وانقضاء العده وعدم استحقاق المرأة النفقة التي اخذتها في غيابها ضمننت هي لا الدافع من المودع

او المديون الا اذا شهدت بيته الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق فحينئذ يكون عليه الضمان

مادة ١٩٤ - اذا ادعى المودع او المديون الذي امره القاضي بالانفاق على زوجة الغائب انه دفع اليها المال للنفقة وانكرت المرأة ذلك يقبل قول المودع بلا بيعة ولا يقبل قول المديون إلا بيعة

مادة ١٩٥ - اذا كانت الوديعة او المال الذي في بيت الزوج الغائب من غير جنس النفقة فليس للزوجة ان تبيع منه شيئاً في نفقة نفسها ولا للقاضي بيع شيء منه وتوثر عقاراته ويصرف من اجرتها في نفقة المرأة

مادة ١٩٦ - في كل موضع جاز للقاضي ان يقضي للمرأة بالنفقة من مال زوجها الغائب جاز لها ان تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قضاء

القسم الحادي والعشرون

دين النفقة

مادة ١٩٧ - تقدم النفقة الكافية للشخص وزوجته وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه

مادة ١٩٨ - لا تصير النفقة ديناً الا بالقضاء او بتراضي الزوجين على شيء معين

مادة ١٩٩ - النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي او بالتراضي لا تسقط بمضي المدة فاذا لم تطالب بها المرأة ولم تقبضها كلها او بعضها في مواعيدها المقررة فلها ما دامت حية مطيعة والزوج حي ان ترجع عليه بالمقنن المتجمد منها بعد القضاء او الرضا سواء كانت المدة الماضية قليلة او كثيرة .

مادة ٢٠٠ - ليس للمرأة الرجوع على زوجها حاضراً كان او غائباً بما انفقته من مالها قبل فرض القاضي او التراضي على شيء معين بل يسقط ذلك بمضي شهر فأكثر لا اقل

مادة ٢٠٧ - للزوج بعد ايفاء المرأة معجل صداقتها ان يمنعها من الخروج من بيته بلا اذنه في غير الاحوال التي يباح لها الخروج فيها كزيارة والديها في كل اسبوع مرة ومحارمها في كل سنة مرة وله منعها من زيارة الاجنبيات وعيادتهن ومن الخروج الى الولايم ولو كانت عند المحارم وله اخراجها من منزل ابويها ان كانت صالحة للرجال واوقاها معجل صداقتها واسكانها بين جيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها ولو اشترط عليها ان لا يخرجها من منزلها وله ان يمنع اهلها من القرار والمقام عندها في بيته سواء كان ملكا له او اجارة او عارية .

مادة ٢٠٨ - يجوز للزوج ان كان مأموناً واوفي المرأة معجل صداقتها ان ينقلها من حيث تزوجها فيما هو دون مسافة القصر سواء كان الانتقال من مصر الى مصر او من مصر الى قرية او بالعكس وليس له ان ينقلها جبرا فيما هو مسافة القصر فما فوقها ولو اوقاها جميع المهر .

مادة ٢٠٩ - يباح للزوج تاديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقدر ولا يجوز له اصلا ان يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق

مادة ٢١٠ - اذا وقع الشقاق بين الزوجين واشتد الخصام ورفع الامر الى الحاكم فله ان يعين عدلين ويجعلهما حكيمين والاولى ان يكون احدهما من اهله والآخر من اهلها ليستمعا شكواهما وينظرا بينهما ويسعيا في اصلاح امرهما وان لم يتيسر لهما الاصلاح فليس لهما التفريق بينهما بالخلع الا ان يكونا وكيلين من قبل الزوجين بذلك

مادة ٢١١ - اذا اشتكت المرأة نشوز زوجها وضربه اياها ضرباً فاحشاً ولو بحق وثبت ذلك عليه بالبينة يعزر

القسم الثالث والعشرون

ما للزوجه وما عليها من الحقوق

مادة ٢١٢ - من الحقوق على المرأة لزوجها ان تكون مطيعة له فيما يأمرها به من حقوق الزوجية ويكون مباحاً شرعاً وان تنقيد بملازمه بيته بعد ايفائها معجل صداقتها ولا تخرج منه الا باذنه وان تكون مبادرة الى فراشه اذا التمسها بعد ذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وان تصون نفسها وان تحافظ على ماله ولا تعطى منه شيئاً لاحد مما لم تجر العادة باعطائه الا باذنه

مادة ٢١٣ - للمرأة ان تمنع نفسها من الوقاع ودواعيه ومن اخراجها من بيتها ولو بعد الدخول بها راضية الى ان يوفيتها زوجها جميع ما بين تعجيله من مهرها ان كان بعضه معجلاً وبعضه مؤجلاً وان لم يبين قدر المعجل منه فحتى تستوفي قدر ما يعجل لمثلها على حسب عرف اهل البلد ولها منعه ايضاً ان كان المهر مؤجلاً كله الا اذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به

مادة ٢١٤ - اذا لم يوف الزوج المرأة ما تعرف تعجيله من مهرها جاز لها الخروج من بيته بلا اذنه ولا تكون بذلك ناشزه ولا تسقط نفقتها

مادة ٢١٥ - للمرأة ان تخرج لزيارة والديها في كل اسبوع مرة ولزيارة محارمها في كل سنة مرة ولا تبين عند احد منهم بغير اذن زوجها ولا يمنع ابويها من الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مرة ولا غيرهم من المحارم في كل ستة مرة

مادة ٢١٦ - اذا كان ابو الزوجه مريضاً مرضاً طويلاً فاحتاجها ولم يكن لديه من يقوم بشانه فعليها الذهاب اليه وتعاذه بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وان ابى الزوج ذلك

القسم الرابع العشرون

الطلاق

مادة ٢١٧ - للزوج دون المرأة ان يرفع قيد النكاح الصحيح بالطلاق ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو كان محجوراً عليه لسفه او مريضاً غير مختل العقل او مكرهاً او هازلاً

مادة ٢١٨ - يقع طلاق السكران الذي سكر بمحذور طائفاً مختاراً لا مكرهاً ولا مضطراً

مادة ٢١٩ - يقع طلاق الاخرس باشارته المعهودة الدالة على قصده الطلاق

مادة ٢٢٠ - لا يقع طلاق النائم والمجنون والمعتوه ومن اختل عقله لكبر او مرض او مصيبه فاجاته وانما يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم جن ووجد الشرط وهو مجنون

مادة ٢٢١ - لا يقع طلاق ابى القاصر على زوجته ولا طلاق القاصر ولو كان مراهما

مادة ٢٢٢ - يقع الطلاق لفظاً وبالكتابة المرسومة المستبينة وكما يجوز للزوج ان يوقعه بنفسه يجوز له ان يوكل به غيره وان يرسله الى المرأة مسطوراً في كتاب وان ياذنها بايقاعه تفويضاً على نفسها وتوكيلاً على غيرها من ضرائرها

مادة ٢٢٣ - محل الطلاق المرأة المنكوحة والمعتدة من طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث للحررة والمعتدة لفرقة هي طلاق كالفرقة بالايلاء والعنه ونحوها أو للفسخ باباء احد الزوجين الاسلام

مادة ٢٢٤ - عدد الطلاق يعتبر بالنساء فطلاق الحررة ثلاث متفرقات ان كانت مدخولاً بها او غير متفرقات سواء كانت مدخولاً بهام لا ذلتحل لمطابقها بعد الثلاث من نكاح صحيح حتى تنكح زوجاً غيره وينارقها بعد الوطء في القبل وتنقضي عدتها .

مادة ٢٢٥ - لا يصح وقوع الطلاق الا بصيغة مخصوصة او ما يقوم مقامها والصيغ المخصوصة بالطلاق اما صريحة او كناية فالصريحة هي الالفاظ المشتملة على حروف الطلاق والالفاظ التي غلب استعمالها عرفاً في الطلاق بحيث لا تستعمل الا فيه باي لغة من اللغات وما يقوم مقام الصيغة الصريحة هي الكتابة المرسومة المستبينة واشارة الاخرس والاشارة الى العدد بالاصابع مصحوبة بلفظ الطلاق وبما ذكر يقع الطلاق بلا نية انما لا بد لوقوعه من اضافة اللفظ الى المرأة المراد تطليقتها ولو الاضافة معنوية والكناية هي الالفاظ التي توضع للطلاق وتحتمله وغيره وهذه لا يقع بها الطلاق الابنية او دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكناية الكتابة المستبينة الغير المرسومة فتتوقف على النية

القسم الخامس والعشرون

اقسام الطلاق

مادة ٢٢٦ - الطلاق قسمان رجعي وبائن والبائن نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فالاول من النوعين ما كان بواحدة أو اثنتين والثاني ما كان بالثلاث ويسمى بتأ

مادة ٢٢٧ - يقع الطلاق رجعياً بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ ولو معنى الى المرأة المدخول بها حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعدد الثلاث لا نصاً ولا اشارة ولا منعتاً بنعت حقيقي ولا بافعل التفضيل ولا مشبهاً بصفة تدل على البينونة فمن قال لامرأته المدخول بها حقيقة انت طالق او مطلقه او طلقتك فقد وقع عليها طلقه واحده رجعية

سواء نواها رجعيه او بائنة او نوى اكثر من ذلك او لم ينو شيئاً
مادة ٢٢٨ - صيغتا على الطلاق والطلاق يلزمني يقع بكل منهما واحدة رجعية
ولو نوى اثنتين وان نوى باللفظ ثلاثاً وقعن .

مادة ٢٢٩ - يقع الطلاق رجعياً بثلاثة الفاظ من الفاظ الكناية وهي اعتدى
واستبرئى رحماك وانت واحدة فمن قال لزوجته لفظاً منها وهو في حالة الرضا توقف وقوع
الطلاق على نيته فان نوى به الطلاق تقع واحدة رجعية ولو نوى غيرها او اكثر من واحدة
ولم ينو شيئاً فلا يقع شيء وان خاطبها به في حالة الغضب او جواباً عن طلبها الطلاق
منه يقع عليها طلقة واحدة رجعية بلا نية

مادة ٢٣٠ - الطلاق الرجعي بواحدة كان او اثنتين للحررة لا يرفع احكام النكاح
ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في
العدة وانما تعتكف في بيتها المضاف اليها بالسكنى ويندب جعل ستره بينها وبين زوجها
ونفقتها عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع والوقاع
ويصير بذلك مراجعاً واذا مات احدهما قبل انقضاء العدة ورثه الاخر سواء طلقها
زوجها في حال صحته او في مرضه برضاها او بدونه

مادة ٢٣١ - كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تطليقه واحدة رجعية او
تطليقتين كذلك لو حرة فله ان يراجعها ولو قال لا رجعة لي بدون حاجة الى تجديد
العقد الاول ولا الى اشتراط مهر جديد ما دامت في العدة سواء علمت بالرجعة او
لم تعلم وسواء رضيت بها او ابت
ولا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة المطلقة بعد الخلوة ولو كانت
الخلوة صحيحة

مادة ٢٣٢ - تصح الرجعة قولاً براجعتك ونحوه خطاباً للمرأة او راجعت زوجتي
ان كانت غير مخاطبة وفعلاً بالوقاع ودواعية التي توجب حرمة المصاهرة ولو اختلاصاً
منه او منها

مادة ٢٣٣ - يلزم ان تكون الرجعة منجزة في الحال فلا يصح اضافتها الى
وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط

مادة ٢٣٤ - الرجعة صحيحة بلا شهود وبلا علم المرأة الا انه ينذب للمراجع

ان يعلم المرأة بها اذا راجعها قولاً وان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلاً

مادة ٢٣٥ - تنقطع الرجعة وتملك المرأة عصمتها اذا ظهرت من الحيضة الاخيرة لتمام عشرة ايام وان لم تغتسل

مادة ٢٣٦ - اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت المعتدة انقطاع عدتها بالحيض وادعى الزوج عدم انقضائها وان له حق الرجعه تصدق المرأة بيمينها وتخرج من العدة ان كانت المدة تحتمله واقل مدة عدة بحيض ستون يوماً للحررة

مادة ٢٣٧ - الرجعة لا تهدم الطلقات السابقة بل اذا راجع الزوج امراته بعد طلقتين ثم اوقع عليها الثالثة زال ملكه وحلها له الى ان تتزوج غيره بنكاح صحيح ويفارقها بعد الوطء في القبل بطلاق او موت

مادة ٢٣٨ - يتعجل المؤجل من المهر بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيًا وانقضت عدتها صار ما كان مؤجلاً في ذمته من المهر حالاً فطالبه به وانما يحل المؤجل اذا لم يكن منجماً فان كان كذلك فلا يتعجل بل تأخذه على نجومه واقساطه في مواعيدها

القسم السادس والعشرون

الطلاق البائن

مادة ٢٣٩ - يقع الطلاق بائناً بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ الى المرأة المدخول بها مقروناً بعدد الثلاث نصاً او اشارة بالاصابع مع ذكر لفظ الطلاق او منعوتاً بنعت حقيقي او مضافاً الى افعال تفضيل يبينان عن الشدة والزيادة او مشبهها بما يدل على اليقونة فمن قال لامرأته انت طالق تطليقة شديدة او طويلة او عريضة او اشد الطلاق او اطوله او اعرضه او تطليقه كالجبل تقع عليها واحدة بائنة وان قال لها انت طالق بائن او البتة بانث بواحدة سواء نوى او لم ينوي وان نوى بذلك الثلاث وقعن وان قال لها انت طالق ثلاثاً او اشار اليها بثلاثة اصابع منشورة قائلاً انت طالق هكذا بانث بينونة كبرى وكذلك ان قال لها انت طالق اكثر الطلاق او انت طالق مراراً او الف مرة

مادة ٢٤٠ - كل طلاق يلحق المرأة غير المدخول بها فهو بائن فمن قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة او حكماً انت طالق بانث بواحدة ولا عدده عليها

وكذالو اختلا بها بلا وطاء ولكن عليها العدة
فان طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وقعن وان فرق الثلاث بانت بالاولى فلا تلحقها
الثانية ولا الثالثة

مادة ٢٤١ - من طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً بواحدة او اثنتين او حرة ولم
يراجعها حتى انقضت عدتها بانت بينونة صغرى ملكت بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها
مادة ٢٤٢ - من طلق امراته طلاقاً واحداً مقرونأً بعوض وقبات في مجلسها
بانت بواحدة

مادة ٢٤٣ - من قال كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين على حرام طلقت
جميع نسائه طلقة واحدة بائنه بلانية وان نوى بذلك الثلاث وقعن فان قال الحرام
يلزمني واحرمتمك او انت معي في الحرام بانت المخاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقاً وان كان له
امراه غيرها فلا يقع عليها شئ

مادة ٢٤٤ - جميع الفاظ الكنايات ان وقع بها الطلاق يكون بائناً بواحدة او
ثلاث حسب نية الزوج ماعدا الالفاظ الثلاثة المذكورة في مادة ٢٢٩ فراجعها

مادة ٢٤٥ - اذ آلى الزوج البالغ العاقل من امراته وبر في ايلائه ولم يفى اليها في
مدة الاشهر الاربعة التي هي اقل مدته للحررة بانت بواحدة وسقط الايلاء ان كان موقتاً

مادة ٢٤٦ - الطلاق البائن بينونة صغرى وهو ما كان دون الثلاث يحل قيد
النكاح ويرفع احكامه ويزيل ملك الزوج في الحال ولا يبقى للزوجية اثر سوى
العدة وتستمر المرأة في بيتها ويجعل بينه وبينها حجاب فلا يدخل عليها ولا ينظرها وان
ضاق عنهما البيت او لم يكن ديناً فاخرجه منه اولى وان مات احدهما في العدة
فلا يرثه الاخر إلا في حال فراره او فرارها بشرطه المذكور في طلاق المريض

مادة ٢٤٧ - الطلاق البائن بينونه صغرى لا يزيل الحل فلا تحرم المبانة بما
دون الثلاث على مطلقها بل له ان يتزوجها في العدة وبعدها انما لا يكون ذلك إلا
يرضاها وبعقد ومهر جديدين ويمنع غيره من نكاحها في العدة

مادة ٢٤٨ - الطلاق البت يزيل في الحال الملك والحل معاً فمن طلق زوجته الحرة من نكاح
صحيح ثلاث طلقات بكلمة واحدة قبل الدخول او بعد الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات

او غير متفرقات يحرم عليه ان يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحا صحيحا نافذاً
ويطأها وطأ حقيقياً في المحل المتعين موجباً للغسل ثم يطلقها او يموت عنها وتمضى
عدتها وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يحلها الاول

مادة ٢٤٩ - نكاح الزوج الثاني يهدم بالدخول ما دون الثلاث من الطلقات
السابقة كما يهدم الثلاث ويثبت حلاً جديداً فتعود المرأة للزوج الاول اذا تزوجها
بملك جديد اى يملك عليها ثلاث طلقات لو حرة

مادة ٢٥٠ - الطلاق لا يلحق المنكوحه نكاحا فاسداً فالفرقة فيه متاركة لا
طلاق حقيقى فمن طلق منكوحته فاسداً ثلاثا فله ان يتزوجها بعقد صحيح بلا محل
ويملك عليها ثلاث طلقات

القسم السابع العشرون

تعليق الطلاق

مادة ٢٥١ - الطلاق لفظيا كان او بالكتابة يصح ان يكون منجزاً او معلقاً فالمنجز
ما كان بصيغة مطلقة غير متبذرة بشرط ولا مضافة الى وقت وهذا يقع في الحال
والمعلق ما كان معلقاً بشرط او حادثة او مضافاً الى وقت وهذا يتوقف وقوعه على
وجود الشرط او الحادثة او حلول الوقت المضاف اليه والتعليق

مادة ٢٥٢ - يشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على
خطر الوجود لامحتملاً ولا مستحيلاً ولا منفصلاً إلا لعذر

فالمعلق على محتم يتجزأ فيما لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على امر محال لغو وكذا يلغو
الطلاق المدخول فيه الشك والطلاق المضاف لحالة منافية لايقاعه او وقوعه وكذلك
المعلق على المشيئة الالهية مسموعاً متصلاً لا منفصلاً إلا لعذر

مادة ٢٥٣ - يشترط في لزوم التعليق ان يكون في ملك النكاح حقيقة او حكماً
اي حال قيامه او في عدة الطلاق الرجعى او البائن في بعض صورته او مضافاً الى الملك
فان اضافته المعلق الى امرأة اجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا
يلزمه ولا تطلق المرأة بوقوعه

مادة ٢٥٤ - زوال ملك النكاح بوقوعه طلقة بائنة او اثنتين لا يبطل البين
المعقودة حال قيامه

فمن علق على طلاق امرأته بما دون الثلاث او بها لو حرة ثم ابانها بما دون الثلاث منجزا قبل وجود الشرط ثم تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق المعلق كله

مادة ٢٥٥ - زوال الحبل بوقوع الثلاث يبطل تعليق ما دون الثلاث والثلاث ايضاً للحرة فمن علق مادون الثلاث أو الثلاث للحرة ثم نجز الثلاث قبل وجود الشرط ثم تزوجها بعد التحليل يبطل التعليق بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من الطلقات التي علقها في الملك الاول

مادة ٢٥٦ - تنحل اليمين ولا يبقى لها عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده في الملك أو بعد زواله لكن ان وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة أو في عدة الطلاق يقع عليها الطلاق وان وجد بعد زواله فلا يقع شيء

مادة ٢٥٧ - لا يحنث الخالف في يمين واحده أكثر من مرة في جميع ادوات الشرط الا اذا استعمل كلمة كلما فان ادخلها على غير التزوج بان قال لامرأته كلما زرت اختك فانت طالق فلا تنتهي اليمين إلا بالزيارة الثالثة وفي كل زيارة يحنث حتى اذا انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعد زوج اخر فلا يقع عليها الطلاق ان زارت وان ادخلها على سبب الملك وهو التزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلا تنتهي اليمين بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعد زوج آخر

مادة ٢٥٨ - اذا علق الزوج الطلاق على شرطين او على شيئين فان وجدا او الثاني منهما والمرأة في الملك حقيقة او حكما وقع الطلاق وإلا فلا

مادة ٢٥٩ - ما لا يعلم وجوده الا من المرأة فلا تصدق الا في حق نفسها خاصة فان علق طلاقها وطلاق ضررتها على حيضها فقالت حضت ولم يصدقها الزوج طلقت هي باقرارها دون ضررتها

ان كان الحيض قد انقطع عنها فلا يقبل قولها

القسم الثامن والعشرون

تفويض الطلاق للمرأة

مادة ٢٦٠ - للزوج ان يفوض الطلاق للمرأة. ويملكها اياه اما بتخييرها نفسها او جعل امرها بيدها او بتفويضه لمشيئتها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد ايجابه قبل جواب المرأة

مادة ٢٦١ - اذا قال الزوج لامراته اختارى نفسك او امرك بيدك ناوي بتفويض الطلاق اليها فلها ان تختار نفسها ما دامت في مجلس علمها مشافهة ان كانت حاضرة او إخباراً ان كانت غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم تقم او تعرض فان قامت منه قبل صدور جوابها او اتت قبله بما يدل على اعراضها بطل خيارها ما لم يكن التفويض معلقاً بمشيئتها باداة تنفيذ عموم الوقت او موقتاً بوقت معين فان كان معلقاً بمشيئتها باداه تنفيذ العموم فلها الاختيار نفسها متى شاءت وان كان موقتاً فلا يبطل خيارها الا بمضي الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تعلم بالتفويض الا بعد فوات الوقت المعين فلا خيار لها

مادة ٢٦٢ - اذا قالت المفوض اليها الاختيار او التي جعل امرها بيدها في مجلس علمها اخترت نفسي او طلقت نفسي بانثى بواحدة سواء نوى الزوج بذلك واحدة او اثنتين .

وتصح نية الثلاث في الامر باليد ولا تصح في التخيير

مادة ٢٦٣ - اذا فوض الطلاق لمشيئة المرأة وقال لها بصريح لفظة طلقتي نفسك فطلقت في المجلس تقع واحدة رجعية

مادة ٢٦٤ - المخالفة في اصل العدد تبطل الجواب لو خالفت باكثر لا بأقل فاذا فوض الزوج للمرأة تطلقه واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً فلا يقع شيء ولو قال لها طلقتي نفسك ثلاثاً او اثنتين فطلقت واحدة وقعت الواحدة

مادة ٢٦٥ - المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج فلو امرها بياض فخالفت او برجمي فعكست الجواب فانه يقع ما امر به وهذا اذا لم يكن الطلاق معلقاً بمشيئتها فان كان معلقاً بمشيئتها وخالفت في الوصف بطل الجواب راساً وكذا لو خالفت في العدد ولو باقل

القسم التاسع والعشرون

طلاق المريض

مادة ٢٦٦ - المرض الذي يصير به الرجل فاراً بالطلاق من توريث زوجته ولا تنفذ تبرعاته الا من الثلث هو الذي يغلب عليه في الهلاك ويعجزه عن القيام بمصالحة خارج البيت بعد ان كان قادراً عليه سواء اتعمده في الفراش او لم يقعه

ماده ٢٦٧ - من يخاف عليه الهلاك غالباً كمن خرج من الصف بيارة رجلاً او قدام للقتل من تصاص او خاف الغرق في سفينة تلاطمت عليها الاواج حكمه حكم المريض الغالب عليه الهلاك

مادة ٢٦٨ - المقعد والمسلول والمفلوج مادام يزداد ما بهم من العلة فحكمهم كالمريض فان قدمت العلة بان تطاوت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغير في احوالهم فتصرفاتهم بعد السنة في الطلاق وغيره كتصرفات للصحيح

مادة ٢٦٩ - من كان مريضاً مرضاً يغلب عليه موت منه او واقعاً في حالة خطيرة يخشى منها الهلاك غالباً وابان امراته وهو كذلك طائماً بلا رضاها ومات في المرض او هو على تلك الحالة بذلك السبب او بغيره والمرأة في العدة فانها ترث منه اذا استمرت اهليتها الارث من وقت الابانه الى الموت فان برئ الزوج من مرضه او زالت عنه تلك الحالة ثم مات بعلقة او حادثه وهي في العدة فانها لا ترثه

مادة ٢٧٠ - ترث المرأة ايضاً زوجها اذا مات وهي في العدة وكانت مستحقة للميراث في الصورة الاتية « الاولى » اذا طلبت من زوجها وهو مريض ان يطلقها رجعياً فابانها بما دون الثلاث او بثلاث « الثانية » اذا لاعنها في مرضه وفرق بينهما « الثالثة » اذا آلى منها مريضاً ومضت مدة الايلاء في المرض حتى بانث منه بعدم قربانها

مادة ٢٧١ - لا ترث المرأة من زوجها بالصورة الاتية : « الاولى » اذا اكره الزوج على ابانتها بوعيد تلف « الثانية » اذا طلبت هي منه الابانه طائماً بمختارة « الثالثة » اذا طلقها رجعياً او لم يطلقها وفعلت مع ابنه ما يوجب حرمة المصاهرة او مكنته من نفسها طوعاً او كرهاً بغير تحريض ابيه « الرابعة » اذا آلى منها في صحته وبانت في مرضه « الخامسة » اذا اختلعت المرأة منه برضاها او اختارت نفسها بالبلوغ او وقع التزويق بينهما بالعتة او نحوها بناء على طلبها « السادسة » اذا كانت المرأة كتابية وقت ابانتها ثم اسلمت بعدها او كانت مسالمة وقت الابانه ثم ارتدت ثم اسلمت قبل موته فاسلامها في هذه الصورة لا يعيد حقتها في الميراث منه بعد سقوطه برديتها « السابعة » اذا ابانها وهو محبوس بتصاص او وهو محصور في حصن او في صف القتال او في سفينة قبل خرب الغرق أو في وقت فشو الوباء او وهو قائم بمصالحة خارج البيت متشكياً من ألم

مادة ٢٧٢ - اذا باشرت المرأة سبب الفرقة وهي مريضة لا تقلد على التيام بمصالح بيتها بان اوقعت الفرقة باختيار نفسها بالبلوغ او بفعالها بابن زوجها ما يوجب حرمة المصاهرة وماتت قبل انقضاء العدة فان زوجها يرثها

القسم التاسع والثلاثون

الخلع

مادة ٢٧٣ - اذا تشاق الزوجان وخافا ان لا يقوم ابدا يلزمهما من حقوق الزوجية وموجباتها جاز الطلاق والخلع في النكاح الصحيح

مادة ٢٧٤ - يشترط لصحة الخلع ان يكون الزوج المخالع اهدالا لايقاع الطلاق وان تكون المرأة محلالة

مادة ٢٧٥ - العوض ليس بشرط في الخلع فيقع صحيحاً به وبدونه سواء كانت المرأة مدخولاً بها ام لا

مادة ٢٧٦ - يجوز قضاء للزوج ان يخالع زوجته على عوض اكثر مما ساقه اليها

مادة ٢٧٧ - كل ما صلح من المال ان يكون مهراً صلح ان يكون بدلا للخلع

مادة ٢٧٨ - يقع بالخلع طلاق بائن سواء كان بمال او بغير مال وتصح فيه نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء

مادة ٢٧٩ - اذا اوجب الزوج الخلع ابتداء وذكر معه بدلا يتوقف وقوعه واشتقاق البدل على قبول المرأة عالمة بمعناه وبعد ايجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوابها وهو لا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها ويقتصر على مجلس علمها به فلا يصح قبولها بعد مجلس علمها فان كان الخلع بلفظ خالعتك بلا ذكر بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن وان لم تقبل بخلاف ما اذا كان بلفظ لفاعلة او الامر او ذكر معه المال فلا بد من قبولها

مادة ٢٨٠ - اذا اوجبت المرأة الخلع ابتداء بان قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها الرجوع عنه قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل بقيامها او قيامه عنه قبل القبول ولو قبل بعده لا يصح قبوله

مادة ٢٨١ - اذا خالع الزوج امراته او بارثها على مال مسمى غير الصداق

وقبلت طائعه مختارة لزمها المال وبريء كل منهما من الحرق الثابت عليه لصاحبه وقت الخلع او المباراة مما يتعلق بالنكاح الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقبضه من المهر ولا بنفقة ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بدعة ان خالعهما زوجها قبل الدخول ولا يطالب هو بنفقة عجلها او لم تمدن ملتها ولا بمهر سلمه اليها وكذلك اذا لم يسديا شيئاً وقت الخلع يبرأ كل منهما من حقوق الاخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبه بما بقي في ذمته قبل الدخول وبعده

مادة ٢٨٢ - اذا كان البذل منثياً بان خالعهما لا على شئ فلا يبرأ احد منهما

عن حق صاحبه

مادة ٢٨٣ - اذا خالعهما بكل المهر ورضيت فان كان مقبوضاً رجع بجمعية عليها وان لم يكن مقبوضاً سقط عنه سواء كان الخلع قبل الدخول او بعده واذا خالعهما على بعضه فان كان الكل مقبوضاً والخلع بعد الدخول يرجع عليها بذلك البعض ويترك لها الباقي وان كان قبل الدخول يرجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع وان لم يكن المهر مقبوضاً سقط عنه مطلقاً

مادة ٢٨٤ - نفقة العدة والسكنى لا يسقطان ولا يبرأ المخالعة منهما الا اذا نص

عليهما صراحة وقت الخلع

مادة ٢٨٥ - اذا هلك بدل الخلع قبل تسليمه للزوج او ادعاه اخر واثبت أنه حقه فعليها مثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمياً

مادة ٢٨٦ - اذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع برآته عن اجرة رضاع والده منها مدة سنتي الرضاع او اشترط امساكها له والقيام بنفته بعد الفطام مدة معلومة وقبلت ذلك تجبر على ارضاع الولد مدة السنتين وتلزم بنفته في المدة المعينة لامساكه فان تزوجها او هربت وتركت له الولد او ماتت هي قبل تمام مدة الرضاع او قبل تمام مدة امساكه فله ان يرجع عليها ببقية اجرة الرضاع الى تمام مدته وبنفقة ما بقي من المدة التي قبلت امساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشئ اذا ماتت هي او الولد قبل تمام المدة وكذلك اذا خالعهما على ارضاع حملها سنتين وظهر انه لم يكن في بطنها ولداً او سقطت او مات الولد قبل المدة فانه يكون للمخالع حق الرجوع

عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها او ما يكون باقيا منها
مادة ٢٨٧ - اذا اختلعت المرأة على امسك ولدها الى البلوغ فلها امسك
الانثى دون الغلام وان تزوجت في اثناء المدة فالزوج اخذ الولد منها ولو اتفقا
على تركه عندها وينظر الى اجرة مثل امسكه في المدة الباقية فيرجع بها عليها
مادة ٢٨٨ - اشترط الرجل في الخلع امسك ولده عنده مدة الحضانة باطل
وان صح الخلع وللرأة اخذه وامسكه مدة الحضانة ما لم يسقط حقها بموجب
وعلى ابيه اجرة حضانته ونفقته ان كان الولد فقيراً

مادة ٢٨٩ - لا يسقط دين نفقة الولد بدين للمخالع على المرأة فاذا خالعت
على نفقة ولدها وكانت معسرة وطالبته بها يجبر عليها وتكرن دين له في ذمتها
يرجع به عليها اذا ايسرت

مادة ٢٩٠ - يجوز لابي الصغيرة ان يخلعها من زوجها فان خالعتها بما لها
او بمهرها ولم يضمته طلقت بائنا ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها
وان خلعها على مهرها او على مال والتزم بادائه من مال للمخالع صح ووتعت
الفرقة ولزمه المال او قيمته ان استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها
وهو يرجع به على ابيها ان كان الخلع على المهر

مادة ٢٩١ - اذا جرى الخلع بين الزوج وزوجته التاصره واشترط عليها
بدلاً معاً وما ترقف على قبولها فان قبلت وهي من ادل القبول بان كانت تعقل
ان النكاح جالب والخلع سالب تم الخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وان
لم تقبل او قبلت ولم تكن من اهله فلا تطلق ولو قبل عنها ابوها فان بلغت
واجازت قبوله جاز عليها .

واذا طلقها الزوج على مهرها وهي صغيرة مميزة وقبلت تطلق رجعيًا ولا يسقط مهرها
مادة ٢٩٢ - لا يصح خلع الاب عن ابنه الصغير وليس له ان يجيز خلعاً أو قعه
ابنه القاصر

مادة ٢٩٣ - المحجوز عليها لسفه اذا اختلعت من زوجها على مال وتعت
الفرقة ولا يلزمها المال وان طلقها تطليقة على ذلك المال تقع رجعية

مادة ٢٩٤ - خلع المريضة في مرض الموت صحيح وان كان على مال يعتبر

من ثلث مالها فان ماتت وهي في العدة فلمخالعها الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع
ومن ثلث المال وان ماتت بعد انقضاء العدة فله الاقل من البديل ومن الثلث وان برأت
من مرضها فله جميع الدل المسمى

مادة ٢٩٥ - لا يطالب الوكيل بالخلع من قبل المرأة بالبديل المخالغ عليه
الا اذا اضافته الى نفسه اضافة ملك او ضمان فان كان كذلك وجب عليه ادائه
ويرجع به على موكلته

مادة ٢٩٦ - يصح تعجيل بدل الخلع والطلاق وتاجيله الى اجل قريب
او بعيد

مادة ٢٩٧ - اذا خالغ الزوج امرأته واخذ منها بدلا بغير حق بان كان النكاح
فاسداً من اصله لا يقبل الخلع فلها ان تسترد ما اخذه

القسم الحادي والثلاثون

الفرقة بالعنة ونحوها

مادة ٢٩٨ - اذا وجدت الحرة زوجها عنيئا لا يقدر على اتيانها في
القبل ولم تكن عالمه بحاله وقت النكاح فلها ان تطلب التفريق بينها وبينه اذا لم
ترض به واذا وجدته على هذا الصفة ولم تخاصمه زمناً فلا يسقط حقها لا قبل المرافعة
ولا بعدها

مادة ٢٩٩ - اذا رافعت المرأة زوجها الى الحاكم وادعت انه عنيين وطلبت
التفريق يسأله الحاكم فان صدقها واقرانه لم يصل اليها يوئجله سنه كاملة قمرية
يحتسب منها رمضان وايام حيضها ومدة غيبته ان غاب لحج او غيره لامدة غيبتها
ولامدة مرضه ومرضها ان كان لا يستطيع معه الوقاع

وابتداء السنة من يوم الخصومة الا اذا كان الزوج صغيراً او مريضاً او محرماً فان كان
كذلك فابتدأوها يعتبر من حين بلوغه او شفائه او فك احرامه

المادة ٣٠٠ - اذا لم يصل الزوج لامرأته ولو مرفي مدة الأجل المقدر له وعادت المرأة
شاكية الى الحاكم بعد انقضائه طالبة التفريق يامر الحاكم بطلاقها فان ابي فرق
بينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخة ولو وجدته مجبوراً جاهلة ذلك وقت النكاح وطلبت
مفارقتها يفرق بينهما بالحال بدون امهال

مادة ٣٠١ - إذا انكر الزوج دعوى المرأة عليه بالعدن وادعى الوصول إليها قبل التاجيل او بعده يعين الحاكم امراتين ممن يثق بهن للكشف عنها فان كانت ثيباً من الاصل او بكر وقاتنا هي ثيب يصدق الزوج بيمينه ولو ادعت المرأة زوال بكارتها يعارض فان حلف سقط حقها واذا نكل عن اليمين او قاتنا هي بكر فان كان ذلك قبل التاجيل يؤجل سنة كما مر في المادة السالفة وان كان بعد التاجيل تخير المرأة في مجلسها فان اختارت الفرقة يفرق بينهما وان عدلت واختارت الزوج او قامت او أقامها احد من مجلسها قبل ان تختار بطل اختيارها

مادة ٣٠٢ - الفرقة بالعدن ونحوها لا يترتب عليها تحريم المرأة بل اذا تراضت هي والعين على التزوج ثانياً بعد التفريق جاز لهما ذلك في العدة وبعدها ولا يتوارث الزوجان في الفرقة بالعدن ونحوها

القسم الثاني والثلاثون

الفرقة بالردة

مادة ٣٠٣ - اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام انفسخ النكاح ووقعت الفرقة بينهما بالحال بلا توقف على التمساء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق

مادة ٣٠٤ - الحرمة بالردة ترتفع بارتفاع السبب الذي احدثها فإذا جد المرتد اسلامه جاز له ان يجدد النكاح والمرأة في العدة او بعدها من غير محمل وتجبرد المرأة على الاسلام وتجديد النكاح بمهر يسير وهذا ما لم يكن طلقها ثلاثاً وهي في العدة وهو بديار الاسلام ففي هذه الصورة تحرم عليه حرمة منيأه بنكاح اخر

مادة ٣٠٥ - اذا ارتد الزوجان معاً او على التعاقب ولم يعلم الاسبق منهما ثم اسلما كذلك يبي النكاح قائماً بينهما وانما يفسد اذا اسلم احدهما قبل الاخر

مادة ٣٠٦ - اذا وقعت الردة بعد الدخول بالمرأة حقيقة او حكماً فلها كامل مهرها سواء وقعت الردة منها او من زوجها

مادة ٣٠٧ - واذا وقعت الردة قبل الدخول فان كانت من قبل الزوج فلها نصف المهر المسمى او المتعة ان لم يكن مهر مسمى وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المتعة

مادة ٣٠٨ - اذا مات المرتد في عدة المرأة المسلمة فانها ترثه سواء ارتد

في حال صحته او مرض موته

مادة ٣٠٩ - اذا ارتدت المرأة فان كانت ردتها في مرض موتها او ماتت وهي في العدة يرثها زوجها المسلم وان كانت ردتها وهي في الصحة وماتت مرتدة فلا نصيب له في ميراثها

القسم الثاني والثلاثون

العدة ونفقة المععدة

مادة ٣١٠ - العدة من موانع النكاح لغير الزوج وتجب على كل امرأه وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها حقيقة في النكاح الصحيح والفساد وبعد الخلوة الصحيحة او الفاسدة في النكاح الصحيح سواء كانت الفرقة عن طلاق رجعي او بائن بينونة صغرى أو كبرى او تفريق بعنة ونحوها او لعان او نقصان مهر او خيار بلوغ او فسخ او متاركة في النكاح الفاسد او وطء بشبهة وتجب ايضاً على كل امرأة توفي عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح

مادة ٣١١ - عدة الطلاق او الفسخ بجميع اسبابه في حق المرأة الحرة الحائل المدخول بها حقيقة او حكماً في النكاح الصحيح ولو كتابية تحت مسلم ثلاث حيض كوامل ان كانت من ذوات الحيض وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد عدتها بالحيض لموت المواطن فيهما وللتفريق او المتاركة بعد الدخول الحقيقي لا بعد الخلوة ولو كانت صحيحة ولا يحسب حيضة وقعت فيها الفرقة باي نوع بل لا بد من ثلاث حيض كوامل غيرها حتى تملك المرأة عصمتها وتحل للازواج

مادة ٣١٢ - اذا لم تكن المرأة من ذوات الحيض لصغرها او كبرها او بلغت بالسن ولم تحض اصلاً فعدة الطلاق او الفسخ في حقها ثلاثة اشهر كاملة فاذا وجبت العدة في غرة الشهر تعتبر الشهور بالاهله ولو نقص عدد ايام بعضها عن ثلاثين يوماً اذا وجبت في خلاله تعتبر العدة بالايام وتنقضي بمضى تسعين يوماً

مادة ٣١٣ - اذا اعتدت المرأة المراهقة بالاشهر ثم حاضت قبل تمامها وجب عليها ان تستأنف العدة بالحيض وكذا الآيسة التي دخلت العدة بالاشهر اذا رات الدم على العادة قبل تمام الاشهر انتقض ما مضى عدتها ووجب عليها استئنافها بالحيض فلا تحل للازواج الا بعد ثلاث حيض كوامل فاذا رات الدم على العادة

م(٤)

بعد تمام الأشهر فقد انقضت عدتها ولا تستأنف غيرها ونكاحها جائز بعدها وتعتمد في المستقبل بالحيض

مادة ٣١٤ - المرأة التي رات الدم اياماً ثم ارتفع عنها وانقطع لمرض او غيره واستمر طهرها سنة فاكثر تعند بالحيض ولا تنقضي عدتها حتى تبلغ سن الاياس وتربص بعده ثلاثة اشهر كاملة وسن الاياس خمس وخمسون سنة

مادة ٣١٥ - ممتدة الدم التي تحيرت ونسيت عاداتها تنقضي عدتها بعد مضي سبعة اشهر من وقت الطلاق او الفسخ

مادة ٣١٦ - عدة الحامل وضع جميع حملها مستيناً بعض خلقه او كله سواء انحل قيد نكاحها بموت او طلاق او فسخ فلو اسقطت سقطاً لم يستين بعض خلقه فلا تنقضي به العدة

مادة ٣١٧ - عدة الحرة التي مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلاً واستمر النكاح صحيحاً الى الموت ولا فرق بين ان تكون صغيرة او كبيرة مسلمة او كفاية تحت مسلم مدخولاً بها او غير مدخول بها وعدة الامة ان بالحيض فحيضتان وان بالاشهر لموت وغيره فعلى النصف من الحرة ولا فرق بينهما في العدة بوضع الحمل

مادة ٣١٨ - اذا مات زوج المطلقة رجعيّاً وهي في العدة تعند عدة الوفاة وتنهدم عدة الطلاق سواء كان وقوعه في حال صحة الزوج او في مرض موته

مادة ٣١٩ - اذا مات من ابان امراته في مرض موته بغير رضاها وكان موته في عدتها حتى ورثته تنتقل عدتها وتعند بأبعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق اعنى اربعة اشهر وعشراً فيها ثلاث حيض

مادة ٣٢٠ - من تزوج معتدته من طلاق بائن غير ثلاث وهي في العدة ثم طلقها وجب عليه لها مهر كامل وعليها عدة مستقلة ولو لم يدخل بها

مادة ٣٢١ - مبدا العدة بعد الطلاق في نكاح الصحيح وبعد تفريق الحاكم او المتاركة في النكاح الفاسد وبعد الموت فوراً وتنقضي العدة ولو لم تعلم المرأة بالطلاق او الموت حتى لو بلغها الطلاق او موت زوجها

بعد مضي مدة العدين فقد حلت للازواج ولو اقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض ولم
تقم عليه بينة فالعدة تعتبر من وقت الاقرار لا من الوقت المسند اليه وللمرأة النفقة
ان اكدته ولا نفقته لها ان صدقته وكان الزمن المسند اليه الطلاق قد استغرق مدة العدة
فان لم يستغرق تجب لما بقي

مادة ٣٢٢ - تعدد معتدة الطلاق والموت في البيت المضاف الى الزوجين بالسكنى
قبل الفرقة وان طلقت او مات عنها وهي في غير مسكنها عادت اليه فوراً ولا تخرج
منه الا ان يصير اخراجهما او ينهدم او يخشى انهدامه او تلف مال المرأة ولا تجز
كراء المسكن فتنقل معتدة الوفاة لا تقرب موضع منه ومعتدة الطلاق الى حيث يشاء
الزوج ولا تخرج معتدة الطلاق رجعيّاً كان او بائناً من بيتها الا لضرورة وللمعتد
الوفاة الخروج لقضاء مصالحها ولا تبنت خارج بينها

مادة ٣٢٣ - لاتجب العدة على مطلقة قبل الدخول والخلوة من نكاح صحيح
ولا تجب بمجرد الخلوة من نكاح فاسد ولو كانت صحيحة

مادة ٣٢٤ - كل فرقة طلاقاً او فسخاً وقعت من قبل الزوج لا توجب سقوط
النفقة سواء كانت بمعصيته ام لا فتجب عليه النفقة مدة العدة وان طالت اولاً :
لمعتدة الطلاق رجعيّاً كان او بائناً بينونة صغرى او كبرى حاملاً كانت المرأة
او حائلاً ثانياً - للملاعنة والمبانة بالايلاء او بالخلع ما لم تبرئه منها وقت وقوعه . ثالثاً -
للمبانة بابائه عن الاسلام رابعاً - لزوجة من اختار الفسخ بالبلوغ : خامساً - للمبانة
برده او بفعله باصلها او بفرعها ما يوجب حرمة المصاهرة

مادة ٣٢٥ - كل فرقة وقعت من قبل الزوجة بلا معصية منها لا توجب سقوط
النفقة فتجب للمعدة بخيار بلوغ او عدم كفاءة او نقصان مهر ولامرأة العنين اذا اختارت نفسها
مادة ٣٢٦ - كل فرقة جاءت من قبل المرأة وكانت بمعصيتها توجب سقوط
النفقة فلا تجب للمعتدة لفرقة ناشئة عن ردها بعد الدخول أو الخلوة بها او عن فعلها طائفة
ما يوجب حرمة المصاهرة باصل زوجها او بفرعه وانما تكون لها السكنى ان لم تخرج
من بيت العدة

مادة ٣٣٥ - لا يتلاعن الزوجان إلا إذا اجتمعت فيهما اهلية اللعان وشراطة وهي ان يكون النكاح صحيحاً والزوجية قائمة ولو في عدة الرجعي وان يكون كلا منهما اهلاً لاداء الشهادة لا لتحملها اي مسلمين حرين عاقلين بالغين ناطقين لا اخرسين ولا محدودين في قذف وان تكون المرأة زيادة على ذلك عفيفة عن الزنا وقته فان كانا كذلك وتلاعنا يفرق الحاكم بينهما ويقطع نسب الولد من ابيه ويلحقه بامه وان لم يتلاعنا او لم تتوفر فيهما اهلية اللعان فلا ينتفي نسب الولد وكذلك اذا اكذب الزوج نفسه قبل اللعان او بعده وبعد التفريق يلزمه الولد ويحد حد القذف

مادة ٣٣٦ - انما يصح نفي الولد في وقت الولادة او عند شراء ادواتها او في ايام التهنة المعتادة على حسب عرف اهل البلد واذا كان الزوج غائباً فحالة علمه كحالة ولادتها

مادة ٣٣٧ - لا ينتفي نسب الولد في الصور الستة الآتية وان تلاعن الزوجان وفرق الحاكم بينهما : الاولى - اذا نفاه بعد مضي الاوقات المبينة في المادة السالفة الثانية - اذا نفاه بعد الاقرار به صراحة او دلالة . الثالثة - اذا نزل الولد ميتاً ثم نفاه او نفاه ثم مات قبل اللعان او بعده قبل تفريق الحاكم الرابعة - اذا ولدت المرأة بعد التفريق وقطع نسب الولد ولداً اخر من بطن واحد ففي هذه الصورة يلزمه الولدان ويبطل الحكم الاول (١) الخامسة - اذا نفاه بعد الحكم بثبوت نسبة شرعاً . السادسة - اذا مات الزوج او المرأة بعد نفي الولد قبل اللعان او بعده قبل التفريق

مادة ٣٣٨ - قطع الحاكم الولد عن نسب ابيه يخرج من العصبية ويسقط حقه في النفقة والارث دون غيرهما ويبقى النسب متصل بين الولد وابيه الملاعن في حق الشهادة والزكاه والنكاح والقصاص وفي عدم اللحاق بالغير فلا يجوز شهادة احدهما للآخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب على الاب القصاص بقتله واذا كان لابن الملاعنة بنت فلا يجوز للابن ان يتزوج تلك البنت واذا ادعاه غير الملاعن لا يلتحق به

مادة ٣٣٩ - اذا مات ابن اللعان عن ولد فادعاه الملاعن يثبت نسبة منه ويقام عليه الحد ويرث من المتوفي

(١) قوله شرعاً كان انقلاب الطفل على طفل آخر تقتله وحكم بالارش على عائلته اهـ .

وإذا ماتت بنت اللعان عن ولد فادعاه الملا عن فلا يثبت نسبه منه ولا يرث منه

مادة ٣٤٠ - الفرقة باللعان طلاق بائن وما لم يفرق الحاكم بين الزوجين بعد اللعان فالزوجية قائمة ويجري التوارث بينهما إذ مات أحدهما وكان الآخر مستحقاً للميراث وإنما يحرم على الملاعن وقاع المرأة والاستمتاع بها وحرمة القرقة باللعان. تدوم ما دام كل من الزوجين أهلاً له فإن خرجا أو أحدهما عن أهليته جاز للزوج أن يتزوج المرأة في العدة وبعدها

مادة ٣٤١ - إذا ولدت المنكوحه نكاحاً فاسداً قبل المتاركة والتفريق وكانت ولادتها لتمام ستة أشهر فأكثر ولو لعشر سنين من حين وقاعها لا من حين العقد عليها ثبت نسب الولد من أبيه بلا دعوة وليس له نفيه فان ولدت بعد فسخ النكاح بالمتاركة أو التفريق فلا يثبت نسبة إلا إذا جاءت به لاقلاً من سنتين من وقت الفرقة

مادة ٣٤٢ - الموطوءة بشبهة في المحل أو في العقد إذا جاءت بولد يثبت نسبه من الواطئ إذا ادعاه وكذلك الموطوءة يشبهه الفعل التي زفت إلى الواطئ وقيل له هي زوجتك ولم تكن كذلك

مادة ٣٤٣ - إذا تزوج الزاني مزنيته الحامل من زناه فولدت لمضي ستة أشهر منذ تزوجها يثبت نسب الولد منه وليس له نفيه وإن جاءت به لاقلاً من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه إلا إذا ادعاه غير معترف أنه من الزنا

القسم الرابع والثلاثون

ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها

مادة ٣٤٤ - إذا لم تقر المطلقة الكبيرة بانتقضاء عدتها فإن كانت مطلقة رجعيًا يثبت نسب ولدها من زوجها سواء ولدت له لاقلاً من سنتين من وقت الطلاق أو لتمامها أو لأكثر ولو نفاه لا عن وإن كانت مطلقة طلاقاً بائناً بواحدة أو ثلاث وجاءت بولد لاقلاً من سنتين يثبت نسبه منه وكذلك المتوفى عنها زوجها إذا لم تقر بانتقضاء عدتها يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لاقلاً من سنتين من حين الوفاة فإن ولدت المطلقة بائناً أو المتوفى عنها زوجها لداً لأكثر من سنتين من حين البت أو الموت فلا يثبت نسبه إلا بدعوة من الزوج أو الورثة

مادة ٣٤٥ - اذا اقرت المطلقة رجعيًا او بائنًا او المتوفي عنها زوجها بانقضاء عدتها في مدة تحتمله ثم ولدت فان جاءت بالولد لاقل من نصف حول من وقت الاقرار ولا قل من سنتين من وقت الفرقة يثبت نسبه من ابيه وان جاءت به لاقل من نصف حول من حين الاقرار ولاكثر من سنتين من وقت البت او الموت فلا يثبت نسبه

مادة ٣٤٦ - اذا كانت المطلقة مراقة مدخولا بها ولم تدع حبلا وقت الطلاق ولم تقر بانقضاء عدتها وولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها زوجها يثبت نسب الولد منه فان جاءت به لتمام تسعة اشهر فاكثر فلا يثبت نسبه واذا اقرت بانقضاء عدتها فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من تسعة من وقت الطلاق ثبت نسبه والا فلا وان ادعت حبلا وقت الطلاق يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين لو الطلاق بائنًا ولاقل من سبعة وعشرين شهراً لو الطلاق رجعيًا

مادة ٣٤٧ - المراهقة التي توفي عنها زوجها ولم تدع حبلا وقت وفاته ولم تقر بانقضاء عدتها اذا ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت نسب الولد منه وان جاءت به لتمام عشرة اشهر وعشرة ايام او لاكثر فلا يثبت النسب منه وان ادعت حبلا وقت الوفاة فحكمتها كالكبيرة يثبت نسبه منه لاقل من سنتين ان لم تقر بانقضاء العدة فان اقرت بانقضائها لا يثبت نسبه الا اذا ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار

القسم الخامس والثلاثون

دعوى الولاده

مادة ٣٤٨ - اذا ادعت الزوجة المنكوحه الولادة وجعلها الزوج تثبت بشهادة امرأة مسلمة حرة عدلة كما لو انكر تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة المتصفة بما ذكر

مادة ٣٤٩ - اذا ادعت معتدة الطلاق الرجعي او البائن او معتدة الوفاة الولادة لاقل من سنتين من وقت الفرقة وجعلها الزوج او الورثة فلا تثبت الا بحجة تامة ما لم يكن الزوج او الورثة قد اقروا بالحبل او كان الحبل ظاهراً غير خاف فان جعلوا تعيين الولد يثبت بشهادة القابلة كما مر

مادة ٣٥٠ - اذا اقر رجل بينوة غلام مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله مثله وصدقه الغلام ان كان مميزاً يعبر عن نفسه او لم يصادقه يثبت نسبه منه

ولو اقر بينونة في مرضه وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جحدوا
نسبه ويرث ايضاً من ابي المقر وان جحدوا وان كان للغلام ام وادعت بعد موت
المقر انها زوجته وان الغلام ابنيها منه وكانت معروفة بانها امه وبالاسلام وحرية الاصل
او بالحرية العارضة لما قبل ولادته بستين فانها ترث ايضاً من المقر فان نازعها
الورثة وقالوا انها لم تكن زوجة لابيهم او انها كانت غير مسلمة وقت موته ولم
يعلم اسلامها وقتئذ وانها كانت زوجة له وهي امه فلا ترث وكذلك الحكم اذا جهلت
حريتها او موتها للغلام او اسلامها ولو لم ينازعها احد من الورثة

مادة ٣٥١ - اذا لم تكن المرأة متزوجة ولا معتدة لزوج واقرت بالامومة لصبي
يولد مثله لثلاثها وصدقها ان مميزاً او لم يصدقها صح اقرارها عليها ويرث منها الصبي
وترث منه

فان كانت متزوجة او معتدة لزوج فلا يقبل اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او تقام
البينة على ولادتها او معتدته او تشهد امرأة مسلمة حرة عدلة او منكوحته او تدعى
انه غيره

مادة ٣٥٢ - اذا اقر ولد مجهول النسب ذكراً كان او انثى بالابوة لرجل او
بالامومة لامرأة وكان يولد مثله لمثل المقر له وصدقته فقد ثبتت ابوتها له ويكون
عليه للابوين من الختوق وله عليهما ما للابناء من النفقة والحضانة والتربية
مادة ٣٥٣ - من مات ابوه فاقرباؤه مجهول النسب لا يقبل اقراره الا في
حق نفسه فلا يسرى على بقية الورثة الذين لم يصدقوه ويشاركه المقر له في نصيبه
وياخذ نصيبه

مادة ٣٥٤ - ادعي ليس ابناً حقيقياً فمن تبني ولداً معروف النسب فلا تلزمه
نفقته ولا اجرة حضانته ولا تحرم عليه مطلقته ويتصاهران ولا يتوارثان

مادة ٣٥٥ - تثبت الابوة والبنوة والاختوة وغيرها من انواع القرابة بشهادة رجلين
عدلين او رجل وامرأتين عدول
ويمكن اثبات الدعوى الابوة والبنوة متصودة بدون دعوى حق اخر معها اذا كان الاب
او الابن المدعي عليه حياً حاضراً او نائبه

فان كان ميتاً فلا يصح اثبات النسب منه مقصوداً بل ضمن دعوى حتى يقيمها الابن والاب على خصم والخصم في ذلك الوارث او الوصي او الموصي له او الدائن او المديون وكذلك دعوى الاخوة والعمومة وغيرها لا تثبت الا ضمن دعوى حتى

القسم السادس والثلاثون

احكام اللقيط

مادة ٣٥٦ - اللقيط وهو المولود الذي ينذه اهله خوفاً من العيلة او فراراً من تهمة الرية يستحق الشفقة عليه من ابناء جنسه وياتم مضيعه ويغتم محرزه احياء لنفسه فمن وجد طفلاً منبوذاً في اي مكان فعليه اسعافه والتقاطه وهو فرض ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يلتقطه والا فمندوب ويحرم طرحه والقاؤه بعد التقاطه مادة ٣٥٧ - اللقيط حر في جميع احكامه ومسلم ولو كان ملتقطه ذمياً ما لم يوجد في مقر اهل الذمة وكان ملتقطه غير مسلم

مادة ٣٥٨ - الملتقط احق بامساك اللقيط من غيره فليس لاحد اخذه منه قهراً ولو كان حاكماً الا بسبب يوجب ذلك كأن كان غير اهل لحفظه وان وجد اثنان مسلم وغير مسلم وتنازعا يرجح المسلم ويقضي له به فان استويا في الدين وفي الترجيح فالراى مفوض للقاضي

مادة ٣٥٩ - اذا وجد مع اللقيط مال فهو له وينفق الملتقط عليه منه بعد استئذان القاضي فان انفق من مال نفسه على اللقيط فهو متبرع ولا يكون ما انفقه ديناً على اللقيط الا ان ياذن له القاضي بالاتفاق عليه

مادة ٢٦٠ - يسلم الملتقط اللقيط لتعلم العلم اولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لخرقة يتخذها وسيلة لتكسبه وله نقله حيث شاء وشراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوهب له او يتصدق به عليه وليس له ختنه ولا تزويجة ولا اجارته لتكون الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بغير شراء ما ذكر من حوائجه الضرورية

مادة ٣٦١ - اذا ادعى اللقيط واحد ولو غير الملتقط ثبت نسبه منه بمجرد دعواه ولو ذمياً ويكون اللقيط مسلماً تبعاً للواجد او المكان ان كان اللقيط حياً فان كان ميتاً فلا يثبت الابحجه ولو لم يترك مالا وان ادعاه نفس الملتقط نازعة

خارج فالملتقط اولى به ولو وصف الخارج في جسده علامه ووافقت .

مادة ٣٦٢ - اذا ادعى اللقيط اثنان خارجان وسبقت دعوى احدهما على الآخر فهو ابن السابق عند عدم البرهان وان ادعياه معا ووصف احدهما علامة فيه ووافقت الصحة يقضي له به ما لم يبرهن الآخر وان ادعاه مسلم وذمي معاً فالمسلم اولى به وان استوى المدعيان معا ولم يكن لاحدهما مرجع على الآخر يثبت نسبه منهما ويلزمهما في حقه ما يلزم الآباء للابناء من اجرة الحضانه والنفقة بانواعها ويرث كل منهما ان كان اهلا للميراث

ماده ٣٦٣ - اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بعل فان صدقها أو اقامت بينة على ولادتها او شهدت لها القابلة صحت دعوتها وثبت نسبه منها ومن بعلها وإلا فلا وان لم تكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين

مادة ٣٦٤ - اذا لم يكن للقيط مال ولا ادعى احد نسبه وابى الملتقط الاتفاق عليه وبرهن على كونه لقيطاً يرتب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء اذا مرض ومهر اذا زوجه القاضي ويكون ارثه ولو دية لبيت المال وعليه ارش جنائيه

القسم السابع والثلاثون

ما يجب للولد على الوالد

مادة ٣٦٥ - يطلب من الوالد ان يعتني بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم او حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته ان لم يكن له مال حتى يصل الذكر الى حد الاكتساب وتزوج الانثى ويطلب من الوالدة الاعتناء بشان ولدها وارضاعه في الاحوال التي يتعين عليها ذلك .

القسم الثامن والثلاثون

الرضاعه

مادة ٣٦٦ - تتعين الام لارضاع ولدها وتجبر عليه في ثلاث حالات الاولى « اذا لم يكن للولد ولا لايه مال يستاجر به مرضعه ولم توجد

متبرعة « الثانية » اذا لم يجد الاب من ترضعه غيرها « الثالثة » اذا كان الولد لا يقبل ثدي غيرها

مادة ٣٦٧ - اذا ابت الام ان ترضع ولدها في الاحوال التي لا يتعين عليها ارضاعه فعلى الاب ان يستاجر مرضعة ترضعه عندها

مادة ٣٦٨ - اذا ارضعت الام ولدها من زوجها حال قيام الزوجية او في عدة الطلاق الرجعي فلا تستحق اجرة على ارضاعه فاذا استاجرها لارضاع ولده من غيرها فلها الاجرة

مادة ٣٦٩ - اذا ارضعت الام لدها من زوجها بعد عدة الطلاق البائن او فيها وطلبت اجرة على ارضاعه فلها الاجرة

مادة ٣٧٠ - الأم احق بارضاع ولدها بعد العدة ومقدمة على الاجنبية ما لم تطلب اجرة اكثر منها ففي هذه الحالة لا يضار الاب وان رضيت الاجنبية بارضاعه مجاناً او بدون اجرة المثل والام تطلب اجرة المثل فالاجنبية احق منها بالارضاع وترضعه عندها والام اخذ اجر المثل على الحضانه ما لم تكن المتبرعة محرماً للصغير وتتبرع بحضانه من غير ان تمنع الام عنه والاب معسر فتخير الأم بين امساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة كما هو موضح في مادة ٣٩٠

مادة ٣٧١ - في كل موضع جاز استئجار الام على ارضاع ولدها يكون لها الاجرة ولو بلا عقد اجاره مع ابيه او وصيه فيأمره الحاكم بدفع اجرة المثل لها مدة ارضاعه ومدة الارضاع في حق الاجرة حولان لا اكثر

مادة ٣٧٢ - حكم الصلح كالاستئجار فاذا صالحت ام الولد اباه عن اجرة الرضاع على شئ فان كان الصلح حال قيام الزوجيه او حكماً فهو غير صحيح وان كان في عدة البائن بواحدة أو ثلاث صح ووجب ما اصلح عليه

مادة ٣٧٣ - الاجرة المعدودة للام على ارضاع ولدها لا تسقط بموت ابيه بل تجب لها في تركته وتشارك غرمائه

مادة ٣٧٤ - الظئر اي المرضعه المستأجرة اذا ابت ان ترضع الطفل بعد انقضاء مدة الاجارة وكان لا يقبل ثدي غيرها تجبر على ابقاء الاجارة ولا تلزم بالملك عند ام الطفل ما لم يشترط ذلك في العقد

مادة ٣٧٨ - إذا ارضعت زوجة الرجل الكبيرة ضررتها الصغيرة في مدة الحولين حرمتا عليه حرمة مؤبدة ان دخل بالكبيرة والاجاز تزوج الصغيرة ثانية حيث كان اللين من غيره ولا مهر للكبيرة ان لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف مهرها ويرجع به على الكبيرة ان تعمدت الفساد وكانت عاقلة طائعة مستيظة عالمه بالنكاح وفسادة بالارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك فان لم تكن كذلك فلا رجوع عليها

مادة ٣٧٩ - يثبت الرضاع بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول فان ثبت يفرق الحاكم بين الزوجين ولا مهر على الزوج ان وقع التفريق قبل الدخول وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان وقع بعد الدخول ولا نفقة عليه ولا سكنى

القسم الرابعون

الحضانة

مادة ٣٨٠ - الام النسبه احق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة اذا اجتمعت فيها شرائط اهلية الحضانة

مادة ٣٨١ - الحاضنه الذميه أماً كانت او غيرها احق بحضانة الولد كالمسلمه حتى يعقل دينا او يخشى عليه ان يألف غير دين الاسلام

مادة ٣٨٢ - يشترط ان تكون الحاضنه حرة بالغه عاقلة امينة لا يضع الولد عندها باشتغالها عنه قادرة على تربيته وصيانه وان لا تكون مرتده ولا متروجة بغير محرم للصغير وان لا تمسكه في بيت المبغضين له ولا فرق في ذلك بين الام وغيرها من الحاضنات

مادة ٣٨٣ - اذا تزوجت الحاضنه اما كانت أو غيرها بزواج غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة سواء دخل بها الزوج ام لا ومتى سقط حقها انتقل الى من يليها في الاستحقاق من الحاضنات فان لم توجد مستحقة اهل الحضانة فلولي الصغير اخذه ومتى زال المانع يعود حق الحضانة للحاضنه التي سقط حقها بتزويجها بغير محرم للصغير

مادة ٣٨٤ - حق الحضانة يستفاد من قبل الام فيعتبر الاقرب فالاقرب من جهتها ويقدم المدلى بالام على المدلى بالاب عند اتحاد المرتبة قربا فاذا ماتت الام او تزوجت بأجنبي او لم تكن اهلا للحضانة ينتقل حقها الى امها فان لم تكن او كانت ليست اهلا للحضانة تنتقل الى ام الاب وان علت عند عدم اهلية القربى ثم لاخوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات بتقديم بنت الاخت لابوين ثم لام ثم لخالات الصغير وتقدم الخالة لابوين ثم الخالة الأم ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم لعمات الصغير بتقديم العمة لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والاباء بهذا الترتيب

مادة ٣٨٥ - اذا فقدت المحارم من النساء او وجدت ولم تكن اهلا للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم اصلحهم ثم اورعهم ثم اكبرهم سنا ويشترط في العصة اتحاد الدين فاذا كان للصبي الذمي اخوان احدهما مسلم والآخر ذمي يسلم للذمي لا للمسلم

مادة ٣٨٦ - اذا لم توجد عصبه مستحقة للحضانة او وجد من ليس اهلا لها بان كان فاسقا او معتوها او غير مامون فلا تسلم اليه المحضونه بل تدفع لذي رحم محرم . ويقدم الجد لام ثم الاخ لام ثم ابنه ثم العم لام ثم الخال لابوين ثم الخال لاب ثم الخال لام ولاحق لبنات العم والعمة والخال والحالة في حضانة الذكور ولهن الحق في حضانة الاناث ولاحق لبني العم والعمة والخال والحالة في حضانه الاناث وانما لهم حضانة الذكور فان لم يكن للانثى المحضونة الا ابن عم فالاختيار للحاكم ان رآه صالحا ضمها اليه والاسلمها لامرأة ثقة امينة

مادة ٣٨٧ - اذا امتنعت الحاضنة عن الحضانة فلا تجبر عليها الا اذا تعينت لها بان لم يوجد للطفل حاضنة غيرها من المحارم او وجدت من دونها وامتنعت فحينئذ تجبر اذا لم يكن لها زوج اجنبي

مادة ٣٨٨ - اجرة الحضانة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم أباً الصغير ان لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم اباه منها شئ الا ان يتبرع
مادة ٣٨٩ - اذا كانت ام الطفل هي الحاضنة له وكانت منكوحة او معتده لطلاق رجعي فلا اجرها على الحضانة وان كانت مطلقة باثنا او متروجة بمحرم للصغير او معتده له فلها الاجره وان اجبرت عليها وان لم يكن للحاضنة مسكن تمسك فيه الصغير الفقير فعلى ابيه سكتاهما جميعاً ان احتاج المحضون الى خادم وكان ابوه موسراً يلزم به وغير الام من الحاضنات لها الاجرة

مادة ٣٩٠ - اذا ايت ام الولد ذكر اكان او انثى حضانته مجاناً ولم يكن له مال وكان ابوه معسراً ولم توجد متبرعة من محارمه تجبر الام على حضانته وتكون اجرتها ديناً على ابيه فاذا وجدت متبرعة اهل للحضانة من محارم الطفل فان كان الاب موسراً ولا مال للصغير فالام وان طلبت اجرة احق من المتبرعة وان كان الاب معسراً ولصبي مال أولاً تخير الام بين امساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة فان لم تختار امساكه مجاناً يتزع منها ويسلم للمتبرعة ولا تمنعها من رؤيته وتعهد كذا تقدم في مادة ٣٧٠ وكذلك الحكم ان كان الاب موسراً وللصبي مال فان كانت المتبرعة اجنبية فلا يدفع اليها الصبي بل يسلم لاهله لاجرة المثل ولو من مال الصغير

مادة ٣٩١ - تنتهي مدة الحضانة باستغناء الغلام عن خدمة النساء وذلك اذا بلغ سبع سنين وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين وللأب حينئذ اخذهما من الحاضنة فان لم يطلبهما يجبر على اخذهما واذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للولد اب ولاجد يدفع للاقرب من العصابة او للوصي لو غلاماً ولا تسلم الصبية لغير محرم فان لم يكن عصابة ولا وصي بالنسبة للغلام يترك المحضون عند الحاضنة الى ان يرى القاضي غيرها اولى له منها

مادة ٣٩٢ - يمنع الاب من اخراج الولد من بلد امه بلا رضاها ما دامت حضانتها فان اخذ المطلق ولده منها لتزوجها باجنبي وعدم وجود من ينتقل اليها حق الحضانة جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه او من يقوم مقامها في الحضانة

مادة ٣٩٣ - ليس للأب المطلقة ان تسافر بالولد الحاضنة له من بلد ابيه قبل انقضاء العدة مطلقاً ولا يجوز لها بعد انقضائها ان تسافر به من غير اذن ابيه من مصر

الى مصر بينهما تفاوت ولا من قرية الى مصر كذلك ولا من قرية الى قرية بعيدة الا اذا كان ما تنتقل اليه وطناً لها وقد عقد عليها فيه فان كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضا ابيه ولو كان بعيداً عن محل اقامته فان كان وطنها ولم يعقد عليها فيه او عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها ان تسافر اليه بالولد بغير اذن ابيه الا اذا كان قريباً من محل اقامته بحيث يمكنه مطالعة ولده والرجوع الى منزله قبل الليل واما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا تمكن منه الام بغير اذن الزوج ولو كانت القرية قريبة ما لم تكن وطنها وقد عقد عليها ثمة

مادة ٣٩٤ - غير الام من الحاضنات لا تقدر باي حال ان تنقل الولد من محل حضنته الا باذن ابيه

القسم الخادي والاربعون

النفقة الواجبة للابناء على الالاء

مادة ٣٩٥ - تجب النفقة بانواعها الثلاثة على الاب الحر ولو ذميا ولده الصغير الحر الفقير سواء كان ذكراً او انثى الى ان يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتزوج الانثى

مادة ٣٩٦ - يجب على الاب نفقة ولده الكبير الفقير العاجز عن الكسب كمن وذى عاهة تمنعه عن الكسب ومن كان من ابناء الاشراف ولا يستاجرهم الناس ونفقة الانثى الكبيرة الفقيرة ولو لم يكن بها زمانة ما لم تتزوج

مادة ٣٩٧ - لا يشارك الاب احد في نفقة ولده ما لم يكن معسراً زماناً عاجزاً عن الكسب فيلحق باليت وتسقط عنه النفقة وتجب على من تجب عليهم نفقتهم في حاله عدمه

مادة ٣٩٨ - اذا كان الاب معسراً ولا زمانة به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه لمجرد اعساره نفقة ولده بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فان ابي مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك ويحبس في نفقة ولده فان لم يف اكتسابه بحاجة الولد اولم يكتسب لعدم تيسر الكسب بوعمر القريب بالاتفاق على الولد نيابة عن ابيه ليرجع عليه

مادة ٣٩٩ - الام حال عسرة الاب أولى من سائر الاقارب بالانفاق على ولدها فاذا كان الاب معسراً وهي موسرة تؤمر بالانفاق على ولدها ولا يشاركها الجدد وان كان الابوان معسرين ولهما اولاد يستحقون النفقة يؤمر بها القريب كما ذكر انفا ويجبر عليها ان ابي مع يسره ويكون انفاق القريب ديناً على الاب المعسر يرجع به اذا أسرسواء كان المنفق اماً او جدًا او غيرهما فان كان الاب معسراً وزمنا عاجزاً عن الكسب فلا رجوع لاحد عليه بما انفقته على ولده

مادة ٤٠٠ - اذا كان ابو الصغير الفقير معدوماً وله اقارب موسرون من اصوله فان كان بعضهم وارثاً له وبعضهم غير وارث وتساووا في القرب والجزئية يرجع الوارث وتلزمه نفقة الصغير فلو كان له جد لاب وجد لام فنفقته على الجدد لأب فان لم يتساووا في القرب والجزئية يعتبر الاقرب جزئية ويلزمه بالنفقة فلو كان له ام وجد لام فنفقته على الام وان كانت اصوله وارثين كلهم فنفقته عليهم بقدر استحقاقهم في الارث فلو كان له ام وجد لأب فنفقته عليهما اثلاثاً على الأم الثلث وعلى الجدد الثلثان

مادة ٤٠١ - اذا كانت اقارب الطمئل الفقير المعدوم ابوه بعضهم اصولاً وبعضهم حواشي فان كان احد الصنفين وارثاً والاخر غير وارث يعتبر الاصل لالحاشية ويلزم بالنفقة سواء كان هو الوارث ام لافلو كان للولد جد لاب واخ شقيق فنفقته على الجدد ولو كان له جد لام وعم فنفقته على الجدد لأم فان كان كل من الاصول والحواشي وارثاً يعتبر الارث وتجب عليهم النفقة على قدر انصبتهم في الارث فلو كان للصغير ام وأخ عصبي او ام وابن اخ كذلك او ام وعم كذلك فنفقته عليهما اثلاثاً على الام الثلث وعلى العصبية الثلثان

مادة ٤٠٢ - اذا كان الاب غائباً وله اولاد ممن تجب نفقتهم عليه وله مال عندهم من جنس النفقة للحاكم ان يأمر بالانفاق عليهم منه ان كان نسبهم معروفاً او معلوماً لدى الحاكم وكذلك الحكم اذا كان للغائب مال مودع عند احد او دين عليه وهو من جنس النفقة واقر المودع او المدين بالمال وبالأولاد او لم يقر والحاكم يعلم ذلك وان لم يكن مال الغائب من جنس النفقة بان كان عقاراً او عروضاً فلا يباع منه شيء بالنفقة

بل توأمر الام بالاستدانة عليه لنفقة الاولاد وللولد اذا كان مال ابيه الغائب من جنس
النفقة ان ينمق منه بقدر كفايته بلا قضاء

مادة ٤٠٣ - لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنه الصغير الفقير إلا اذا ضمنها
وإنما يوأمر بالاتفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على ابنه اذا أسر

مادة ٤٠٤ - اذا بلغ الولد حد الاكساب فان كان ذكراً فلاب ان يؤجره
او يدفعه لحرفة ليكتسب وينمق عليه ابوه من كسبه ويحفظ ما فضل منه ليسلمه اليه
بعد بلوغه وان لم يف كسب الغلام فعلى ابيه تمام الكفاية وان استغنت الاثني
بكسبها من الخياطة او الغزل فنفتتها في كسبها ان وفيت بحاجتها وإلا فعلى ابيها اتمامها
مادة ٤٠٥ - اذا اشتكت الام من عدم انفاق الاب او من تقديره على الولد
يفرض الحاكم له النفقة ويأمر باعطائها لانه لتنفق عليه فان ثبتت خيانتها تدفع لها
صباحاً ومساءً ولا يدفع لها جملة او تسلم لغيرها ليتولى الاتفاق على الولد وان ضاعت
نفقة الولد عند الام يفرض على ابيه له غيرها

مادة ٤٠٦ - اذا صالحت المرأة زوجها على نفقة الاولاد صح الصلح فان كان
ما اصطلاحاً عليه أكثر قدرأ من النفقة وكانت الزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير
فهى عفو وان كانت لا تدخل تحت التقدير تطرح عن الاب وان كان المصالح
عليه اقل من مقدار النفقة بحيث لا يكفيهم تزداد بقدر الكفاية

مادة ٤٠٧ - اذا قضى القاضى للزوجة على زوجها بنفقة ولدها الصغير منه
فهى في حكم نفقة الزوجة في عدم سقوطها بمضي شهر فأكثر بعد الفرض ولو
بغير استدانة بامر القاضي وعليه عمل القضاة الان وهو الاوفق بخلاف سائر المحارم
ولو فرض القاضي النفقة للصغير على ابيه ومضت مدة ولم تقبضها الام حتى مات
الاب فان كانت النفقة مستدانة بامر القاضي يكون للام الرجوع بها في تركته كما ترجع
بها عليه ولو كان حياً ولو لم تكن مستدانة بامر القاضي حتى مات سقطت
النفقة بالاتفاق

النفقة الواجبة للابوين على الابناء

مادة ٤٠٨ - يجب على الولد الموسر كبيراً اكان او صغيراً ذكراً او انثى نفقة والدية واجداده وجداته الفقراء مسلمين كانوا او ذميين قادرين على الكسب او عاجزين ولا يشارك الولد الموسر احد في نفقة راصوله المحتاجين

مادة ٤٠٩ - اذا كان الاب زمناً او مريضاً مرضاً يحوجه الى زوجة تقوم بشأته او الى خادماً يخدمه وجبت نفقة الزوجة او الخادم على ولده الموسر كما تجب له نفقة خادماً على ابيه ان كان معسراً او محتاجاً الى ذلك كما تقدم في الاب واذا كان للاب الفقير عدة زوجات فلا يجب على ولده الموسر الا نفقة واحدة عند الحاجة كما سبق

مادة ٤١٠ - المرأة المعسرة المتزوجة بغير ابي الولد نفقتها على زوجها لا على ولدها انما اذا كان زوجها معسراً او غائباً وولدها من غيره موسراً يومراً بالاتفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على زوجها اذا ايسر او حضر

مادة ٤١١ - لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير إلا اذا كان الابن كسوباً والاب زمناً لا قدرة له على الكسب فحينئذ يشاركه الاب في القوت ديانة والام المحتاجة بمنزلة الاب الزمن ولو لم يكن بها زمارة وان كان للابن الفقير عيال يضم ابويه المحتاجين الى عياله وينفق على الكل ولا يجبر على اعطائهما شيئاً على حدته

مادة ٤١٢ - اذا كان الابن غائباً وله مال مودع عند احد او دين عليه وهو من جنس النفقة فللقاضي ان يفرض منه النفقة لابويه الفقيرين ولو انفق المودع الوديعة او المديون الدين على ابوى الغائب بلا اذنه او بغير امر القاضي يضمن للغائب ما انفق ولا رجوع له على ابويه ولو انفق المودع الوديعة على ابي الغائب بلا امره ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب على المودع

مادة ٤١٣ - نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن لهم مال ولا قريب يعولهم

مادة ٤١٤ - لا عبء بالارث في النفقة الواجبة على الابناء للوالدين بل تعتبر الجزئية والتراية بتقديم الاقرب فالاقرب فاذا كان للرجل الفقير ابن وبنت موسران فنفقته عليهما بالسوية وان كان له ولدان موسران احدهما مسلم والثاني نصراني او يهودي فالنفقة عليهما ايضا بالسوية وان كان له ابن وابن ابن موسران فنفقته على الابن فان كان الابن غائبا ولا مال له حاضر يوم ابن الابن بالانفاق ويرجع به على ابيه اذا حضر وان كان له ابن ابن وبنت بنت فالنفقة عليهما بالسوية

القسم الثالث والاربعون

نفقة ذوى الارحام

مادة ٤١٥ - تجب النفقة لكل ذى رحم محرم فقير تحل له الصدقة على من يرثه من اقاربه ولو صغيراً بقدر ارثه منه ويجبر القريب عليها ان ابي وهو موسر ولا فرق بين ان يكون ذو الرحم المحرم المحتاج ذكراً صغيراً أو كبيراً عاجزاً عن الكسب او انثى صغيرة او بالغة زمنة او صحيحة البدن قادرة على الكسب لا مكتسبة بالفعل

مادة ٤١٦ - لا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والقروع الذميين فلا تجب على مسلم لاختيه الذمي ولا على ذمي لاختيه المسلم ولا على مسلم أو ذمي لابيويه غير الذميين ولو كانا مستأمنين ولا على مستأمن لمسلمين او ذميين
مادة ٤١٧ - لا تجب نفقة على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم او عدمه فاذا لم تستو الاقارب في المحرمية بان كان بعضهم محرماً وبعضهم غير محرم يعتبر في ايجاب النفقة اهلية الارث لا حقيقة
فلو كان للفقير خال من قبل لاب والام او من قبل احدهما وابن عم الاب وام فنفقته على الخال وان كان ابن العم هو الوارث

مادة ٤١٨ - اذا استوت الاقارب في المحرمية واهلية الارث يترجح الوارث

حقيقة ويلزم بالنفقة بقدر الارث ان كان موسراً فلو كان لدى الرحم المحرم المحتاج خال وعم موسران فنفقته على العم ولو كان له خال وخاله من قبل الاب والام فالنفقة عليهما اثلاثاً ولو كان له اخوات متفرقات فنفقته عليهن اخماساً وثلاثة اخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لأب وخمس على الاخت لأم ولو كان له اخوة متفرقة فالسُدس على الأخ لأم والباقي على الشقيق

مادة ٤١٩ - النفقة المفروضة للابوين ولذوي الارحام تسقط بمضي شهر فاكثر ما لم تكن مستدانة فعلاً بامر القاضي فلا تسقط وتكون ديناً على من وجبت عليه تؤخذ من تركته بعد موته

القسم الرابع والاربعون

ولاية الاب

مادة ٤٢٠ - للاب ولو مستوراً الولاية على اولاده الصغار والكبار غير المكلفين ذكوراً واناثاً في النفس وفي المال ولو كان الصغار في حضانة الام واقاربها وله ولاية جبرهم على النكاح
مادة ٤٢١ - اذا بلغ الولد معتوهاً او مجنوناً تستمر ولاية ابيه عليه في النفس وفي المال واذا بلغ عاقلاً ثم عته او جن عادت عليه ولاية ابيه

مادة ٤٢٢ - اذا كان الاب عدلاً محمود السيرة او مستوراً الحال اميناً على حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما وله ان يدفعه للغير مضاربة وان يوكل غيره بذلك وله الاجازة في النفس للذكر وفي المتمولات والاراضي والدواب وسائر الاموال

مادة ٤٢٣ - اذا باع الاب المذكور في المادة السابقة من اموال ولده عرضاً او عقاراً او اشترى له شيئاً او اجر شيئاً من ماله بمثل القيمة او ييسر الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك وان باع او اجر شيئاً بفاحش الغبن ينقض العقد على نفسه لا على ولده واذا ادرك الولد قبل انقضاء مدة الاجازة الصحيحة فان كانت على النفس فله الخيار ان شاء نقضها وان شاء امضاها وان كانت على المال فليس له نقضها

- مادة ٤٢٤ - اذا كان الاب فاسد الرأى سى التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا اذا كان خيراً له والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته فان باعه باقل من ضعفها لم يجز بيعه فللولد تقضى البيع بعد البلوغ
- مادة ٤٢٥ - اذا كان الاب مبذراً متلفاً مال ولده غير امين على حفظه فللقاضى ان ينصب وصياً ويتزاع المال من يد ابيه ويسلمه الى الوصى ليحفظه
- مادة ٤٢٦ - للاب شراء مال ولده لنفسه وبيع ماله لولده فان اشترى مال ولده فلا يبرأ من الثمن حتى ينصب القاضى لولده وصياً يأخذ الثمن من ابيه ثم يرده عليه ليحفظه للصغير وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل التمكن من قبضه حقيقة يهلك على الاب لا على الولد
- مادة ٤٢٧ - يجوز للاب ان يرهن ماله من ولده وان يرهن مال ولده من نفسه وله ان يرهن مال ولده بدينه او بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة
- مادة ٤٢٨ - لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة شئ منه ولو بعوض وله اعارته حيث لم يخش الضياع ولا التلف
- مادة ٤٢٩ - اذا كان للصبي دين لم يباشر ابوه عقده بنفسه فليس له ان يحتال به إلا اذا كان المحال عليه املاً من المحيل لا دونه ولا مثله فان كان ابو الصغير هو الذي باشر عقد الدين بنفسه جاز له ان يقبل الخوالة على من هو مثل المحيل او دونه في الملاءة والوصي في ذلك كالاب
- مادة ٤٣٠ - اذا اشترى الاب لولده الصغير الفقير شيئاً مما هو واجب عليه فليس له الرجوع وان اشترى له شيئاً مما لا يجب عليه وقصد بذلك الرجوع رجوع ان اشهد
- مادة ٤٣١ - اذا مات الاب مجهلاً مال ولده فلا يضمن منه شيئاً وان مات غير مجهل ماله وكان المال موجوداً فله بعد رشده او لوليه اخذه بعينه وان لم يكن موجوداً اخذ بدله من تركته

مادة ٤٣٢ - اذا بلغ الولد وطلب ماله من ابيه فادعى ابوه ضياعه او انفاقه عليه نفقة المثل في مدة صغره والمدة تحتمله يصدق الاب يمينه

مادة ٤٣٣ - يملك الاب لا الام ولا غيرها من سائر الاقارب ولا القاضي بيع عروض ابنه الكبير الغائب لاعقاره وله بيع عروض وعقار ابنه الصغير الغائب وغير المكلف لنفقته ونفقة امه وزجته واطفاله وليس للاب ان يبيع مال ولده الغائب صغيراً كان او كبيراً في دين له عليه سوى النفقة ولا يبيع اكثر من مقدار النفقة

٤٣٤ - اذا مات الاب فالولاية من بعده على نفس اولاده للجد وعند فقده للاولياء المذكورين في مادة ٣٥ والولاية في ما لهم من بعده للوصي الذي اختاره وان لم يكن قريباً له ثم الى وصي وصية فان مات الاب ولم يوص فالولاية في مال الصغار والكبار الملحقين بهم الى الجدد الصحيح ثم لوصيه ثم لوصي وصيه فان لم يكن الجد ولا وصيه فالولاية للقاضي العام

القسم الخامس والاربعون

الوصى

مادة ٤٣٥ - من اوصى اليه فقبل الوصاية في حياة الموصى لزمته وليس له الخروج عنها بعد موت الموصي ما لم يكن جعله وصياً على ان يخرج نفسه منها متى شاء

مادة ٤٣٦ - من اوصى اليه فرد الوصاية في حياة الموصي فان ردها بعلمه صح الرد وان ردها بغير علمه لا يصح

مادة ٤٣٧ - من اوصى اليه فلم يقبل الوصاية في حياة الموصي بل ردها بعلمه ثم قبل بعد موته لا يصح قبوله

مادة ٤٣٨ - من اوصى اليه فسكت ولم يصرح بالقبول وعلمه فمات الموصي فله الخيار ان شاء رد الوصاية وان شاء قبلها

مادة ٤٣٩ - قبول الوصاية دلالة كقبولها صراحة فاذا تصرف الموصي اليه ببيع شيء من تركة الموصي او بشراء شيء او شيئاً يصلح للورثة او بقضاء دين او اقتضائه كان تصرفه قبولاً للوصاية وصحياً

مادة ٤٤٠ - وصي الميت لا يتقبل التخصيص فاذا اوصى اليه في نوع خاص صار وصياً عاماً وكذلك لو اوصى الى احد بتضاء دينه والى اخره بأقتضائه فهما وصيان عامان في كل ماله

مادة ٤٤١ - تجوز الوصاية الى الزوجة والام وغيرهما من النساء والى احد الورثة او غيرهم ويجوز جعل الام او غيرها مشرفة اى ناظرة على اولاده مع وجود الوصي

مادة ٤٤٢ - وصي ابي الصغير اولى من الجده فاذا اقام الرجل زوجته او غيرها وصياً من بعده على ولده الصغير ومات مسراً على ذلك فليس للجده حق في الولاية على مال الصغير فاذا مات ابو الصغير ولم يوص الى احد وللصغير جد صحيح قادر امين فالولاية له

مادة ٤٤٣ - يكون الوصي مسلماً حراً عاقلاً بالغاً اميناً حسن التصرف فاذا اوصى الميت لغير ذلك فالقاضي يعزله ويستبدله

مادة ٤٤٤ - يجوز للموصي ان يعزل الوصي من الوصاية ويخرجه عنها بعد قبوله ولو في غيبته

مادة ٤٤٥ - اذا كان الوصي الذي اختاره الميت عدلاً قادراً على القيام بالوصاية فليس للقاضي عزله وان كان عاجزاً عن القيام بها حقيقة يضم اليه غيره وان ظهر للقاضي عجزه اصلاً يستبدله وان قدر بعد ذلك يعيده وصياً كما كان ولا يعزل الوصي بمجرد شكاية الورثة منه او بعضهم وانما يعزل اذا ظهرت خيانتة

مادة ٤٤٦ - اذا لم يكن للميت وصي مختار وكان عليه او له دين او في تركته وصية ولم يوجد وارث لاثبات ذلك وايقائه الدين واستيفائه وتنفيذ الوصية او كان احد الورثة صغيراً فللحاكم ان ينصب وصياً وله ذلك ايضاً ان كان ابو للصغير مسرفاً مبذراً لماله واحتيج الى اثبات حتى صغير ابوه غائب غيبة منقطعة او تعنتت الورثة في بيع التركة لقضاء ما عليها من الديون

مادة ٤٤٧ - اذا اقام الميت وصيين او اختارهما قاض واحداً فلا يجوز لاحدهما ان يتفرد بالتصرف وان تصرف فلا يتم تصرفه الا باذن صاحبه ماعدا الاحوال الاتية

وهي تجهيز الميت والخصومه في حقوقه التي على الغير وطلب الديون المطلوبه له لا قبضها وقضاء الديون المطلوبه منه بجنس حقه وتنفيذ وصية معينة لفقير معين وشراء ما لا بد منه للطفل وقبول الهبه له وتاجير الطفل لعمل واجارة ماله ورد العارية والودائع المعينه وزد ما اغتصبه الميت وما اشتراه شراء فاسداً وقسمه المكيلات والموزونات مع شريك الموصي وبيع ما يخشى عليه التلف وجمع الاموال الضائعة وان نص الموصي على الانفراد او الاجتماع يتبع ما نص عليه

مادة ٤٤٨ - اذا اوصى الميت الى اثنين ومات فقبل احدهما ولم يقبل الآخر يضم القاضي اليه غيره ان شاء وان شاء اطلق للقابل التصرف ولو جعل الموصي مع الوصي مشرفاً يكون الوصي اولى بامسالك المال انما لا يجوز له التصرف في شئ بدون علم المشرف ورأيه

مادة ٤٤٩ - وصى الوصي المختار وصي في التركتين ولو خصصه بتركته ووصى وصي القاضي وصي في التركتين ايضاً ان كانت الوصايه عامه

مادة ٤٥٠ - اذا كانت التركة خالية عن الدين والوصيه والورثه كلهم صغار يجوز للوصي ان يتصرف في كل المنقولات بيعها ولو ييسر الغبن وان لم يكن للايتام حاجه لثمنها وليس له ان يبيع عقار الصغير الا بمسوغ من المسوغات الشرعيه الآتيه : وهي ان يكون في بيعه خير لليتيم بان يبيعه لرغبه فيه بضعف قيمته او يكون على الميت دين لا وفاء له إلا من ثمنه فيباع منه بقدر الدين او يكون في التركة وصيه مرسله ولا عروض فيها ولا نقود لتنفاذها منها فيباع من العقار بقدر ما ينفذ الوصيه او يكون اليتيم محتاجا الى ثمنه للنفقه عليه فيباع ولو بمثل التيمه او ييسر الغبن او تكون مؤنته وخراجه تزيد على غلاته أو يكون العقار دارا او حانوتا آيلا الى الخراب فيباع خوفا من ان يتقض او يخاف عليه من تصلط جائر ذي شوكة عليه فان باع الوصي عقار الصغير بدون مسوغ من هذه المسوغات فالبيع باطل ولا تلحقه الاجازة بعد بلوغ اليتيم والشجر والنخيل والبناء دون العرضة معلوده من المنقولات لان العقارات فللوصي بيعها بمسوغ من المسوغات المذكوره

مادة ٤٥١ - اذا كانت الشركة غير مشغولة بالدين او الوصيه وكانت الورثة كلهم كبار حضوراً فليس للوصي بيع شئ من الشركة بلا امرهم وانما له اقتضاء ديون الميت وقبض حقوقه ودفعها للورثة فان كانت الورثة كلهم كباراً غيباً فلولوصي ان يبيع العروض ويحفظ ثمنها دون العقار وكذلك ان كانوا كلهم كبار وبعضهم حاضر والبعض الآخر غائب فليس له إلا بيع نصيب الغائب من العروض واما العقار فلا يباع الا لدين

مادة ٤٥٢ - اذا لم يكن على الميت دين ولا وصيه وكان بعض الورثة صغاراً والبعض كباراً فلولوصي ولاية بيع العروض والعقار على الصغار باحد المسوغات دون الكبار إلا اذا كانوا غيباً فله بيع حصتهم من العروض دون العقار

مادة ٤٥٣ - اذا كانت الشركة مشغولة بالدين او بالوصيه ولا تقود فيها ولم تنفذ الورثة الوصيه ولم يقضوا الدين من مالهم يجوز للوصي ان كانت الشركة مستغرقة بالدين ان يبيعها كلها من منقول وعقار وان لم تكن الشركة مستغرقة بالدين ولا تقود فيها لقضائه او لتنفيذ الوصيه فله ان يبيع منها في الدين بقدر ادائه كله وفي الوصيه بقدر النافذ منها سواء شئت الورثة او ابو ويتبغى للوصي ان يبتدئ ببيع المنقول ويؤدى الدين وينفذ الوصيه من ثمنه فان لم يف ثمنه بذلك يبيع من العقار بقدر الباقي وليس له ان يبيع ما زاد على الدين او الوصيه

مادة ٤٥٤ - ليس للجد الصحيح ولا لوصيه بيع العقار ولا العروض لقضاء الدين عن الميت ولا لتنفيذ الوصيه وانما له بيعها لقضاء الدين عن الايتام ويرفع الغرماء امرهم الى القاضي لبيع لهم من الشركة بقدر ديونهم وكذا الموصي لهم

مادة ٤٥٥ - ليس لوصي الام ان يتصرف في شئ مما ورثه الصغير من تركه غير تركه امه سواء كان عقاراً او منقولاً مشغولاً بالدين او خالياً عنه كما لا يتصرف فيما ورثه الصغير من امه اذا كان له اب أو جد حاضر او وصي من قبلهما فاذا لم يكن للصغير اب ولا جد ولا وصي من جهتهما جاز تصرف وصي الام في تركتها ببيع المنقول وحفظ ثمنه وشراء ما لا بد للصغير منه خاصة وليس له بيع العقار ما لم يكن

عليها ديون او اوصت بوصيه فان وصيها يملك بيع العقار المشغول بالدين او الوصيه لاداء الدين وتنفيذ الوصية ومثل وصي الام من يعود للصغير ويكفله فليس له بيع عقاره ولو مع وجود أحد المسوغات الشرعيه وانما له بيع ما لا بد منه لحاجته من المنقولات وشراء ما لا بدله منه

مادة ٤٥٦ - يجوز للوصي ان يتجر بمال اليتيم لليتيم تنمية له وتكثيرا وان يعمل كل ما فيه خيرا له وليس له ان يتجر لنفسه بمال اليتيم

مادة ٤٥٧ - يصح بيع الوصي مال اليتيم غير العقار الاجنبي منه ومن الميت بمثل القيمة ويسير الغبن لا بفاحشه وكذا شراؤه مال الاجنبي منهما عقارا او متمولاً لليتيم بما ذكر لا بفاحشه ولا يصح بيع وصي الاب لمن لا تقبل شهادته له ولا لو ارث الميت الا بالخيرية الاتي بيانها في العقار وغيره فلو كان وصي القاضي لم يجز لمن لا تقبل شهادته له كما لا يجوز لنفسه

مادة ٤٥٨ - يجوز للوصي ان يبيع مال اليتيم من اجنبي نسيئة بشرط ان لا يكون الاجل فاحشاً وان يكون المشتري لا يخشى منه الجحود والامتناع عن الدفع عند حلول الاجل

٤٥٩ - يجوز لو وصي الاب ان يبيع مال نفسه لليتيم وان يشتري لنفسه مال اليتيم ان كان فيه خير والخيرية في العقار وفي الشراء التضعيف وفي البيع التصنيف وفي غير العقار ان يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة من الصغير ويشترى ما تساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير ولا يجوز لو وصي القاضي ان يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم ولا ان يبيع مال نفسه لليتيم مطلقاً

مادة ٤٦٠ - لا يجوز للوصي قضاء دينه من مال اليتيم ولا اقراضه ولا اقتراضه لنفسه ولا رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم وله رهنة من اجنبي بدين على اليتيم او على الميت او على نفسه واخذ رهن وكفيل بالدين المطلوب لليتيم وللميت

مادة ٤٦١ - يجوز للوصي ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يعمله بنفسه في مال اليتيم وينزل الوكيل بموت الوصي او الصبي

مادة ٤٦٢ - لا يملك الوصي ابراء غريم الميت عن الدين ولا ان يحط منه شيئاً ولا ان يؤجله اذا لم يكن الدين واجباً بعقده فان كان واجباً بعقده صح الخط والتاجيل والابراء ويكون ضامناً

مادة ٤٦٣ - للوصي ان يصالح عن دين الميت ودين اليتيم اذا لم يكن لهما بينة والغريم منكر وليس له ان يصالح على اقل من الحق اذا كان بينة عادلة او كان الغريم مقرأ به او كان مقضياً به عليه وان ادعى على الميت واليتيم حق ولمدعيه بينة عليه او كان مقضياً له به جاز صلح الوصي بقدر قيمة المدعى به

مادة ٤٦٤ - لا يصح اقرار الوصي بدين او عين او وصية على الميت
مادة ٤٦٥ - اذا اقر احد الورثة بدين على الميت صح اقراره في حصته لا في حصة غيره من بقية الورثة وياخذ المقر له منها بقدر ما يخصه وهو الارفق وكذا ان اقر له بالوصية بالثلث لزمته في ثلث حصته

مادة ٤٦٦ - ينبغي للوصي ان لا يقتصر ولا يسرف في النفقة على اليتيم بل يوسع عليه فيها بحسب ماله وحاله ليكون بين ذلك قواماً وله ان يزيد في النفقة المفروضة ان كانت غير كافية

مادة ٤٦٧ - اذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب او لا مال له ولم يكن الوصي ممن تجب نفقة الصغير عليه في صورة كونه لا مال له اصلاً وانفق عليه الوصي من مال نفسه في لوازمه الضروريه فليس له الرجوع عليه الا اذا اشهد انه انفق ليرجع

مادة ٤٦٨ - اذا قضى الوصي ديناً على الميت بلا بينة من الغريم وقضاء القاضي ولا تصديق من الورثة فعليه الضمان ان لم يكن للوصي بينة أيضاً على ثبوت الدين وحلف الوارث على عدم علمه بالدين

مادة ٤٦٩ - للوصي اذا عمل اجرة مثل عمله ان كان محتاجاً والا فلا اجر له
مادة ٤٧٠ - اذا كبر الصغار فلهم محاسبة الوصي ومصاريفها عليهم لكن لو امتنع عن التفصيل لا يجبر عليه والقول قوله يمينه فيما انفق هذا ان عرف

بالامانة والا اجبر عن التنصّل باحضاره يومين او ثلاثة ، تخويله بلا حبس ان لم يفصل بل يكتفي بيمينه فيما لا يكذبه الظاهر مما هو مسلط عليه شرعاً

مادة ٤٧١ - اذا مات الوصي مجهلاً مال اليتيم ذلاً ضمان في تركته فان مات غير مجهل مال اليتيم وكان المال موجوداً فله اخذه بعينه وان لم يوجد بعينه بان كان مستهلكاً فله اخذه بدله من تركة الوصي

مادة ٤٧٢ - يصدق الوصي بيمينه فيما هو مسلط عليه شرعاً من التصرفات

مادة ٤٧٣ - لا يصدق الوصي بيمينه في التصرفات التي لم يكن مسلطاً عليها شرعاً ولا يقبل قوله الا بيينة

مادة ٤٧٤ - لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر

مادة ٤٧٥ - يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الصرف فيما يتعلق باليتيم او مورثه الا في مسائل منها ما اذا ادعى انه قضى دين الميت بلا امر قاض او ادعى انه قضاه من ماله او ان اليتيم استهلك في صغره مالا لآخر فاداه عنه من مال نفسه او مال اليتيم او انه اتفق على محرم لليتيم او ادعى انه ادى خراج ارضه وكان ادعاه في وقت لا تصلح الارض للزراعة او انه اذن له في التجارة فركبته ديون فقضاها عنه او انه زوجه امرأة ودفع له مهرها من مال نفسه والمرأة ميتة او اتجر في مال اليتيم وبيع وادعى انه كان مضارباً ففي هذه الصور كلها اذا انكر اليتيم بعد بلوغه ضمن الوصي ما لم يقيم البيينة على دعواه

مادة ٤٧٦ - ينبغي للوصي ان لا يدفع للصبي ولا للصبية ما لهما بعد البلوغ الا الا بعد تجربتهما واختبارهما في التصرفات فان آنس منهما رشداً وصلاً حاً دفع اليهما المال والا فلا

مادة ٤٧٧ - اذا بلغ الولد عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه احكامها ولا يقبل قول وليه او وصيه انه محجور عليه الا اذا كان الحجر بامر الحاكم

مادة ٤٧٨ - اذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ما لم يؤنس رشده قبلها

مادة ٤٧٩ - اذا بلغ الولد مفسداً لئله وهو في حجر وصياً فلدفع اليه المال عائلاً بفساده عند البلوغ وضاع المال ضمنه الوصي وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد وكذا قبل ظهور رشده بعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ
مادة ٤٨٠ - اذا ظهر رشد الغلام قبل البلوغ ودفع اليه الوصي المال فضاع عنده فلا ضمان على الوصي

مادة ٤٨١ - اذا ادعى الصبي الرشد بعد بلوغه وانكره الوصي فلا يؤمر بتسليم المال اليه ما لم يثبت رشده بحجة شرعية واذا ثبت الرشد وحكم له به وطلب من الوصي ماله فمنعه مع تمكنه من دفعه وهلك في يده ضمنه

القسم السادس والاربعون

الحجر

مادة ٤٨٢ - يحجر على الصغير والمجنون والمعتوه وذى الغفلة والسفيه والمديون

مادة ٤٨٣ - الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطلة ومثله المجنون المطبق الذي لا يفقه بحال واما من يجن ويفيق فتصرفاته في حال افاقته حكمها حكم تصرفات العاقل

مادة ٤٨٤ - تصرفات الصبي المميز والمعتوه القولية غير جائزة أصلاً اذا كانت مضرة لهما ضرراً محضاً وان اجازها الولي او الوصي

مادة ٤٨٥ - التصرفات التي تصدر من الصبي المميز والمعتوه وتكون نافعة لهما نفعاً محضاً جائزه ولو لم يجزها الولي او الوصي

مادة ٤٨٦ - المحجور عليه صبياً مميزاً كان أو كبيراً معتوهاً اذا عقد عقداً من العقود القولية الدائرة بين النفع والضرر توقف نفاذه على اجازة الولي او الوصي فان اجازها وكان قابلاً للاجازة نفذ وان لم يجزه او اجازها وكان غير قابل للاجازة فلا ينفذ أصلاً

مادة ٤٨٧ - الصبي مؤاخذ بافعاله فاذا جنى جنابة مالية او نفسية ادى ضمانها من ماله بلا تأخير الى البلوغ والمعتوه كالصبي

مادة ٤٨٨ - اذا استقرض الصبي او المعتوه بلا اذن وليه او وصيه مالا فآلفته أو تلف ما اودعه عنده او ما اعير اليه او ما بيع له بلا اذن الولي او الوصي فلا ضمان عليه ما لم تكن الوديعه نفساً فعليه ضمانها فان قبل الوديعه باذن وليه او وصيه فآلفها فهو ضامن لها

مادة ٤٨٩ - اذا اقيمت البينة على حر مكلف وثبت لدى الحاكم الشرعي انه سفينه يحجر عليه ويمنعه من جميع التصرفات التي تحتل الفسخ ويبطلها الهزل فيكون حكمه فيها كحكم الصغير فلا تنفذ عتموده بعد الحجر الا باذن الحاكم واما تصرفاته قبل الحجر فهي جائزه نافذه

مادة ٤٩٠ - لا يحجر على السفية البالغ الحر في التصرفات التي لا تحتل الفسخ ولا يبطلها الهزل فتجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والانفاق على من تجب عليه نفقتهم وتزول عنه ولاية الاب او الجذ ويصح اقراره على نفسه بوجوب القصاص في النفس او فيما دونها وتصح وصاياه في سبيل الخير من ثلث ماله ان كان له وارث

مادة ٤٩١ - يمنع المفتي الماغن الذي يعلم الناس الحيل الباطلة او يفتى عن جهل والطبيب الجاهل والمكاري المفلس ومن يحتكر الحرف

مادة ٤٩٢ - يجوز للوصي ان يأذن للصبي بالتجارة اذا جربه فرآه يعقل ان البيع للملك سالب وان الشراء له جالب وانه يعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل

مادة ٤٩٣ - يجوز للصبي الماذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الغبن والتوكيل بهما والرهن والارتهان والاعارة واخذ الارض اجارة ومساقاة ومزارعه والايجار والاقرار بالوديعه وبالدين والحط من الثمن بعيب والمحابة والتاجيل والصلح وليس للماذون ان يقرض ولا يهب ولا يكمل ولا يتزوج الا باذن وليه في النكاح ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله

مادة ٤٩٤ - من التميز للولد سبع سنين فاكثر فاذا بلغ سن الغلام سبع سنين يتزاع من الحاضنة وتنتهي مدة حضنته وفي الاثني تنتهي ببلوغها احد الشهوة وقدر بتسع سنين وهو سن المراهقة لها وسن المراهقة للغلام اثنا عشرة سنة
مادة ٤٩٥ - بلوغ الغلام بالاحتلام والانزال والاحبال وبلوغ البنت بالخيض والحبل والاحتلام مع الانزال فان لم تظهر هذه العلامات يحكم ببلوغهما إذا بلغا من السن خمسة عشرة سنة

مادة ٤٩٦ - اذا بلغ الصبي والصبية رشدين تزول عنهما ولاية الولى او الوصي ويكون لهما التصرف في شؤون انفسهما ولا يجبران على النكاح الا اذا كان بهما عته او جنون ولا تزول عنهما ولاية الولى او الوصي في المال او النفس بمجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن التصرف في المال

مادة ٤٩٧ - لا خيار للولد بين ابويه قبل البلوغ ذكرآ كان او انثى
مادة ٤٩٨ - اذا بلغ الغلام رشيدآ وكان مأمونا على نفسه فله الخيار بين ابويه فان شاء اقام عند من يختار منهما وان شاء انفرد عنهما

مادة ٤٩٩ - اذا بلغت الانثى مبلغ النساء فان كانت بكرآ شابه او ثيبآ غير مامونه فلا خيار لها ولا يبيها او جدما ضمها اليه وان كانت بكرآ ودخلت في السن واجتمع لها راي وعفة او ثيبآ مامونه على نفسها فليس لاحد من اوليائها ضمها اليه

القسم السابع والاربعون

الهبية

مادة ٥٠٠ - تصح الهبة بايجاب من الواهب وقبول من الموهوب له القبض يقوم مقام القبول

٥٠١ - يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرآ عاقلا بالغآ مالكآ للعين التي يتبرع بها .

مادة ٥٠٢ - لا يثبت ملك العين الموهوبه الا بقبضها قبضآ كاملا كما هو مبين في مادة ٥٠٧ وان كانت في يد الموهوب له ملكها بمجرد العقد بدون قبض جديد بشرط القبول

مادة ٥٠٣ - يجوز لكل مالك اذا كان اهلاً للتبرع ان يهب في سانه صحته ماله كله او بعضه لمن يشاء سواء كان اصلاً له او فرعاً او قريباً او اجنبياً منه ولو مخالفاً لدينه بشروطه

مادة ٥٠٤ - العمري جائزة للمعمر له ولورثته من بعده وهي جعل نحو داره للمعمر له مدة عمرة بشرط ان يرد لها على المعمر او على ورثته اذا مات المعمر له او المعمر ونحوه قوله اعمرتك داري هذه حياتك او وهبتك هذه العين حياتك فاذا مت فهي لورثتي فتصح ويبطل شرط الرد على المعمر او ورثته والرقبي غير جائزة بمعنى عدم افادتها الملك وهو ان يقول دارى لك رقبى ان مت قبلك فهي لك وان مت قبلي فهي لي ومن ارقب شيئاً فهو لورثته واذا لم تصح تكون عارية

مادة ٥٠٥ - هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة صحيحة تفيد الملك بقبضها بشرط ان يكون الموهوب معلوم المقدار والمشاع الذي لا يقبل القسمة هو الذي يضره التبعض ولا يبقى منتفعاً به اصلاً بعد القسمة او لا يبقى منتفعاً به اصلاً بعد القسمة او لا يبقى منتفعاً به بعدها انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي قبلها

مادة ٥٠٦ - هبة المشاع الذي يحتمل القسمة لا تفيد الملك بالقبض ولو كانت للشريك الا اذا قسم الموهوب وسلم مفرزاً على غير الموهوب لا متصلاً به ولا مشغولاً بسلك الواهب والمشاع الذي يحتمل القسمة مالا يضره التبعض بل يبقى منتفعاً به بعد القسمة انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان قبله

مادة ٥٠٧ - اذا كان الموهوب متصلاً بحق الواهب اتصال خلقه وممكناً فصله منه فلا تصح هبة شاغلاً كان او مشغولاً مالم يفصله الواهب ويسلمه للموهوب له او يسلمه على فصله وقبضه ويفضله ويقبضه بالفعل واذا كان الموهوب متصلاً بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان مشغولاً به فلا تجوز هبته وحده الا بفصله وان كان شاغلاً له جازت هبته وحده اذا قبضه ولو بالتخلية بلا فصل وان قبض الموهوب له العين الموهوبه شائعة بدون فصلها فلا يتمذفيها تصرفه ويضمنها ان هلكت او استهلكت ويكون للواهب حق التصرف فيها واستردادها هو او ورثته ولو كان الموهوب له ذا رحم محرم منه (٦) م

مادة ٥٠٨ - كل ما كان في حكم المعلوم فلا تجوز هبته اصلاً كدقيق في بر ودهن في سمس وسمن في لبن

مادة ٥٠٩ - تصح هبة اثنين لواحد مشاعاً محتملاً للقسمة بدون قسمة ولا تصح هبته من واحد لاثنتين غنيين الا بعد قسمته وفرز نصيب كل منهما سواء كانا كبيرين او صغيرين او احدهما كبيراً والاخر صغيراً فان كانا فقيرين صحت هبة المشاع لهما

مادة ٥١٠ - هبة الدين لمن عليه الدين تتم من غير قبول وكذا ابرأؤه عنه ما لم يرده وهذا اذا لم يكن الدين بدل صرف او سلم فلو كان احدهما توقف على القبول

مادة ٥١١ - هبة الدين ممن ليس عليه الدين باطله إلا في حوالة ووصية واذا سلط الموهوب له على قبضة بالتوكيل عنه من المديون وقبضة

مادة ٥١٢ - هبة من له ولاية على الطفل للطفل تتم بالايجاب وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له سواء كان الواهب ابا او اما او غيرهما ممن يعوله عند عدم الاب شرط كون الموهوب معلوماً معيناً مفرزاً وكونه في يد الواهب او في يد مودعه او مستعيره لا في يد مرتتهنة او غاصبة او ان كانت الهبة لبالغ يشترط قبضه بنفسه او قبض وكيله عنه ولو كان في عيال الواهب

مادة ٥١٣ - اذا وهب اجنبي هبة لصبي جاز لكل من هو في حجرة قبضها والصبي اذا كان مميزاً فقبضه معتبر ولو مع وجود الاب

مادة ٥١٤ - زوج المرأة الصغيرة يملك بعد زفافها قبض ما وهب لها ولو مع حضرة ابيها وليس له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها

مادة ٥١٥ - يصح الرجوع في الهبة كلا او بعضاً ولو اسقط الواهب حقه مالم يمنع مانع من الموانع المذكورة في المواد السبعة الآتية :

مادة ٥١٦ - اذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمتها امتنع الرجوع فيها ولا يمتنع الرجوع لزيادة سعرها ولا يمتنع الرجوع بالزيادة المنفصلة المتولدة من العين الموهوبة او غير المتولدة واذا ارتفع مانع الزيادة عاد حتى الرجوع

مادة ٥١٧ - اذا مات احد العاقدين بعد قبض الهبة سقط حق الرجوع فيها
مادة ٥١٨ - اذا خرجت العين عن ملك الموهوب له فان كان خروجها
من يده خروجاً كلياً امتنع الرجوع فيها وان كان خروجها لبالكلية فلا يمتنع الرجوع
فلو باع بعضه فللواهب الرجوع في الباقي

مادة ٥١٩ - اذا وهب احد الزوجين بعد الزفاف او قبله هبة للآخر
فلا رجوع له ولو وقعت الفرقة بينهما بعد الهبة واذا وهبت المرأة لزوجها داراً فيها
متاع لها صحة الهبة وان كانت مشغولة بملكها

مادة ٥٢٠ - من وهب هبة لذي رحم محرم منه ولو ذمياً او مستأماً او
غير مستأمن فلا رجوع له عليه فان وهب لذي رحم غير محرم او لمحرم غير ذي
رحم او لمحرم بالمصاهرة واراد الرجوع فله ذلك

مادة ٥٢١ - اذا هلكت العين الموهوبة في يد الموهوب له او استهلكت سقط حق
الرجوع فيها فان استهلك البعض فللواهب الرجوع فيما بقي

مادة ٥٢٢ - اذا اضاف الموهوب له بعد العقد عوضاً للهبة وقبضة الواهب
مفززاً مميزاً ان كان مما يحتمل القسمة سقط حق رجوعه بشرط ان لا يكون العوض
بعض الموهوب فان عوضه البعض عن الباقي فله الرجوع في الباقي وان عوض النصف
فله الرجوع في النصف ولا يضر الشئوع الحاصل بالرجوع

مادة ٥٢٣ - اذا استحق كل العوض يرجع الواهب في كل الهبة ان كانت قائمة
ولم تحصل بها زيادة مانعة منه او مانع آخر واذا استحققت الهبة فللمعوض الرجوع
في جميع العوض الذي اداه ان كان قائماً وبمثله ان كان هالكاً وهو مثلي او بقيمته
ان كان قيمياً وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وفي عكسه لا يرجع ما لم
يرد ما بقي من العوض

مادة ٥٢٤ - اذا تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق وضمن المستحق
الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن

- مادة ٥٢٥ - لا يجوز للاب ان يعرض عما وهب لأبنته الصغير من مال الصغير
- مادة ٥٢٦ - لا رجوع في الهبة للفقير بعد قبضها
- مادة ٥٢٧ - لا يصح الرجوع في الهبة الا بتراضي العاقدين او بحكم الحاكم
فاذا رجع الواهب باحدهما كان رجوعه ابطالا لاثر العقد في المستقبل واعادة لملكه
فلو اخذ الواهب العين الموهوبة قبل القضاء او الرضى نهلكت او استهلكت ضمن قيمتها
للموهوب له واذا طلبها بعد القضاء ومنعها الموهوب له فهلكت في يده ضمنها
- مادة ٥٢٨ - اذا وقعت الهبة بشرط عوض معلوم معين وقت العقد فلا تتم
الا بالتقايض في العوضين ويبطل العوض بالشروع فيما يقسم فان اتصل التقايض
في العوضين ثبت الملك لكل من الطرفين وصارت معاوضة تجرى عليها احكام البيع
فترد بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشنعة فان لم يوجد التقايض في العوضين او
قبض احدهما دون الاخر فلكل منهما الرجوع
- مادة ٥٢٩ - الصدقة كالهبة ولا تملك الا بالقبض ولا رجوع فيها ولو كانت لغنى

القسم الثامن والاربعون

الوصايا

- مادة ٥٣٠ - الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع
- مادة ٥٣١ - يشترط لصحة الوصية كون الموصي حرا بالغا عاقلا مختاراً اهلاً
للتبرع والموصي له حيا تحقيقاً او تقديراً والموصي به قابلاً للتمليك بعد موت الموصي
فلا تصح وصية مجنون ولا صبي ولو مرافقاً او مأذوناً لا تنجزاً ولا تعليقاً بالبلوغ وانما
تجوز وصية الصبي المميز في امر تجهيزه ودفنه
- مادة ٥٣٢ - وصايا المحجور عليه لسفه جائزه في سبيل الخير
- مادة ٥٣٣ - تصح الوصية بالاعيان منقولة كانت او غير منقولة وبمنافعها
مقيدة بمدة معلومة او مؤبدة
- مادة ٥٣٤ - يجوز لمن لا دين عليه مستغرقاً لما له ولا وارث له ان يوصي
بماله كله او بعضه لمن يشاء وتنفذ وصيته بلا توقف على اجازة بيت المال

مادة ٥٣٥ - من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته إلا ان يبرته
الغرماء باجازتهم

مادة ٥٣٦ - لا تجوز الوصية لو ارث إلا اذا اجازها الورثة الاخر بعد موت
الموصي وهم من اهل التبوع ويعتبر كونه وارثاً او غير وارث وقت موت الموصي
ولا وقت الوصية وليس للمجيز ان يرجع في اجازته ويجبر على التسليم اذا امتنع واذا اجازها
بعض الورثة وردها البعض جازت على المجيز بقدر حصته وبطلت في حق غيره

مادة ٥٣٧ - تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة
ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا اجازها الورثة بعد موت الموصي وهم من اهل التبوع
ولا عبرة باجازتهم في حال حياته

مادة ٥٣٨ - تجوز وصية الزوج (للزوجه ووصيتها له اذا لم يكن
لاحد منهما وارث آخر وإلا توفقت نفوذها على اجازته

مادة ٥٣٩ - لا تجوز الوصية لقاتل الموصي مباشرة عمداً كان القتل او خطأ
قبل الايضاء او بعده الا اذا اجازت الورثة او كان القاتل صبياً او مجنوناً
او لم يكن للمتتول وارث سواه ولا يحرم المتسبب في القتل من الوصية

مادة ٥٤٠ - تجوز الوصية للحمل بشرط ان يولد حياً لاقل من ستة اشهر
من وقت الوصية ان كان زوج الحامل حياً او لاقل من سنتين من وقت الموت او
الطلاق البائن ان كانت معتدة لرفاء او لطلاق بائن حين الوصية فان جاءت المرأة
بتوأمين حيين فالوصية لهما نصفين وان مات احدهما بعد الولادة فوصيته ميراث بين ورثته
وان مات احدهما قبل الولادة فالوصية للحي منهما

مادة ٥٤١ - تجوز الوصية للمساجد والتكايا والمارستانات والمدارس وتصرف
على عمرتها وفقرائها وسراجها وغير ذلك مما يلزم ويعتبر في كل شئ من ذلك ما هو
متعارف في الوصية له وما يوجد من الدلالات وتجاوز لاعمال البر وتصرف في وجوه
الخير ومنها بناء القناطر وبناء المساجد وسراجها وطلبة العلم ونحو ذلك من الاعمال
النافعة التي ليس فيها تمليك لاحد مخصص

مادة ٥٤٢ - اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن بدار الإسلام ومن الذمي والمستأمن للمسلم والذمي ولو من غير ملته ويجوز للمستأمن الذي لا وارث له بدار الإسلام ان يوصي بجميع ماله وان اوصي ببعضه يرد الباقي الى ورثته وتنفذ وصية الذمي من ثلث ماله لغير الوارث ولا تنفذ للوارث الا باجازة الورثة الأخر

مادة ٥٤٣ - لا يملك الموصي به الا بقبول الوصية صريحاً او دلالة كموته قبل قبوله ورده كما يأتي ولا يصح قبولها إلا بعد موت الموصي ولا عبرة بالقبول والرد في حال حياته فان قبل الموصي له بعد موت الموصي ثبت له ملك الموصي به سواء قبضه او لم يقبضه فان لم يقبل او يرد في موقوفة لا يملكها الوارث ولا الموصي له بها حتى يقبل او يرد او يموت فان مات بعد موت الموصي قبل القبول او الرد دخل الموصي به في ملك ورثته

مادة ٥٤٤ - يجوز للموصي الرجوع في الوصية بقول صريح او فعل يزيل اسم الموصى به. ويغير معظم صفاته ومنافعه او يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه الا بها او تصرف من التصرفات التي تزيله عن ملكه وكذا اذا اخلط بغيره بحيث لا يمكن تميزه او يمكن بعسر

مادة ٥٤٥ - جحد الوصية لا يكون رجوعاً مطلقاً ولا تخصيص الدار الموصى بها ولا هدمها

مادة ٥٤٦ - اذا هلك الوصية في يد الموصى او في يد احد من ورثته بدون تعديه فلا ضمان عليه واذا استهلك فان كان استهلاكها من الموصى فهو رجوع وان كان من الورثة يكون ضمانها عليهم قبل القبول او بعده

مادة ٥٤٧ - لا تنفذ وصية من له ورثه الا من ثلث ماله مسلماً كان او ذمياً فان اوصى لمن هو اهل للوصية باكثر من الثلث ولم تجز الورثة الزيادة فلا يستحق الموصى له الا الثلث من جميع مال الموصي .

مادة ٥٤٨ - اذا اوصى الى اثنين باكثر من الثلث واستويا في الاستحقاق ولم تجز الورثة الوصيتين يقسم الثلث بينهما قسمة متساوية واذا لم يستويا في الاستحقاق

فان زادت وصية احدهما على الثلث وكانت الاخرى بالثلث يقسم الثلث ايضا بينهما بصفتين والموصي له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث الا في السعاية والمحاباة والوصية بالدرهم المرسله التي لم تقيد بكسر من الكسور فان الثلث فيها يقسم بينهما على قدر حصتهما في الوصية ولو لم تزد وصية احد منهما على الثلث يقسم بينهما الثلث قسمة متناسبة على قدر حق كل منهما .

ماده ٥٤٩ - اذا اوصى بقدر مجهول يتناول القليل والكثير كجزء او سهم او نصيب من ماله فالبيان في ذلك للورثة ان لم يبينه الموصي ويعطون الموصي له ما شاؤا وان لم يكن له ورثة واوصى بسهم من ماله لاحد فله نصف ماله والنصف الاخر لبيت المال .

مادة ٥٥٠ - اذا اوصى بالثلث لاثنتين معينين من اهل الاستحقاق وكان احدهما ميتاً او معدوماً وقت الايجاب فلا يستحق شيئاً والثلث كله للحي او الموجود فاذا مات احدهما قبل موت الموصي او خرج لفقد شرط ما بعدم صحة الايجاب يخرج بحصته ولا يستحق الاخر الا نصف الثلث منه وكذا اذا جعله بينهما واحدهما ميت فللحي نصفه واذا مات احد الاثنتين بعدموت الموصي فلورثة ذلك الميت حق في حصته

مادة ٥٥١ - اذا اوصى لاحد بعين او بنوع معين من الانواع التي تقسم جبراً كثلث دراهمه او غنمه او ثيابه المتحددة جنساً فهلك ثلثاه فله الباقي بتمامه ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف مال الموصي واذا اوصى له بصنف او نوع مما لا يقسم جبراً كثلث دوابه او ثيابه المتفاوتة جنساً فهلك الثلثان فليس له الا ثلث ما بقي منه وان خرج من ثلث كل المال

مادة ٥٥٢ - اذا اوصى لاحد بمقدار معين من الدراهم وله دين من جنسها وعين فان خرج القدر الموصي به من ثلث العين دفع اليه والا يدفع له ثلث العين وكل ما تحصل من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه

مادة ٥٥٣ - اذا اوصى لاحد بسكنى داره او بغلتها ونص على الابد او اطلق الوصية ولم يقيد بها بوقت فللموصي له السكنى والغلة مدة حياته وبعد

موته ترد الى وريثة الموصي وان قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها الى انقضاء تلك المدة وان اوصى له بالمنفعة سنين تنصرف الى ثلاث سنوات لا اكثر مادة ٥٥٤ - اذا خرجت العين الموصى بسكناها او بغلتها من ثلث مال الموصى تسلم الى الموصي له الانتفاع بها على حسب الوصية وان لم تخرج من الثلث وكانت محتمة للقسمة ولم يكن للموصي مال غيرها تقسم اثلاثاً ان كانت الوصية بالسكنى او تقسم غلتها ان كانت بالغلة ويكون للموصي له الثلث وللورثة الثلثان ولا يجوز لهم بيع الثلثين مدة الوصية وان كان للموصي مال غيرها تقسم بقدر ثلث جميع المال

مادة ٥٥٥ - الموصى له بالسكنى لا تجوز له الاجارة والموصى له بالغلة لا تجوز له السكنى

مادة ٥٥٦ - اذا اوصى بغلة ارضه لاحد فله الغلة القائمة بها وقت موت الوصي والغلة التي تحدث بها بالمستقبل سواء نص على الابد في الوصية او اطلقها مادة ٥٥٧ - اذا اوصى بشجرة ارضه او بستانه فان اطلق الوصية فللموصي له الثمرة القائمة وقت موت الموصي دون غيرها مما يحدث من الثمار بعدها وان نص على الابد فله الثمرة القائمة وقت موته والثمرة التي تتجدد بعده وكذلك الحكم اذا لم يكن في العين الموصى بها ثمار وقت وفاته

مادة ٥٥٨ - اذا اوصى لاحد بالغلة ولاخر بالارض جازت الوصيتان ويكون العشر والخراج والسقى وما يلزم من المصاريف لاصلاح الارض على صاحب الغلة في صورته ما اذا كان بها شئ يستغل والا فهي على الموصى له بالعين

القسم التاسع والاربعون

تصرفات المريض

مادة ٥٥٩ - التصرف الانشائي المنجز الذي فيه معنى التبرع ان صدر من اهله في حالة صحة المتبرع ينفذ من جميع ماله

مادة ٥٦٠ - التصرف المضاف الى بعد الموت ينفذ من ثلث المال لامن لا جميعه وان كان صدوره في حال الصحة

مادة ٥٦١ - جميع تصرفات المريض الانشائية من هبة ووقف وضمان ومحابة في الاجارة والاستجار والمهر والبيع والشراء وغير ذلك من المعاملات حكمها حكم الوصية في اعتبارها من الثلث والمرض الذي يبرأ منه ملحق بالصحة
مادة ٥٦٢ - هبة المقعد والمفلوج والمسلول تنفذ من كل ماله اذا تطاول ما به سنة ولم يخش موته منه فان لم تطل مدته وخيف موته بأن كان يزداد ماله يوماً فيوماً يعتبر تصرفه من الثلث

مادة ٥٦٣ - اقرار المريض بدين لغير وارثه صحيح وينفذ من جميع ماله وان استغرقه وكذا اقراره بعين الا اذا علم تملكه لها في مرضه

مادة ٥٦٤ - اقرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق ببقية الورثة سواء كان اقراراً بعين او دين عليه للوارث او بقبض دين له من الوارث او من كفيله الا في صورة ما اذا اقر باستهلاك وديعته المعروفة التي كانت مودعة عنده او اقر بقبض ما كان وديعة عند وارثه او بقبض ما قبضه الوارث من مديونه

مادة ٥٦٥ - العبرة بكون المقر له وارثاً او غير وارث عند الاقرار ومعنى كونه وارثاً عند الاقرار انه قام به بسبب من اسباب الميراث ولم يمنع من ميراثه مانع عند الموت

فلو اقر لغير وارث بهذا المعنى جاز وان صار وارثاً بعد ذلك بشرط ان يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو اقر لاجنية ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائماً لكن منع مانع ثم زال بعده كما لو اقر لابنه مع اختلاف الدين ثم اسلم فانه يبطل الاقرار وكذا لو اقر لأخيه المحجوب باختلاف دين او وجود ابن اذا زال حجبه باسلامه او موت الابن لا يصح الاقرار لقيام السبب عند الاقرار وزوال المانع عند الموت ولو اقر لأخيه مثلاً ثم ولد له ابن واستسرحيا الى الموت يصح الاقرار لوجود المانع عند الموت

مادة ٥٦٦ - اذا اقر المريض بدين او اوصى بوصيه لمن طلقها باثنا بطلبها في مرض موته فلها الاقل من الارث ومن الدين او الوصيه ان مات في عدتها وان طلقها بلا طلبها فلها الميراث بالغاً ما بلغ ان مات في عدتها

مادة ٥٦٧ - ابراء المريض مديونه وهو مديون بمستغرق غير جائز ان كان المديون اجنبيا منه و ابرأوه مديونه الوارث له غير جائز مطلقا سواء كان المريض مديونا ام لا وسواء كان الدين ثابتا له عليه اصاله او كفالة

مادة ٥٦٨ - ابراء الزوجة زوجها في مرضها الذي ماتت فيه موقوف على اجازة بقيه الورثة

مادة ٥٦٩ - الدين مقدم على الوصية والوصية مقدمه على الارث ودين الصحة مطلقا سواء علم بيته او علم بالاقرار وما لزمه في مرضه بسبب معروف كنتكاح مشاهد بمهر المثل وبيع مشاهد بمثل القيمة واتلاف مال الغير مشاهد ايضا كل ذلك مقدم على ما اقر به في مرض موته ولو كان المقر به في المرض وديعة

مادة ٥٧٠ - ليس للمريض ان يقضي دين بعض غرمائه دون البعض عند تساوي الديون حكما ولو كان ذلك اعطاء مهر للزوجة او ايفاء اجره بل تشارك الزوجه ومن يستحق الاجرة غرماء الصحة ويستثنى من ذلك ما ادى بدل ما استقرضه في مرضه او نقد ثمن ما اشتراه فيه بمثل قيمته اذا ثبت القرض والشراء بالبرهان وان لم يؤدي ثمن ما اشتراه فيه او بدل ما استقرضه فيه حتى مات فالبايع اسوة الغرماء ما لم تكن العين المبيعة باقية في يد البائع فان كانت في يده تقدم على غيره

القسم الخمسون

احكام المفقود

مادة ٥٧١ - المفقود هو الغائب الذي لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته

مادة ٥٧٢ - اذا ترك المفقود وكيل قبل غيابه لحفظ امواله وادارة مصالحه فلا ينزل وكيله بفقده ولا تنزع الورثة المال من يده ولا امين بيت المال ولو كان المفقود لا وارث له اصلا وليس للوكيل تعمير عقارات المفقود اذا احتاجت الى تعمير الا باذن من الحاكم .

مادة ٥٧٣ - إذا لم يكن المفقود ترك وكيه ينصب له القاضي وكيلا يحصي امواله المتقوله وغير المتقوله ويحفظها ويقوم عليها ويحصل غلاته وريع عقاراته ويقبض ديونه التي اقرت بها غراموه

مادة ٥٧٤ - للقاضي ان يبيع ما يتسارع اليه الفساد من مال المفقود منقولاً كان او عقاراً ويحفظ ثمنه ليعطي له ان يظهر حيا او لمن يستحقه من ورثته بعد الحكم بموته وليس له ان يبيع شيئاً مما لا يخشى عليه الفساد لا لنفقة عياله ولا لغيرها .

مادة ٥٧٥ - للوكيل المنصوب ان ينفق على عروس المفقود وعلى اصوله وفروعه المستحقين للنفقة من ماله الحاصل في بيته او الواصل من ثمن بيع ما يتسارع اليه الفساد او من مال مودع عند مقر او دين على مقر

مادة ٥٧٦ - المفقود يعتبر حيا في حق الاحكام التي تضر وهي التي تتوقف على ثبوت موته فلا يتزوج عروسه احد ولا يقسم ماله على ورثته ولا تفسخ اجاراته ولا يفرق بينه وبين عروسه ولو بعد مضي اربع سنين قبل ظهور الحال

مادة ٥٧٧ - المفقود يعتبر ميتا في حق الاحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصيه اذا وصى له بوصيه بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصيه الى ظهور حياته او الحكم بوفاته

مادة ٥٧٨ - يحكم بوفاة المفقود اذا انقرضت أقرانه في بلده فان تعذر التفتحص

عن الاقران وحكم القاضي بموته بعد مضي تسعين سنة من حين ولادته صح حكمه

مادة ٥٧٩ - متى حكم بموت المفقود يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت

صدور الحكم بموته ويرد القسط الموقوف له الى من يرث مورثه

عند موته ويرد الموصى له به ان كانت له وصية الى ورثة الموصى وتعد عند ذلك

زوجته عدة الوفاة وتحل للازواج بعد انقضائها

مادة ٥٨٠ - اذا علمت حياة المفقود او حضر حيا في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك من اقاربه فان عاد حيا بعد الحكم بموته فالباقي من ماله في ايدي ورثته يكون له ولا يطالب احد منهم بما ذهب

مادة ٥٨١ - اذا ادعت زوجة المفقود موته او ادعاه الورثة او غيرهم من ارباب الحقوق واقامت البيينة على ذلك يجعل القاضى الوكيل الذى بيده مال المفقود خصماً عنه وان لم يكن له وكيل ينصب له قيماً تقبل عليه البيينة لاثبات دعوى موته .

القسم الحادى والخمسون

الموارىث

مادة ٥٨٢ - شروط الميراث ثلاثة :

(اولا) تحقق موت المورث او الخاقه بالموتى حكماً

(ثانياً) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الخاقه بالاحياء تقديراً

(ثالثاً) العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها الوارث والمورث

مادة ٥٨٣ - يتعلق بمال الميت حقوق اربع مقدم بعضها على بعض (اولاً)

يبدأ من التركة بما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه (ثانياً) قضاء ما وجب في الذمة من الديون من جميع ما بقي من ماله (ثالثاً) تنفيذ ما اوصى به من ثلث ما بقي بعد الدين (رابعاً) قسمة الباقي اذا تعددت الورثة الذين ثبت ارثهم بالكتاب او السنة او الاجماع والا فلكل واحد منهم اذا انفرد غير الزوج والزوجة فانهما لا يرثان كل التركة هذا اذ لم يتعلق بها حق الغير كالرهن او غيره من الحقوق المتعلقة بعين المال في حال الحياة

مادة ٥٨٤ - المستحقون للتركة عشرة اصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب

الاتى :

(الاول) صاحب القرض وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز او السنة

او الاجماع (الثاني) العصبة من النسب وهو من يأخذ ما بقي من التركة بعد القرض او الكل عند عدم صاحب القرض (الثالث) العصبة

السببية وهو مولي العتاقة وهي عصبية سببها نعمة المعتق (الرابع) عصبته بانفسهم على الترتيب والمعتق لا يرث من معتقه (الخامس) الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم (السادس) ذوو الارحام عند عدم الرد على ذوى الفروض وذوو الرحم هم الذين لهم قرابة الميت وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم (السابع) مولى الموالاة وهو كل شخص وآلاه اخر بشرط كون الادنى حراً غير عربي ولا مهتماً لعربي ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال او مولى الموالاة اخر وكونه مجهول النسب بان قال انت مولاي ترثني اذا مت وتعتل عني اذا جنيت وقال الاخر وهو حر مكلف قبلت فيصح هذا العقد ويصير التنازل وارثاً واذا كان الاخر ايضاً مجهول النسب الى اخر شروط الادنى وقال للاول مثل ذلك وقبله ورث كل منهما صاحبه وعقل عنه فمن مات وترك مولى الموالاة واحداً الزوجين فالباقي من التركة بعد نصيب احد الزوجين له (الثامن) المقر له بالنسب وهو من اقر له شخص انه اخوه او عمه بحيث لم يثبت باقراره نسبة من أبي المقر وان يصر المقر على ذلك الاقرار الى حين موته فان لم يكن للمقر وارث معروف غير احد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فما بقي من التركة بعد نصيب احد الزوجين فهو له (التاسع) الموصى له بجميع المال وهو من اوصى له شخص لا وارث له غير احد الزوجين او لا وارث له اصلاً فله باقى التركة بعد نصيب الزوج او الزوجة او كليهما (العاشر) بيت المال يوضع فيه المال الذي لا مستحق له ممن ذكر بطريق الحفظ ويصرف في مصارفه .

القسم الثاني والخمسون

الموانع من الارث

مادة ٥٨٥ - موانع الارث اربعة (الاول) الرق وافر اكان كالتن والمكاتب او ناقصاً كالمدبر وام الولد لابن الرق ينافي اهلية الارث لانها باهلية الملك رقبة
 مادة ٥٨٦ - (الثاني) القتل الذي يتعلق به حكم القصاص او الكفارة والاثم وهو ما عمد وفيه الاثم والقصاص او شبه عمد وفيه الكفارة والديه المغلظة لا القود او خطأ كان رمى صيداً فاصاب انساناً وفيه الكفارة والديه ففي هذه

الاحوال لا يرث القاتل المقتول اذا لم يكن القتل بحق/اما اذا قتل مورثه قصاصاً او حداً او دفعاً عن نفسه فلا حرمان من الارث وكذا لو كان القتل تسبباً بلا مباشرة او كان القاتل صيباً او مجنوناً لعدم تعلق حكم القصاص او الكفارة بذلك .

مادة ٥٨٧ - (الثالث) اختلاف الدين فلا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر بخلاف المرتد فانه يرثه قريبه المسلم اى يرث ماله الذي اكتسبه المرتد في حال اسلامه واما ما اكتسبه في حال رده فيوضع في بيت المال هذا في حق المرتد الذكر واما المرأة المرتده فيرث قريبيها المسلم ما اكتسبه في حال اسلامها وفي حال ردها المادة ٥٨٨ (الرابع) اختلاف الدارين في حق المستأمن والذمي في دار الاسلام وفي حق الحربيين والمستأمنين من دارين مختلفتين وفي حق الحربي والذمي ويوقف مال المستأمن في دار الاسلام الى ورثته الذين في دار الحرب اذا اتحدت دارهما .

القسم الثالث والخمسون

اصحاب القروض وبيان فروضهم

مادة ٥٨٩ - الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتعصيب والقروض المقدره في القرآن العزيز ستة النصف والرابع والثمن والثلاثان والثلث والپدس واصحابها اثنا عشر اربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وهو ابو الاب وان علا والاخ لام والزوج ومن النساء ثمانية وهن الزوجة والبنت والاخت لابوين وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة .

مادة ٥٩٠ - النصف هو فرض خمسة من الورثة للزوج اذا لم يكن للميت ولد او ولد ابن وان سفل والولد يتناول الذكر والانثى ولبنت الصلب اذا كانت واحدة ولبنت الابن اذا كانت واحدة ومنفردة عن الصلبية وللاخت لابوين اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن وللاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عنهن بشرط عدم وجود المعصب على ما يأتي :

مادة ٥٩١ - الربع هو فرض اثنين من الورثة للزوج اذا كان للزوجه الميت ولد او ولد ابن وان سفل اذا لم يكن للميت ولد او ولد ابن وان سفل

مادة ٥٩٢ - الثمن هو فرض صنف من الورثة وهو الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابن وان سفل سواء كان منها او من غيرها .

مادة ٥٩٣ - الثلثان هما فرض اربعة من الورثة وهن بنتا الصلب وبنتا الابن فصاعداً اذا كانتا منفردتين عن الصلبية وللأختين لابوين اذا كانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات الابن او واحدة منهن وللأختين لاب اذا كانتا منفردتين عنهن بشرط عدم المعصب الذكر في الجميع .

مادة ٥٩٤ - الثلث هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سواء كان الثلث ثلث الكل اذا لم يكن للميت ولد او ولد ابن او اثنين من الاخوة او الاخوات ذكوراً أو اناثاً او منهما او ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولاثنين فصاعداً من ولد الام ذكوراً أو اناثاً او منهما

مادة ٥٩٥ - السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والجد ابو الاب وان علا اذا كان للميت ولد او ولد ابن وان سفل وللام اذا كان للميت ولد او ولد ابن وان سفل او ترك اثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً او منهما وللجدة واحدة كانت لواكثر ولولد للام اذا كان واحداً ولبنت الابن اذا كان معها بنت صلبية وللأخت لاب اذا كان معها اخت لابوين

مادة ٥٩٦ - الاب له احوال ثلاث الفرض المطلق الخالي عن التعصيب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب مع البنت وبنت الابن وان سفلت والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل

مادة ٥٩٧ - الجدد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت ام كالأب عند عدمه الا في المسائل الآتية : (الاول) ان ام الاب لا ترث مع الاب وترث مع الجدد (الثانية) ان الميت اذا ترك الابوين مع احد الزوجين فلام ثلث ما بقي بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الأب جد فلام ثلث الكل (الثالثة) ان الاخوة لاشقاء او لاب يسقطون مع الاب اجمعاً ولا يسقطون مع الجد الا عند ابي حنيفة (الرابعة) ان ابا المعتق مع ابنه يأخذ السدس بالولاء عند ابي يوسف اوليس للجد ذلك اتفاقاً ويسقط الجدد بالاب

مادة ٥٩٨ - اولاد الام لهم احوال ثلاث السدس للواحد والثلاث للثنتين فصاعدا ذكورهم واناثهم في القسمة سواء ويسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالبنث وبنث الابن وان سفل وبالاب والجد

مادة ٥٩٩ - الزوج له حالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والرابع مع الولد او ولد الابن وان سفل

مادة ٦٠٠ - الزوجة او الزوجات لمن حالتان الربع لواحدة او اكثر عند عدم الولد او ولد الابن وان سفل والثمن مع الولد او ولد الابن وان سفل

مادة ٦٠١ - البنات الصليبيات لمن احوال ثلاث النصف للواحدة اذا انفردت والثلاث للثنتين فصاعدا ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو يعصبهن

مادة ٦٠٢ - بنات الابن كبنات الصلب ولهن احوال ست النصف للواحدة اذا انفردت والثلاث للثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة الصلية تكملة للثنتين ولا يرثن مع البنات الصليات اثنتين فصاعداً إلا ان يكون بحدائهن او اسفل منهن غلام فيعصبهن ويكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

مادة ٦٠٣ - الاخوات لاب وام لمن احوال اربع هي النصف للواحدة والثلاث للثنتين فصاعدا ومع الاخ الشقيق للذكر مثل حظ الانثيين ويصرون عصبه به لاستوائهم في القرابة إلى الميت ولهن الباقي مع البنات او بنات الابن

مادة ٦٠٤ - الاخوات لأب كالاخوات لابوين ولهن احوال ست النصف للواحدة اذا انفردت والثلاث للثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لابوين ولهن السدس مع الاخت الواحدة لابوين تكلمة للثنتين ولا يرثن مع الاختين لابوين الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن السادس من الاحوال المذكورة ان يصرون عصبه مع البنات الصليبيات او مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لابوين

مادة ٦٠٥ - الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لاب كلهم يسقطون بالأبن وابن الابن واسفل وبالاب والجد وتسقط الأخوة والأخوات لاب بالأخ لابوين وبالاخت للابوين اذا صار عصبه مع البنات او مع بنات الابن

مادة ٦٠٦ - للام اجوال ثلاث السدس ان كان للميت ولد او ولد ابن وان سفل مع الاثنين من الاخوة او الاخوات فصاعدا من اى جهة كانا ولها ثلث الكل عند المذكورين وثلث ما بقى بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسألتين احدهما ج وابوان وثانيتها زوجة وابوان ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال . فرض الزوج او الزوجة كما تقدم

مادة ٦٠٧ - وللجدة السدس لام كانت او لاب واحدة كانت او اكثر اذا كن حيحات متحاذيات في الدرجة لان القربى تحجب البعدى ويسقطن اى الجدات كلهن راعى كن ابويات اى من جهة الاب او اميات اى من جهة الام او مختلطات بالام سقط الجدات الابويات دون الاميات بالاب وكذلك تسقط الابويات بالجد الا ام الاب ان علت فانها ترث من الجدة لانها ليست من قبله وهكذا القربى تحجب البعيدة من اى كانت وارثة او محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كأم ام الاب والاخرى ذات ابنتين او اكثر كأم ام الام وهى ايضا ام ابي الاب يقسم السدس بينهما انصافا

القسم الرابع والخمسون

الارث بالتعصيب

مادة ٦٠٨ - العاصب شرعا كل من حاز جميع التركة اذا انفرد او حاز ما نه الفرائض والعصبة نوعان نسبي وسببي فالنسبي على ثلاثة اقسام عاصب بنفسه اصب بغيره وعاصب مع غيره

مادة ٦٠٩ - العاصب بنفسه هو كل من لم يحتج في عصوبته الى الغير ولا يدخل في ته الى الميت انثى وهو اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب الاتى بعد: سنف الاول ابن الميت وان سفل فمن مات وترك ابناً لا غير فالمال كله للابن بالعصوبة سنف الثانى الاب او الجد الصحيح وان علا عند عدم الابن فمن مات وترك ابنا و ابا جدا فالسدس للاب او الجد بالفرض والباقي للابن بالعصوبة الصنف الثالث الاخوة زين ثم لاب ثم بنو الاخوة لابوين ثم لاب عند عدم الاب او الجد فان مات

وترك ابا او جنداً او اخا لابوين أو لاب فالمال كله للاب او الجد بالعصوبة ولاشي
للاخ لان الاب او الجد اولى رجل ذكر عند عدم الابن او مات وترك اخا وابن اخ فالمال
كله للاخ ولاشي لابن الأخ عند وجود الاخ، الصنف الرابع عم لابوين ثم لأب ثم بنو
العم لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم الاخ وابنه فمن مات وترك عما لابوين
او لاب او ابن اخ لابوين او لاب فالمال كله للاخ او ابنه ولاشي للعم لان الأخ او ابنه اولى
او مات وترك عما لابوين او لاب وابن عم فالمال كله للعم دون ابن العم
ثم عم ابيه لابوين ثم لاب ثم بنو عم الاب لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم
ذلك العم وابنه ثم عم جده الصحيح لأبوين ثم لاب ثم بنوه وان سفلوا عند عدم
عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا وثم على الترتيب المذكور.

مادة ٦١٠ - قاعدة كل من كان اقرب للميت درجة فهو اولى بالميراث

كالابن ثم الاب او الجد وكل من كان ذا قرابتين اولى من ذي قرابة واحدة
سواء كان ذو القرابتين ذكراً او انثى فان الاخ لابوين اولى من الاخ لاب والاخت
لابوين اذا صارت عصبة مع البنت الصلية او بنت الابن اولى من الاخ لاب وابن
الاخ لأبوين اولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لابوين اولى من العم لاب وكذلك
الحكم في اعمام ابيه واعمام جده .

مادة ٦١١ - العصبة بغيره هي كل انثى احتاجت في عصوبتها الى الغير وشاركت
ذلك الغير في تلك العصوبة وهن اربعة من الاناث فرضهن نصف او ثلثان كالبنيات
الصليات وبنات الابن والاختوات لابوين والاختوات لاب يحتاج كل واحدة منهن في
العصوبة الى اخوتهن او يحتاج بعضهن الى من يقوم مقام اخوتهن وقسمة التركة
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين

مادة ٦١٢ - من لا فرض لها من الاناث واخوها عصبة فلا تصير عصبة
باخيها كالعمة لابوين فان المال كله للعم دونها وكذا الحال في ابن العم
لاب مع بنت العم لاب وابن الاخ لاب مع بنت الاخ لاب .

مادة ٦١٣ - العصبة مع الغير هي كل انثى احتاجت في عصوبتها الى الغير
ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العصوبة وهما اثنتان اخت لابوين واخت لاب تصير

كل واحدة منهما عصبه مع بنت الصلب او مع بنت الأبن سواء كانت واحدة او أكثر
مادة ٦١٤ - الفرق بين هاتين العصبتين ان الغير في العصبه بغيره يكون عصبه
بنفسه فتتعدى بسببه العصبه الى الأثنى وفي العصبه مع غيره فلا يكون عصبه بنفسه
اصلا بل تكون عصبه تلك العصبه مجامعة لذلك الغير

مادة ٦١٥ - والسببي هو مولدي العتاقة وهو وارث بالتعصيب وآخر العصبات ومقدم على
ذوي الارحام والرد على ذوي القروض والمعتق يرث من معتقه ولو شرط في عتقه ان لا ولاء
له عليه ثم عصبه المعتق المذكور على الترتيب الذي تقدم في العصبات النسبية فتكون
العصبه النسبية للمعتق مقدمة على السببية والمراد بالعصبه النسبية للمعتق ما هو عصبه
بنفسه فقط فيكون ابن المعتق أولى العصبات بالارث ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده
وان علا الى آخر العصبات ولا ولاء لمن هو عصبه للمعتق بغيره او مع غيره على من
اعتقه ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولاؤه له فمن مات وترك مولدي العتاقة
ولا وارث له فالمال كله للمولى ثم لعصبته على ما تقدم

مادة ٦١٦ - مولات العتاقة كمولى العتاقة فيما تقدم والاصل انه ليس للنساء
من الولاة الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب من كاتبن او دبرن او
دبر من دبرن او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن فمن مات وترك مولاة العتاقة فالمال كله لها

القسم الخامس والخمسون

الحجب

مادة ٦١٧ - الحجب منع شخص معين عن ميراثه كله او بعضه بوجود شخص
آخر وهو نوعان الاول حجب نقصان عن حصه من الارث الى اقل منها كانتقال الزوج
بالولد من النصف الى الربع وكانتقال الزوجه مع وجود الولد من الربع الى الثمن والام
من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس الثاني حجب حرمان من الميراث
كحجب ابن الاخ بالأخ

مادة ٦١٨ - حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة وهم الأب والام
والابن والبنت والزوج والزوجه ويدخل حجب الحرمان على من عدا الستة

المذكورين وحجب التقصان يدخل على خمسة وهم الام وبنت الابن
والاخذ لاب والزوجان

مادة ٦١٩ - يحجب الجده من الميراث بالاب سواء كان الجده يرث بالتعصيب
كجده فقط او بالفرض وجده كجده مع ابن او بالفرض والتعصيب كجده
مع بنت وتحجب ام الميت الجدات سواء كن من جهة الام او من جهة الاب او من
جهة الجده .

مادة ٦٢٠ - الابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن اسفل يحجب باين ابن
اعلى منه وتستقط الاخوة من الميراث ذكوراً او اناثاً سواء كانوا لابوين او لاب
اولام بالاب وبالجد وبالبنين وبني البنين وان سفلوا

مادة ٦٢١ - الأخ بالاب يحجب بالاب والابن وابن الابن وبالاخ الشقيق
وبالاخذ الشقيقة اذا صارت عصة مع الغير .

مادة ٦٢٢ - ابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجده والابن وابن الابن
والاخ الشقيق وبالأخ لاب وبالأخذ لابوين او لأب اذا صارت عصة مع الغير
مادة ٦٢٣ - ابن الاخ لاب يحجب بثمانية من الورثة وهم السبعة المذكورون
بالمادة السابقة وبابن الاخ الشقيق .

مادة ٦٢٤ - الاخوة لام يحجبون بستة بالاب والجده والام وابن الابن
والبنت الصلية وبنت الابن .

مادة ٦٢٥ العم الشقيق يحجب بعشرة وهم الاب والجده والابن وابن الابن
والاخ لابوين وبالاخ لاب والاخذ لابوين او لاب اذا صارت اعصبتين وابن الاخ لابوين
او لاب

مادة ٦٢٦ - ابن العم الشقيق يحجب بالورثة الحاجين المذكورين في المادتين
السابقتين وبالعم لابوين وكذا ابن العم لاب يحجب بمن ذكروا وبابن العم الشقيق
مادة ٦٢٧ - اذا اجتمع بنات الميت الصليات وبنات الابن وحازت البنات الثلثين
بان كن اثنتين فاكثر سقط بنات الابن كيف كن واحدة كن او اكثر قربت درجاتهن او

بعدت اتحدت درجاتهن او اختلفت الا اذا وجد ذكرا من ولد الابن فانه يعصبهن اذا كان في درجاتهن او انزل منهن ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل يحجبهن .

مادة ٦٢٨ - الاخوات لابوين اذا اخذن الثلثين بان كن اثنتين فاكثرت سقط معهن الاخوات لاب كيف كن الا اذا كان معهن اخ لاب فانه يعصبهن .

مادة ٦٢٩ - الاخت لابوين اذا اخذت النصف فانها لا تحجب الاخوات لأب بل لمن معها السدس .

مادة ٦٣٠ - المحروم من الارث بمانع من موانعه الميئة في الباب الثاني لا يحجب احدا من الورثة والمحجوب يحجب غيره كالاثنين من الاخوة والاخوات فانه يحجبهما الاب وهما يحجبان الام من الثلث الى السدس

القسم السادس والخمسون

مسائل متنوعة

مادة ٦٣١ - يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد او بنت واحدة ايهما كان اكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة او يحجبهم حجب نقصان فلو كان يحجبهم حجب حرمان وقف الكل ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة القسمة ويرث الحمل ان وضع حياً او خرج اكثره حيا فمات لان خرج اقله فمات الا ان خرج بجناية فانه يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقاً للجميع الموقوف فيها وان كان مستحقاً للبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطي لكل وارث ما كان موقوفاً من نصيبه

مادة ٦٣٢ - المفقود من انقطع خبره ولا يدري حياته ولا موته وحكمه ان يوقف نصيبه من مال مورثه كما قيل في الحمل فان كان المفقود ممن يحجب الحاضرين لم يصرف لهم شيء بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم حجب حرمان يعطي لكل واحد منهم الاقل من نصيبه على تقدير حياته ومماته فاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من اقاربه احد في بلده فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التورث بقاء الوارث حيا

بعد موت المورث وما كان موقوفاً لأجله من مال مورثه يرد الى ورثة مورثه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوفاً لأجله من مال مورثه مادة ٦٣٣ - الختني هو انسان له آلتارجل وامراة او ليس له شيء منهما فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا بان خرج منهما معاً فمشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له لحية او وصل الى امراة واحتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان ظهر له ثدى ولبن او حاض او حيل او اتى كما يأتي النساء فامراة وان لم تظهر له علامة اصلا أو تعارضت العلامات فمشكل وله حيثنذ في الميراث اضر الخالين فلومات ابوه وترك معه ابناً واحداً فللابن سهمان وللختني سهم لانه الاضر

مادة ٦٣٤ - ولد الزنا وولد اللعان يرثان الام وقربتها وترث هي وقربتها منهما ولا يرث الاب ولا قرابته منهما

مادة ٦٣٥ - لا توارث بين الغرقى والهدمي والخرقى اذا كان ممن يرث بعضهم بعضاً لانه لا يعلم ايهما مات اولاً ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء مادة ٦٣٦ - التخارج هو ان يتصالح الورثه على اخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم من التركة او غيرها وهو جائز عند التراضي فمن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسّم باقي التركة على السهام الباقين كمن ماتت وتركت زوجاً واما وعماً فالمسألة من ستة النصف للزوج والثلث للام والباقي للعم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته للزوجة من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثاً سهمان للام وسهم للعم

القسم السابع والخمسون

العول والورد

مادة ٦٣٧ - العول هو الزيادة في عدد سهام ذوي الفروض ونقصان من مقادير انصباهم من التركة فاذا زادت سهام اصحاب الفروض في تركة ميت على مخرج التركة يزداد مخرج التركة لتوفي سهامهم فيدخل النقص في مقادير انصباهم

الورثة بسبب زيادة عدد السهام كما اذا ماتت الميتة عن زوجها وشقيقتها
فمخرج اصل التركة من ستة اسهم وعالت بسدسها الى سبعة لان فرض الزوج النصف
وفرض الشقيقتين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السدس وهكذا يعول هذا المخرج الى
ثمانية بالثلث كعم وام يعول الى تسعة بالنصف كعم واخ لام ويعول ايضاً الى عشرة
بالثلثين كعم واخ آخر لام واذا كان مخرج التركة من اثني عشر سهماتعول الى ثلاثة
عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقتين فرضهما الثلثان وام فرضها السدس والى خمسة
عشر كعم واخ لام والى سبعة عشر كعم واخ آخر لام واذا كان مخرج التركة من
اربعة وعشرين فانها تعول الى سبعة وعشرين فقط كزوجة فرضها الثمن وبتين
فرضهما الثلثان وابوين فرض كل منهما السدس

مادة ٦٣٨ - الرد ضد العول وهو رد ما فضل عن فرض ذوى الفروض
ولا مستحق له من العصبه فيرد ما فضل على ذوى الفروض بقدر سهامهم الا على
الزوجين ، واصحاب الرد من الورثة سبعة ، واحد من الذكور وهو اخ لام ، وستة
من الاناث ، وهن بنت الصلب ، وبنت الابن ، والاخت لابوين والاخت لاب والاخت لام
والام والجدة الصحيحة لافرق بين ان يكون احد السبعة المذكورين واحداً او متعدداً
سوى الام ومن انفرد منهم حاز جميع التركة ومسائل الرد اقسام اربعة. احدها ان يكون
في المسألة صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا
يرد عليه وحيثئذ تقسم التركة على عدد رؤوسهم كما اذا ترك الميت بتين او
اختين او جدتين فتقسم التركة بينهما نصفين . والثاني ان يكون فيها صنفان او
ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه وحيثئذ تقسم التركة من مجموع سهامهم
اذا كان فيها سدسان كجدة واخت لام تقسم من اثنين لكل منهما نصف المال
وتقسم من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدي ام معها فلولدي الام الثلثان
وللام الثلث من التركة ومن اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن
او بنت وام فلبنت ثلاثة ارباعها ولبنت الابن او الأم ربعها ومن خمسة اذا كان فيها
ثلثان وسدس كبتين وام او كان فيها نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وام او كان

فيها نصف وثلاث كأخت لابوين وام او اخت لابوين واختين لام فيعطى في الاول اربعة اخماسها للبنتين وللأم خمسها وفي الثانية يعطى للبنات ثلاثة منها ولبنات الابن واحد وللأم واحد وفي الثالثة يعطى للاخت من الابوين ثلاثة وللأم او للاختين لام سهمان ، والثالث أن يكون من الصنف الواحد ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحيثئذ يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل من مخارج فرضه ويقسم الباقي على من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فيعطى للزوج فرضه الربع واحد من اربعة ويقسم الباقي على عدد رؤوس البنات الثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد رؤوسهن والرابع أن يكون مع الصنفين ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحيثئذ يعطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مخارج. فرضه ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه كزوجة وجدة واختين لام فيعطى للزوجة فرضها الربع واحد من اربعة ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه من الصنفين المذكورين وهو مستقيم في هذا المثال على السهام فيعطى للجدة سهم وهو الربع وللأختين لام سهمان وهما النصف.

القسم الثامن والخمسون»

ذوي الارحام وكيفية توريثهم

مادة ٦٣٩ - ذوو الارحام على اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب في المواد الاتية الصنف الاول من ينتسب للميت وهم اولاد البنات وان سفلوا ذكوراً كانوا أو اناثاً واولاد بنات الابن كذلك .

مادة ٦٤٠ - الصنف الثاني من ينتسب اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون كابي أم الميت وأبي أبي أمه والجدات الساقطات وان علون كأم أبي أم الميت وأم أم أبي أمه .

مادة ٦٤١ - الصنف الثالث من ينتسب الى أبوي الميت وهم أولاد الاخوات سواء كانت تلك الاولاد ذكوراً أو اناثاً وسواء كانت الاخوات لابوين أو لآب أولام وبنات الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما وبنو الاخوة لام وان سفلوا .

مادة ٦٤٢ - الصنف الرابع من يتسب الى جدى الميت وهما ابو الاب وابو الام سواء كانا قريبين او بعيدين او لا جدتية وهما ام الام وأم الاب سواء كانتا قريبتين او بعيدتين وهم الاعمام لام والعمات والاخوال والخالات على الاطلاق ثم اولادهم وان سفلوا ذكوراً كانوا او اناثاً .

مادة ٦٤٣ - الصنف الاول من ذوى الارحام اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة كينت البنت فانها اولى بالميراث من بنت بنت الابن فان استوا في الدرجة بان يدلوا كلهم الى الميت بدرجتين او ثلاث درجات مثلاً فولد الوارث اولى من ولد ذى الرحم كينت بنت الابن فانها اولى من ابن بنت البنت فان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كينت ابن البنت وابن بنت البنت او كانوا كلهم يدلون بوارث كابن البنت وبنت البنت فيعتبر ابدان الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورتهم وانوثتهم اعني ان كانت الفروع ذكورا فقط او اناثا فقط تساوا في القسمة وان كانوا ذكورا واناثاً فللمذكر مثل حظ الأنثيين هذا ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الذكورة والانوثة كينت ابن بنت وابن بنت بنت قسم المال على اول بطن اختلفت بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فتعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في هذه الصورة فيقسم عليهم اثلاثاً ويعطى كل من الفروع نصيب اصله فحينئذ يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ايها وثلثه لأبن بنت البنت لانه نصيب امه .

مادة ٦٤٤ - الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجدات اولاهم بالميراث اقربهم للميت من أي جهة كان أى سواء كان الاقرب من جهة الاب او من جهة الام مثالة مات عن ام ابى ام وابى ابى ام ام كان المال كله لام ابى الام لقربها ولا فرق بين كونه مدلياً بوارث او بغير وارث ولا بين كونه ذكراً او انثى وان استوت درجاتهم فاما ان يكون بعضهم مدلياً بوارث او كلهم يدلون به أو كلهم لا يدلون به ففي الاول لا يقدم المثلل بوارث على غيره بخلاف الصنف الاول مثاله مات عن ابى ام الام وابى ابى الام فهما سواء وان كان

الاول مدليا بالجدة الصحيحة اعني ام الام والثاني بالجد الفاسد اعني ابا الام وفي الاخرين كأبي أم أب وابي ام ام وكأبي ابي ام وام ابي ام فاما ان تختلف قرابتهم اى بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالمثال الاول واما ان تتحد كالمثال الثاني فان اختلفت قرابتهم فالثلثان لقرابه الاب والثلث لقرابه الام كأنه مات عن اب وام ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قرابة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صنف وان احدث قرابتهم اى كلهم من جانب الام او الاب فاما ان تتفق صفة من ادلوه به في الذكوره والانوثة او تختلف فان اتفقت الصفة اعتبرت ابدانهم وتساووا في القسمة لو كانوا ذكورا فقط او اناث فقط وان كانوا مختلطين فللمذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للمذكر ضعف الانثى ثم تجعل الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقرر في الصنف الاول

مادة ٦٤٥ - الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات مطلقا وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة ولو اتى فبنت الاخت اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب فان استورا في القرب فولد العصة اولى من ولد ذى الرحم كبنت ابن الاخ وابن بنت الاخ كلاهما لأبوين أولاب او أحدهما لأبوين والاخر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصة وان استورا في القرب وليس فيهم ولد العصة كبنت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصباء كبنتى ابني الاخ لأبوين اولاب او بعضهم اولاد المعصباء وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض كبنت اخ لأبوين اولاب وبنت اخ لام او كان كلهم اصحاب فرائض كبنات اخوات متفرقات يقسم المال على الاصول اى الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فما اصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول

مادة ٦٤٦ - الصنف الرابع وهم الذين يتمون الى جدى الميت وجدتيه وهم العمات على الاطلاق والاعمام لام والاخوال والخالات مطلقا

اذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بان يكون الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام لام فانهم من جانب الاب والاخوال والحالات فانهم من جانب الام فلا قوى منهم في القرابة اولا اعنى من كان لابوين اولى ممن كان لاب ومن كان لاب اولى ممن كان لام ذكور او اناثا وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم في القوة فالذكر مثل حظ الانثيين كعم وعمة كلاهما لام او خالا وخالة كلاهما لابوين او لاب او لام وان كان حيز قرابتهم مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة ويكون الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابتهم الام كعمة لاب وام وخالة لام ثم ما اصاب كل فريق من قرابتى الاب والام يقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم مادة ٦٤٧ - اولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة من اى جهة كان فان استوا في القرب الى الميت وكان حيز قرابتهم متحدا بان تكون قرابة الكل من جانب الاب او من جانب الام فمن كان له قوة القرابة فهو اولى اعنى من كان اصله لابوين فهو اولى ممن كان اصله لاب .

فان استوا في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان حيز قرابتهم متحدا بان كان الكل من جهة الاب او من جهة الام فولد العصة اولى كبنيت العم وابن العمه كلاهما لابوين او لاب المال كله لبنيت العم لانها ولد العصة وان استوا في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا اعتبار هنا لقوة القرابة ولا لولد العصة ويكون الثلثان لمن يدلى بقرابة الاب والثلث لمن يدلى بقرابة الام .

الباب الثاني
قانون حقوق العائلة

امر رقم ٣٠٣

الامير الاي عبدالله رفعت الحاكم الاداري العام للمنطقة الخاضعة لرقابة القوات
المصرية بفلسطين .

بمقتضى المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالامر رقم (١٥٤) الصادر من وزير الحربية
بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ .

(قرر ما هو آت)

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون حقوق العائلة)

الكتاب الاول (في النكاح)

الباب الأول - الفصل الأول

« في الخطبة »

مادة ٢ - لا ينعقد النكاح بالخطبة ولا بالوعد .

مادة ٣ - إذا امتنع احد الزوجين أو توفي بعد الرضاء بالزواج فان كان ما اعطاه
الخطاب من اصل المهر موجوداً يجوز استرداده عيناً . وان كان قد تلف يجوز استرداده
بدلاً . أما الاشياء التي اعطاها أحدهما للآخر على طريق الهدية فتجرى عليها احكام
الهدية .

مادة ٤ - حكم المادة الثالثة جار بحق الجهاز (دراخومة) الذي يعطيه غير المسلمين .